

الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة

الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة
الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة
الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة
الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة
الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة
الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة
الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة
الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة

المفاهيم السياسية والاجتماعية في الخطاب الصحفي

الزهراء أحمد رشاد



المفاهيمِ السّياسيّةِ والاِجتماعيّةِ

في الخِطابِ الصّحفيّ

المفاهيمِ السّياسيّةِ والإجتماعيّةِ
في الخِطابِ الصّحفيّ

الزّهـراء أحمـد رشــــاد

الطبعة الأولى: ديسمبر 2020
رقم الإيداع: 2020/2486
الترقيم الدولي: 9789773195595

الغلاف: آية حـــــافظ

60 شارع القصر العيني – 11451 – القاهرة – مصر
ت: 27921943 2 20+ - 27954529 2 20+ فاكس: 27947566 2 20+
www.alarabipublishing.com.eg

بطاقة فهرسة
رشاد، الزهراء أحمد
المفاهيمِ السّياسيّةِ والإجتماعيّة في الخِطابِ الصّحفيّ، الزّهـراء أحمـد رشـاد، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2020 – ص؛ سم.
تدمك: 9789773195595
1– الصحافة – الجوانب السياسية
2– الصحافة – الجوانب الاجتماعية
أ- العنوان 070/449320

المفاهيمِ السّياسيّةِ والاِجتماعيّةِ

في الخِطابِ الصّحفيّ

الزّهـراء أحمـد رشـاد



بسم الله الرحمن الرحيم

"فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ"

(الرعد:17)

صدق الله العظيم

شُكــرٌ وتَقديــرٌ

أَحمَدُ الله، الذي ساعدَني لإتمامِ هذا العملِ، ويسر إجرائه فى كل مراحله. **وأتوجّهُ بِخالِصِ الشُّكرِ والتّقديرِ إلى الأُستاذةِ:**

د. راجية أحمــد قنديــل

الأستاذة بِقسمِ الصّحافةِ بكُليّةِ الإعلام، القيمةِ العلميّةِ والأدبيّةِ الراقيةِ التي شَرُفتُ بالتّتلمُذ على يَديها في مرحلَتي البكالوريوس والدّراساتِ العليا، ولمْ تَدّخرَ وقتًا ولا جهدًا، وتحمّلت معي الكثيرَ في سبيلِ إتمامِ هذا العملِ وإنجازِه، فجزَاها اللهُ عنّي كلَّ الخيرِ.

كَمَا أتوجُّه بخالِصِ الشُّكر للأُستاذةِ:

د. ليــلى محمــد عبد المجيــد

أستاذِة الصّحافةِ والعميدةِ السابقةِ لكُليّةِ الإعلام، على ماقدّمُته لي مِن مُلاحظاتٍ أسهمت فى إثراء هذا العمل، إلى جانبِ استفادتي مِنها علميًّا وإنسانيًّا، طوال فترة دراستي وعملى بكُليّة الإعلام، فجزاها اللهُ عنّي كلّ الخير.

والشكر موصول إلى:

المهندس. يوســف سيدهــم

رئيس تحرير صحيفة وطنى والعاملين بالصحيفة على ما قدموه لى من تسهيلات للحصول على أعداد الصحيفة. وأخص بالشكر:

أ. صالــح سامــى

إهـــــــداء

الشكر كل الشكر لكل أفراد أسرتي..

والــدي.. والــدتي.. اخــوتي

لكل ما بذلوه معي في مراحل تعليمي المختلفة فجزاهم الله عني كل الخير.
وفي النهاية أهدي هذا العمل إلى:

صغــيرتي وحــبيبتي رودي

مُقدّمة

تَتعدّد الوظائفُ والأدوارُ التي تقومُ بها الصّحافةُ ووسائلُ الإعلام في المُجتمعاتِ الحديثةِ، حيث تتجاوز مجرّد نقلِ الأخبارِ والمعلوماتِ إلى المُساهمة في التّثقيفِ والتنويرِ، إلى جانبِ الشّرحِ والتّفسيرِ والتّحليلِ والمساهمةِ في إدارةِ الأزماتِ، وبيان مُختلَف جوانبِ القضايا والمفاهيمِ.

ودراسةُ المفاهيمِ السّياسيّةِ والاِجتماعيّةِ فى الخطاب الصحفى مِن الموضوعاتِ ذاتِ الأهميّة، نظرًا لتفاعُلها مع السّياقِ المُجتمعيّ العامّ، والزمانِ والمكانِ، وتطوّرها بتطوّر الأحداثِ وأولويات القضايا والاهتمامات المُجتمعيّة، وما يفرضه ذلك على المعالجةِ الصّحفيّةِ لهذه المفاهيمِ، وطرْحها ومُناقشتها في إطار مُتطلباتِ النّشرِ الصّحفيّ، وخصائصِ القُرّاءِ ودوافعهم واحتياجاتهم، ومَدَى تفهُّم الكاتبِ لكلّ ذلك، والتزامِه بمواثيقِ الممارسةِ المهنيّةِ، واهتمامِه بتحليلِ وتفسيرِ ما يجري من أحداث وقضايا في كلّ المجالاتِ السّياسيّةِ والاِقتصاديّةِ والاِجتماعيّةِ والثقافيّةِ، خاصة تلك التي تكون محل الاهتمام لدى جماهيرِ القرّاء والتي تطرحُها وتفرضُها الأحداثُ والقضايا المختلفة، وتحتاجُ إلى مزيدٍ من الشّرح والتّحليلِ، والتعرُّف على وِجهاتِ النّظرِ المُختلفةِ نحوها، خاصّة تلك المفاهيم الجَدَليّة، أو التي تتراجع أولويّة الاهتمام بها، ثم تعودُ

لتطفو على السّطح مرةً أُخرى، وتحتاجُ إلى تفسيرٍ وتذكرةٍ، أو تلك التي يكتنفُها التطوّر والتّغيير على مرّ الوقتِ، وما يتّضح من معلوماتٍ تُصحّح وتضيف أو تنفي، بناءً على ما اتّضح من معلومات، وما توافر من دلائل، وما أسفر عنه العلمُ والخبرات الحياتيّة.

ولمّا كانَ المَفهُوم مرنًا يحتمِلُ التّغييرَ والإضافةَ والحذفَ وإعادةَ الترتيب والنّظر إليه والتعامل معه، من خلال منظورٍ مختلفٍ، وأُطرٍ جديدةٍ وزوايا مختلفةٍ، نظرًا لتفاعُله مع الواقع السّياسيّ والاِجتماعيّ السائد، لذا كان الهدف الرئيسى لهذا الكتاب رصدَ المفاهيمِ السّياسيّة والاِجتماعيّة التي تضمّنها الخطابُ الصّحفيّ في عيّنة مِن الصّحف المصريّة اليوميّة والأُسبوعيّة، والكشف عن مدى التطوّر الذي لحق بهذه المفاهيم، سواءٌ بالظّهورِ أو الاختفاءِ، في ضوء ارتباطِها بالأحداثِ السّياسيّة والاِجتماعيّة المطروحةِ، أو في ضوءِ اِختلاف الصّحفِ وتنوّعها، أو في ضوءِ اِختلاف الكُتّابِ وتوجُّهاتِهم الفكريّة وخلفيّاتِهم التعليميّة والثقافيّة، ومواقعهم الوظيفيّة.

وقد تمثّلتْ عيّنةُ الصّحفِ في صُحفِ "الأهرام"، و"الوفد"، و"الأهالي"، و"الشروق الجديد"، و"صوت الأمة"، بالإضافة لصحيفة "الحرية والعدالة" فترة حكم الاخوان المسلمين، وقد رُوعي في اختيار عيّنة الصّحف تمثيلها لتوجُّهاتِ وأنماطِ ملكيّة مختلفة، ما بين صُحف قوميّة وحزبيّة وخاصّة، بمَا يَسمحُ للتنوّع الفكري للصّحف، وتناولها المفاهيمَ نفسَها من زوايا مختلفة، تعكسُ اتجاهاتِ كُتّابها وتخصّصاتهم وخلفيّاتهم.

وتمثّلت العيّنة الزمنيّة لهذه الدّراسة في الفترة ما بين عامي 2011 و2017، نظرًا لامتدادِ هذه الفترةِ الزمنيّةِ وتنوّعِ الأحداثِ والقضايا، التي شهدها المُجتمع المصريُّ خلال هذه الفترة، لذا تقسيم هذه الفترة الزمنية الممتدة إلى أربع فترات زمنية فرعية الفترة الزمنية الأولى شملت العام ونصف التاليين على ثورة 25 يناير 2011 والتى تولى فيها السلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بدءًا من يوم 11 فبراير 2011 وانتهت بإجراء الانتخابات الرئاسية فى يونيو 2012 والفترة الزمنية الثانية التى تولى فيها الدكتور محمد مرسى مرشح الإخوان المسلمين حكم مصر والتى استمرت على مدار عام من يونيو 2012 وحتى يونيو 2013 ثم الفترة التالية على ثورة 30 يونيو 2013 والتى بدأت بتولى المستشار عدلى منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا فى يوليو 2013 وحتى إجراء انتخابات الرئاسة فى يونيو 2014 ثم الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسى منذ إجراء الانتخابات الرئاسية يونيو 2014 وحتى نهاية فترة رئاسته الأولى 2017 قبيل الاستعداد للانتخابات الرئاسية عام 2018.

والهدف من ذلك المقارنةِ بين عرض هذه المفاهيمِ في فتراتٍ زمنيّةٍ مختلفة، إلى جانبِ الكشفِ عن ترتيبِ المفاهيمِ وأولويّاتِ ظُهورها واختفائها، طبقًا لأولويّات الأحداثِ والقضايا المطروحةِ في كلّ فترةٍ زمنيّةٍ.

وينقسم هذا الكتاب إلى خمسة فُصولٍ رئيسيّة:

الفصل الأول:

عنوانُه "الواقعُ السّياسيّ والاِجتماعيّ في مصر خلال الفترة من 2011 إلى 2017"، ويَعرِضُ الأحداثَ والقضايا، التي شَهدها المُجتمع المصريُّ في أربع فترات زمنيّة، حيثُ اشتملَ هذا الفصلُ على أربعةِ مباحثٍ، يَعرضُ كلُّ مبحثٍ كلَّ فترةٍ من هذه الفتراتِ الزمنيّة.

الفصل الثانى:

فيَعرضُ "المفاهيمَ السّياسيّةَ والاِجتماعيّةَ في الخطابِ الصّحفيّ المصريّ خلال الفترة من 2011 إلى 2017"، ويتضمّن أربعةَ مباحثٍ، يتضمّن كلُّ مبحثٍ عرضَ وتناوُلَ المفاهيمِ السّياسيّةِ والاِجتماعيّةِ في الخطابِ الصّحفيّ في كلّ فترةٍ زمنيّةٍ مِن الفترات التي تنقسمُ إليها الدّراسةُ.

الفصل الثالث:

"تطوّر المفاهيمِ السّياسيّةِ والاِجتماعيّةِ في الخطابِ الصّحفيّ المصريّ خلال الفترة من 2011 إلى 2017"، وتتمثّل جوانبُ تطوّر المفاهيم بتطوّر المفاهيمِ في إطارِ اِختلاف الأحداثِ واِختلاف الصّحفِ وتنوّعها واِختلاف الكُتّاب. ثم عرض النّتائجِ العامّةِ للدراسة التحليلية.

الفصل الرابع:

يتناول طرح وتقديم صحيفة الحرية والعدالة وصحيفة وطنى للمفاهيم المرتبطة بشكل الدولة وهويتها.

الفصل الخامس:

يتناول "معالجة الخطاب الصحفى لمفهوم الإرهاب خلال الفترة التالية على ثورة 30 يونيو 2013".

الفَصلُ الأول

الواقعُ السّياسيّ والاِجتماعيّ في مصرَ
خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2017
الأحداث والقضايا

تمهيد.

المَبحثُ الأوّلُ: الأحداثُ والقضايا التي شَهدها المُجتمع المصريّ في أثناء الفترةِ من فبراير 2011، وحتى يونيو 2012.

المَبحثُ الثّاني: الأحداثُ والقضايا التي شَهدها المُجتمع المصريّ أثناء الفترةِ من يونيو 2012 إلى يونيو2013.

المَبحثُ الثّالثُ: الأحداثُ والقضايا التي شَهدها المُجتمع المصريّ في أثناء الفترةِ من يوليو 2013 إلى يونيو 2014.

المَبحثُ الرّابعُ: الأحداثُ والقضايا التي شَهدها المُجتمع المصريّ في أثناء الفترة الرّئاسيّة الأُولى للرئيسِ عبد الفتاحِ السيسيّ من يونيو 2014 الي ديسمبر 2017

تمهيد

تتناول المؤلفة فى هذا الفصل أبرز الأحداث والقضايا التى شهدها المجتمع المصرى منذ اندلاع الثورة المصرية فى 25 يناير 2011 وحتى نهاية عام 2017 وذلك فى ضوء الفترات الزمنية الأربع التى انقسمت إليها هذه الدراسة حيث تم عرض كل فترة زمنية فى مبحث من المباحث الأربعة التى اشتمل عليها هذا الفصل.

المَبحثُ الأوَّل: الأحداثُ والقضايا التي شَهدها المُجتمع المصريّ في أثناء الفترةِ من فبراير 2011 وحتى يونيو 2012.

أ- الأحداثُ:

شَهدَت هذه الفترةُ التي استمرّت على مدارِ العامِ ونِصف العامِ، عدّة أحداثٍ مهمّة في تاريخ مصر، بدأت بمظاهراتٍ شعبيّةٍ حاشدةٍ للمصريّين بالقاهرة والمحافظات يوم 25 يناير 2011، أسفرتْ عن إعلانِ الرّئيس الأسبق حسني مُبارك تنحّيه عن منصبه في 11 فبراير ونقْل السّلطة إلى المجلسِ الأعلى للقواتِ المُسلّحة، الذي اتّخذَ عدّة إجراءاتٍ لِتعديلِ دُستور عام 1971، كما شَهدَت هذه الفترةُ عدّة أعمالِ عُنفٍ وفوضى أمنيّة، وانتهت هذه الفترة بإجراءِ الانتخاباتِ الرّئاسيّة مُنتصف يونيو 2012، التي أسفرتْ عن فوز مُرشّح حزب الحريّة والعَدَالة الدّكتور محمد مرسي.

وهو مَا سيتم إيضاحُه تفصيليًّا كمَا يلي:

بدأتْ أحداثُ هذه الفترة صباحَ يومِ الثّلاثاء 25 يناير 2011، باحتشاد عددٍ كبيرٍ مِن المُتظاهِرين، يُقدّرون بالآلافِ بميدان التحرير بالقاهرة والميادين الكبرى بالمحافظات المختلفة، مثل السّويس والإسكندريّة وأسيوط، مُطالبين بتحقيقِ العَدَالة الاِجتماعيّة، وتوفير مزيدٍ من الحُرّيّات وحلّ مَجلسي الشّعب والشُّورى، وإنهاءِ حالةِ الطّوارئ، ووَقَعت اشتباكاتٌ بين الشّرطة والمُتظاهِرين،

وسقط مئاتٌ مِن القتلى والمُصابِين، وتصاعدتْ الأحداثُ مع تصاعُد المواجهاتِ بين الشّعب والشّرطة يوم الجمعة 28 يناير[1].

ومع انسحابِ الشّرطة هربَ عددٌ كبيرٌ مِن السُّجناء، وحدثت فوضى أمنيّة، وظهرتْ عملياتُ البلطجة والسّرقة والسّطو على محلاتِ الصّرافةِ والبنوكِ واقتحامِ أقسامِ الشّرطة والمستشفيات، وترويع المُواطنين، فكوّن المُواطنون لجانًا شعبيّةً لحماية الأنفُسِ والممتلكاتِ، مع وجودِ دباباتِ الجيشِ في بعض الأحياءِ السّكنيّة والشوارعِ الرّئيسيّة[2].

وقامَ رئيسُ البلاد آنذاك حُسني مُبارك، بإلقاءِ خطابين يومي 28 يناير و1 فبراير، أعلن في الخطابِ الأوّل إقالة الحكومة وتعيين السّيد عمر سُليمان نائبًا لرئيس الجمهورية، وفي الخطاب الثّاني أعلنَ عدم ترشّحه لفترةٍ رئاسيّةٍ جديدةٍ. ومع استمرار المُظاهرات الرّافضةِ لاستمراره، أعلنَ السّيد عمر سليمان يوم 11 فبراير، تخلي الرّئيس عن منصبه، ونقلِ السّلطة إلى المجلس الأعلى للقواتِ المسلّحة[3].

وكانَ موضوعُ تعديلِ الدُّستور مِن أهمّ الموضُوعاتِ المطروحةِ خلال هذه الفترة، حيث بدأتْ خُطوات تعديلِ الدُّستور بإصدار المجلس الأعلى للقوات المسلّحة قراره رقم 1 لسنة 2011، بتشكيل لجنةٍ لتعديل الدُّستور، وذلك في 5 فبراير 2011، وانتهتْ اللّجنةُ من عملها، وطُرح مشروعُ التّعديلات الدُّستوريّة

(1) محمد يونس هاشم، "**دروس من ثورة يوليو لثورة يناير**"، القاهرة: دار زهور المعرفة، 2012، ص. ص146-147.

(2) عماد جاد وآخرون، "**التقرير الاستراتيجى العربى 2011/2012**"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2013، ص427.

(3) أحمد مجدى حجازى، "الثورة المصرية علامة حضارية فارقة"،**مجلة الديمقراطية**، مجلد11، عدد42، 2011، ص. ص33-48.

للاستفتاءِ يومَ 19 مارس، وتمّ إقرارُه ليتمّ إصدارُ الإعلانِ الدُّستوري في 30 مارس، الذي تضمّن تنظيمَ اختيارِ رئيسِ الجمهوريّة ونوابه، وإدارة انتخابات الرّئاسة، ومدة الرّئاسة، وكيفيّة وضْعِ دُستور جديدٍ للبلاد[1].

وكانتْ الخُطوة التالية لتعديلِ الدُّستور هي صدور وثيقة الأزهر في يونيو 2011، المعبّرة عن رأي مشيخة الأزهر، للاسترشاد بها عند وضْعِ دُستور البلاد، شارك في إعدادها شيوخ وعلماء الأزهر وعددٌ من مثقفي مصر ورموزها[2]، كما صدرت وثيقة علي السّلمي للمبادئ فوق الدُّستوريّة في نوفمبر 2011، للاسترشاد بها عند صياغة دُستور جديدٍ للبلاد، وأكدت في نصوصها مدنيّة الدّولة[3].

كما شَهدَت هذه الفترةُ البَدءَ في محاكمة الرّئيس الأسبق حُسني مُبارك ونجليه ومجموعة من الوزراء والمسؤولين الذين ينتمون إلى عهده، حيث بدأت إجراءات المُحاكمات بقرار النّائب العامّ بمنع 43 وزيرًا من السّفر إلى الخارجِ في فبراير 2011، تلا ذلك التحفُّظ على أموالِ مُبارك، ثم قرار النّائب العامّ بحبسه ونجليه 15 يومًا على ذمة التّحقيقات في أبريل 2011، بتُهمة إطلاقِ النّارِ على المُتظاهرين، وبدأتْ جلساتُ مُحاكمتِه يوم 3 أغسطس من العامِ نفسِه، في تُهمٍ تتعلّق بقتل المتظاهرين والفساد الماليّ وإهدارِ المالِ العامّ،

---

(1) طارق الرفاعي وآخرون، **"مصر على طريق الديمقراطية: استفتاء 2011"**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، 2011، ص3.

(2) **وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر**، لجنة التنسيق بين مشيخة الأزهر ومكتبة الإسكندريّة، متاح على الرابط: https: //www. bibalex. org

(3) عماد جاد وآخرون، **مرجع سابق**، 2013، ص308.

وأصدرتْ محكمةُ الجنايات الحكمَ بسجنه 25 عامًا يوم 2 يونيو 2012، إلا أنّه تم النّقضُ على الحكم[1].

كَمَا صدرَ عددٌ من الأحكامِ القضائيّة ذات الأهمية خلال العام ونصف العام، التاليين على ثورة 25 يناير، منها حُكمُ محكمة القضاءِ الإداريّ بحلّ الحزب الوطنيّ في 16 أبريل 2011، والحُكم بحلّ المجالسِ الشّعبيّة المحليّة في 28 يونيو 2011[2].

وكانتْ المُظاهراتُ الاحتجاجيّة لفئاتٍ مِن العُمّال والمهنيّين من أبرزِ ما ميّز هذه الفترة التي امتدت على مدارِ العامِ ونصف العام، للمطالبة بتحسين أوضاعهم، والتّثبيت، وتوفير فرص عمل، ورفع الحدّ الأدنى للأجورِ، وتنوّعتْ ما بين وقفاتٍ احتجاجيّةٍ أو مظاهراتٍ أمام المصالح والمؤسّسات الحكوميّة، ووصلت إلى الإضرابِ في بعض الأحيانِ، وقطع الطرق بين المحافظاتِ، وكان من أبرز هذه التّظاهرات احتجاجاتُ العُمّال، مثل عُمّال الكهرباءِ والزراعةِ والاتصالاتِ والتعليمِ ومظاهرات المُعلمين والإداريّين بوزارة التعليم، ومظاهرات نظّمها حَمَلةُ الماجستير للمُطالبة بإيجاد وظائف لهم، ومظاهرات نظّمها خريجو كلياتِ الحُقوق، للمُطالبةِ بالتّعيين في الهيئات القضائيّة، بالإضافة إلى مُظاهرات نظّمها ضباطُ الشّرطة، للمطالبة بتحسين أوضاعهم، ورفع أجورهم،

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص445.

(2) علاء فتح الله وآخرون، "ثورة 25 يناير في عام"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، 2012، ص4.

ومظاهرات نظّمها العاملونَ بالعقودِ المؤقّتةِ للمُطالبةِ بالتّثبيت، واستمرّت هذه المُظاهراتُ طُوال العامِ ونصف العام التاليّين على الثورة[1].

كَمَا وقعتْ مجموعةٌ مِن أعمالِ الفوضى والشّغَبْ والاشتباكاتِ بين الشّرطة ومُتظاهِرين، من أبرزها اقتحامُ مبنى السّفارةِ الإسرائيليّة بالقاهرة، الذي وقع في سبتمبر 2011، احتجاجًا على مقتلِ ثلاثةِ جنودٍ مصريّين برفح في أُغسطس من العامِ نفسه، والاعتصام بشارع محمد محمود في نوفمبر 2011، الذي شهدَ أعمالَ عُنفٍ وشغبٍ وسحلٍ للمُتظاهِرين، تلاه اعتصامٌ أمام مجلِس الوزراءِ، ثم حريق المجمعِ العلميّ نهاية عام 2011[2].

كَمَا وقعتْ اعتداءاتٌ على عددٍ من الكنائس، منها ما تمّ من هَدْم كنيسة صول في أطفيح بحلوان مارس 2011، وتولّت القواتُ المُسلّحة ترميم الكنيسة، وكذلك الاعتداء على كنيسة بمنشأة ناصر في مارس أيضًا من العام نفسه، ممّا أسفرَ عنْ سقوط 13 قتيلاً، وما يزيد على مائة مصاب، فضلًا عن احتراق 20 منزلاً، كَمَا وقعتْ احتجاجاتٌ بمحافظة قنا، احتجاجًا على تعيين محافظ مسيحيّ، حيثُ تمّ قطعُ خطوط السكك الحديديّة والطرق العامّة، ممّا أسفر عن سقوط عشرات القتلى والمصابين[3].

(1) Elizabeth Barber and others, "**chronology: April16, 2011-July 15, 2011**", In the Middle EastJournal, Vol. 65, No. 4, 2011, pp619-668.

(2) عماد جاد وآخرون، **مرجع سابق**، 2013، ص 474.

(3) شريف درويش اللبان وأسماء فؤاد حافظ، "**قراءة واقعية فى تاريخ الفتنة الطائفية وواقعها المعاصر فى مصر**"، بحث منشور على موقع المركز العربي للبحوث والدراسات تاريخ زيارة الموقع 28يوليه2016 متاح على الرابط:

http://www.acrseg.org/40312

كما وقعت أحداث كنيسة الماريناب بأسوان في أكتوبر من عام 2011، من هدمٍ لأحد المباني التي كانت مخصّصة لصلاة المسيحيّين، ممّا أدّى إلى اعتراض عددٍ كبيرٍ من المسيحيّين على ذلك، فنظّموا اعتصامًا أمام مبنى التليفزيون بماسبيرو في أكتوبر من عام 2011، وانتهى الأمرُ بمواجهاتٍ بين القواتِ المسلّحةِ والمتظاهرين، وسقط المئاتُ من القتلى والمصابين[1].

كَمَا شَهد العامُ ونصف العامِ التاليّين على ثورة 25 يناير، إجراءَ الانتخاباتِ البرلمانيّةِ بغُرفتَيه (الشّعب والشّورى)، التي تمّت على ثلاث مراحل، بدأتْ يوم 28 نوفمبر 2011، وانتهت يوم 11 يناير 2012، وأسفرتْ عن فوزِ أحزابِ التّيار الدّينيّ بأغلب مقاعدِ البرلمانِ، إلا أنّ البرلمانَ لم يستمر سوى 144 يومًا في الانعقاد، نتيجة صُدورِ حُكمٍ بحلّه في 14 يونيو 2012، لعدم التّمثيلِ العادِل للفردي والقوائم بالانتخابات[2].

مِن ناحيةٍ أُخرى قامتْ السّلطاتُ المصريّةُ في 26 يناير 2012 بمنعِ ستةِ مُواطنين أمريكيّين مِن مُغادرة البلادِ جراء اتّهامهم بتلقي تمويل بطُرق غير قانونيّة، ورغمَ ذلك سُمِح لهم بمغادرةِ البِلادِ يوم 1 مارس 2012[3].

(1) عماد جاد وآخرون، **مرجع سابق**، 2013، ص450، 451.

(2) علاء فتح الله وآخرون، **مرجع سابق**، ص 5.

(3) عماد جاد وآخرون، **مرجع سابق**، 2013، ص309.

ب- القضايا التي أثارتها الأحداثُ التي وقعت خلال الفترةِ من فبراير 2011 إلى يونيو 2012:

بناءً على الرّصدِ السّابقِ للأحداث التي شهدها المُجتمع المصريّ خلال هذا العام، يُمكن استخلاصُ أبرز القضايا التي أثارتها هذه الأحداثُ لدى الرأيّ العامّ المصريّ، والتي بدورها كانت موضوعًا للمفاهيم السّياسيّة والإجتماعيّة التي تناولتها الصّحف وقد تم الاعتماد في هذا الجزء على المصادر التالية[1]. **وفي ضوء ذلك تم استخلاص هذه القضايا:**

1- قضيّةُ شكلِ الدّولة وطبيعةِ نظامِ الحُكم:

كانتْ قضيّةُ شكلِ الدّولة المصريّة بعد ثورة 25 يناير 2011 واحدةً من أبرز القضايا المطروحة، خاصة مع الخطوات التي اتُّخذت لتعديل دُستور مصر الصادر عام 1971، بدءًا بقرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيل لجنةٍ لتعديل الدُّستور ذات توجُّه إسلاميّ، برئاسة المستشار طارق البشري، وعُضوية أحد أعضاء جماعة الإخوان المُسلمين.

---

(1) تم الاعتماد على المصادر التالية:

- عماد جاد وآخرون، "التقرير الاستراتيجي العربي 2012/2011"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **مرجع سابق**،القاهرة، 2013.
- علاء فتح الله وآخرون، "**ثورة 25 يناير في عام**"، تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، 2012.
- هشام عبد العزيز، "**موسوعة ثورة يناير، الجزء الأول(أ- ث)**"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.

صَاحَب استفتاء التّعديلات الدُّستورية في 19 مارس 2011، حشدٌ دّيني، وتصاعدتْ القضيّة مع فوز التيار الدّيني بأغلبيّة البرلمان بغرفتيه (الشّعب والشُّورى)، وتخوّف التّيارات المدنيّة من أحزاب يساريّة وليبراليّة وقوى شبابيّة من غلبة التّيارات الدّينيّة على لجنة كتابة الدُّستور، وكيف سيتمُّ صياغةُ ما يتعلّق بمدنيّة مصر في الدُّستور الجديد، ونتيجة لذلك صدرت عدّة وثائق للاسترشادِ بها عِندَ كتابة الدُّستور، مثل وثيقة الأزهر المُعبّرة عن رأي الأزهرِ، ووثيقة الدكتور علي السلمي، وكانَ النّصُ على مدنيّة الدّولة موضعَ الخلاف بين القُوى السّياسيّة والشّعبيّة، هل سيتمّ النّصُ على أنّ مصرَ دولةً مدنيّةً، أم ذات مرجعيّة إسلاميّة؟

من ناحية أُخرى، برز الخلافُ حول طبيعة حاكمِ مصر، هل سيكون حاكمًا مدنيًا أم عسكريًا، أم سيتولى رئاسةَ مصرَ مجلس مدنيٌّ منتخب؟ وما مؤهلات هذا الحاكم، وخلفيته الفكرية والتعليميّة، وموقعه الوظيفيّ؟

2- قضيّةُ ضرورة تحقيقِ المُواطنةِ، والمساواة وعدم التّمييز بين المُواطنين بسبب الجنس، أو الدّين، أو اللون، أو لأيّ اعتبار آخر:

طُرحتْ قضيّة المُواطنةِ بين السياسيين والمواطنين خلال العامين ونصف العام التاليّة على الثّورة على أكثر من مستوى، فمِن ناحيةٍ كآليّة للحدّ من الاحتقان الطائفيّ، وكفالة حُقوق جميع أفراد المُجتمع، من مسلمين ومسيحيّين، خصوصًا مع الاعتداءِ على دُور العبادةِ للمسيحيّين، ومن جهة أخرى لدعم حُقوق المرأة، خصوصًا مع مشاركةِ المرأة في ثورة 25 يناير، وبروز دورها السّياسيّ إلى جانبِ دَورِ الشّباب، الذين كانت مشاركتهم هي المحرّك

الرّئيسيّ لثورة 25 يناير، وكوّنوا عددًا من القوى الشبابيّة بعد الثّورة، فكانت قضيّةُ تمكين جميعَ الفئاتِ، والمساواةِ العادلةِ دون تمييز بين الجميع، قضيّةٌ من القضايا ذات الأهميّة في ذلك التّوقيت.

3- القضاءُ العُرفيّ، ودوره في حلّ الخلافِ بين الأفراد:

ارتبطتْ قضيّةُ القضاءِ العُرفيّ بالتّحكيم وحلّ المُشكلات المرتبطة بالاعتداءاتِ على الكنائِسِ ومُمتلكات المسيحيّين بعدة محافظات، فطُرحتْ جلساتُ الصّلح العُرفيّة للصّلح بين المُواطنين المُسلمين والمسيحيّين، وتسوية النّزاع بينهم، وتبلورت القضية حول سؤال: هل يتمّ حل هذه المشكلات بالقضاء العرفي، أم أنّ القضاءَ العادي هو الحلّ الأمثل لمثل هذه الخلافات، خصوصًا أنّ جلسات الصّلح العُرفيّة تنتهي بالصُّلح فقط شكليًّا، دون حل المشكلة فعليًّا.

4- غياب العَدَالة الاِجتماعيّة والتّفاوت الحادّ بين طبقات المُجتمع في مُستويات الدخول:

برزتْ مظاهرُ قضيّة غياب العَدَالة الاِجتماعيّة، في تنظيم فئات من العمّال والمهنيّين وقفاتٍ احتجاجيّةً للمُطالبة بتحسين أوضاعهم ورفع أجورهم ومواجهة الغلاءِ وارتفاع أسعارِ السّلعِ والخدمات، أو لتحقيق العَدَالة في التّعيين بجهات ومؤسّسات الدّولة المختلفة، وارتبط ذلك بقضيّة مسؤوليّة الدّولة عن التّشغيل.

5- بُطءُ المُحاكمات، وغياب العَدَالة النّاجزة، وسُرعة الفصل في القضايا:

ارتبطتْ هذه القضيّةُ ببُطءِ محاكماتِ الرّئيس الأسبق حُسني مُبارك، ورُموزِ نظامه من وزراء، وحتى محاكماتِ الضّباط المتّهمين بقتلْ المُتظاهِرين في أثناءِ ثورة 25 يناير، فطولُ فترة المحاكمات، وتعدّد درجاتِ التّقاضي، اعتبرهُ العديدُ من الحُقوقيّين إهدارًا للعدالة، ولإعادة حُقوق الضحايا.

6- التّمويلُ الأجنبيُّ لمُنظمات المُجتمع المدنيّ، وعلاقة ذلك بتدخُّلها في شؤونِ مصرَ وتمويلها نُشطاءَ دون ترخيص:

اتّضحتْ هذه القضايا مع ورودِ معلوماتٍ إلى الجهاتِ الأمنيّة المصريّة تُفيدُ بتلقي عددٍ من مؤسّسات المُجتمع المدنيّ تمويلات من جهات أجنبيّة، وعملها دون ترخيصٍ، فقامتْ السُّلطات المصريّةُ المُختصة بتفتيش عددٍ من مقارّها، وعثرتْ على وثائقَ وتقاريرَ خارج دائرة اختصاصها، وتولّت النّيابة العامّة التّحقيقَ، وأثارَ ذلك عدّة قضايا ترتبط بحصولِ هذه المنظّمات والهيئات على تمويلات من جهاتٍ أجنبيّة لكتابة تقارير عن جوانب مُعيّنة تتعلّق بالشّأنِ المصريّ، وكلُّ هذا يرتبط بالتدخُّل الأجنبيّ في شؤون مصر.

7- قضيّة الصّراع السّياسيّ بين القوى السّياسيّة بعد ثورة 25 يناير:

ظهرت عدّة قوى بمصر بعد ثورة 25 يناير، أولاها المجلسُ الأعلى للقواتِ المسلّحة، الذي انتقلت إليه السُّلطة بعد تخلّي الرّئيس الأسبق حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011، وثانيتها التّيارات الدّينيّة التي ظهرت مُنذ مشاركة الإخوان المُسلمين في الثّورة المصريّة، بدايةً من يوم 28 يناير 2011، ومشاركتهم في لجنة تعديل الدُّستور بعد الثّورة، وفوزهم بأغلبيّة البرلمان، وبالتالي اللّجنة التأسيسيّة لكتابة الدُّستور، وثالثتُها الأحزابُ التقليديّة اليساريّة والليبراليّة، وظهرتْ قوى شبابيّة بعد الثّورة، وغاب عنها التّنظيم.

هذه هي القوى التي برزت في المشهد السّياسيّ، وبدأَ الخلافُ بينها، بدايةً من طرحِ مشروعِ التّعديلات الدُّستوريّة، فهل سيتم تأييدها، أم لا، باعتبارها تُرسّخ لدولةٍ دينيّةٍ، وبعد ذلك أولويةُ الانتخاباتِ البرلمانيّةِ، أم كتابةِ الدُّستور، بالإضافة إلى سؤال هل سيتمّ تطبيق النّظام الفرديّ في انتخابات مجلس الشّعب، أم القائمة المطلقة، أم القائمة النسبيّة؟ وهل ستنتقل السّلطة إلى رئيسٍ مدنيّ، أم حاكمٍ عسكريّ، أم مجلس رئاسيّ مدنيّ؟

ظهر الخلافُ بين القوى السّياسيّة حول هذه القضايا، وظهر الاستقطابُ والانقسامُ الحادّ حول طبيعة وأولويّات المرحلة، لكنّ المجلس الأعلى للقوات المسلحة حسمَ الخلافَ بإجراء الانتخابات البرلمانيّة أولاً، ثم الانتخابات الرّئاسيّة.

المَبحثُ الثّاني: الأحداثُ والقضايا التي شَهدها المُجتمع المصريّ في أثناء الفترة من يونيو 2012 إلى يونيو 2013:

أ- الأحداثُ:

شَهدَ عام تولي الرّئيس الأسبق محمد مرسي الحكمَ، عدّة أحداثٍ، أبرزُها قيامُه بعدّة زيارات خارجيّة عربيّة وإفريقيّة وآسيويّة وأوروبيّة، إلى جانب ما يتعلّق بكتابة دُستور مصرَ لعام 2012، الذي شَهدَت أعمالُ كتابته حالةً من عدم التّوافق بين أعضاءِ لجنة كتابة الدُّستور، ممّا أدّى إلى انسحاب عددٍ كبيرٍ من أعضاءِ اللّجنة، ورغم ذلك طُرح مشروعُ الدُّستور للاستفتاء، وأُجري الاستفتاء في موعده، ونتيجة لعدم التّوافق المُجتمعيّ، دشّن مجموعةٌ مِن النُّشطاء حركةً احتجاجيّةً عُرفت باسم «تمرّد» لعزله من الحُكم، وهو ما تمّ في 30 يونيو 2013، **وهو ما سيتمّ إيضاحه تفصيليًّا كما يلي:**

بدأتْ أحداثُ هذه الفترةِ الزمنيّةِ، التي استمرّت على مدار عام من يونيو 2012 إلى يونيو 2013، بتنصيبِ الرّئيس محمد مرسي الحكمَ، بأدائه اليمين الدُّستوريّة بالمحكمة الدُّستوريّة العُليا يوم 30 يونيو 2012[1].

وشَهدَ عامُ تولي الرّئيس الأسبق محمد مُرسي الحكمَ، قيامَه بعدّة زياراتٍ خارجيّة، سواء إلى إفريقيّا، أو آسيا، أو الولايات المتّحدة الأمريكيّة، أو أوروبا، كان من أبرز هذه الزيارات حضوره القمّة الإفريقيّة بأديس أبابا بإثيوبيا في

---

(1) Mohamed chief Bassiouni, "Chronicles Of The Egyptian Revolution And Its Aftermath: 2011-2016", (Cambridge: University Printing House) 2017 , p. p110, 111, 112, 113.

يوليو 2012، كما كانت زيارته إلى طهران في أغسطس من العامِ نفسِه من أبرز الزيارات، حيثُ كانتْ الزيارةَ الأُولى لرئيس مصريّ إلى إيران منذُ ثلاثةِ عُقودٍ، وحضرَ خلال هذه الزيارة قمّة عدم الانحياز، ونُوقشت الأزمةُ السّوريّة، وحقّ الشّعب الفلسطيني، بالإضافة إلى زيارته تركيا عام 2012، والتقارُب المصريّ التركيّ في عهده، إلى جانب التقارُب المصريّ القطري، وتقديمِ قطر قرضًا للبنكِ المركزيّ المصريّ بقيمة 4 بلايين دولار في 8 يناير 2013، إلى جانب العاصمةِ الصينيّة بكين، وحضُوره قمّة مُنظّمة التّعاون الإسلاميّ بمكّة المكرّمة، والِاجتماع السّنويّ للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة[1].

ووقعَ عددٌ من أعمال العُنفِ بشمال سيناء خلال هذا العام، منها تفجيرُ قواعدٍ أمنيّةٍ في نوفمبر 2012 بشمال سيناء، ممّا تسبّب في مقتل ثلاثةِ أشخاصٍ، كما وقعتْ تفجيراتٌ لخُطوطِ الغاز بسيناء، وتكرّرت طوال عام تولي محمد مرسي الحكمَ، كما وقع اعتداءُ مُسلحين على معسكر للجنود المصريّين برفح يوم 5 أغسطس 2012، ممّا أسفرَ عن سقوط 16 قتيلاً، وفي 16 مايو 2013، تعرّض سبعةُ جنودٍ مصريّين للاختطافِ من مُسلحين مجهولين، وتدخّل الرّئيس وأعلنَ إطلاقَ سراحهم في 22 مايو من العامِ نفسِه[2].

وشَهدَ عامُ تولي الرّئيس الأسبق محمد مرسي أعمال كتابة دُستور مصر لعام 2012، الذي شَهدَت أعمالُ كتابته عدم توافق بين أعضاءِ اللّجنة التأسيسيّة لكتابة الدُّستور، حيث شَهدَت أعمال اللجنة التأسيسيّة لكتابة الدُّستور انسحابَ مُمثلي الكنائس المصريّة الثلاث، والأحزابِ والقوى المدنيّة، احتجاجًا

---

(1) أبو بكر الإسناوى، «السياسة الخارجيّة المصريّة الواقع والمستقبل»، في: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، المجلد 47، أكتوبر 2012، ص.ص 50 - 57.

(2) Middle East Institute, "**Chronology: Januarary 16,2013–April15,2013**", Volume 67 Number 3, Summer 2013, PP. 437-466.

على عدم اعتداد رئيس اللجنة بمقترحات وتوصيّات الهيئة الاستشاريّة، ورغم ذلك تمّ طرحُ الدُّستور للاستفتاء، وتمّ اعتماده في ديسمبر 2012.

وكانَ مِن أبرز القرارات التي تسبّبت في حالةٍ من الجدلِ إصدار الرّئيس إعلانًا دُستوريًّا في نوفمبر 2012، محصّنًا فيه قراراته من الطّعن عليها قضائيًّا، وحصّن الجمعيّة التأسيسيّة لكتابة الدُّستور من حلها قضائيًّا، كما أصدر قرارًا بعزل النّائب العامّ، وتعيين نائبٍ عامّ جديد، ممّا أدّى إلى احتجاج عشراتٍ من المتظاهرين من مُمثلي الأحزابِ التّقليديّة والقوى الشبابيّة والمُواطنين أمام قصر الاتحاديّة في ديسمبر من عام 2012، ونتيجة لوقوع اشتباكات بين الرّافضين للإعلانِ الدُّستوري، ومؤيديّ الرّئيس من التّيارات الدّينيّة سقط عشراتُ الضّحايا من القتلى والمُصابين، واستمرَ حصارُهم للقصر الرّئاسيّ، رغم تراجُع الرّئيس عن إعلانه الدُّستورى يوم 8 ديسمبر 2012 حيث أعلن إلغاء إعلانه الدستورى مع بقاء ما ترتب عليه من آثار[1].

كما عادت مرّةً أخرى المظاهراتُ الاحتجاجيّةُ لفئاتٍ من العُمّال والمهنيّين، للمطالبة بمحاربة الغلاء، أو توفيرِ وظائف، أو التّعيين، وشملت هذه المظاهراتُ عدّة فئاتٍ، أبرزُها ضبّاط الشّرطة، وقطاعاتُ الأمنِ المركزيّ، وصلت إلى الإضرابِ عن العمل، للمُطالبة بإقالة الوزير، وتظاهر الأئمةُ بمُديريّات الأوقافِ احتجاجًا على سيطرة الإخوانِ على المناصب القياديّة بالأوقاف بالمحافظات المختلفة، كما نظّم المئاتُ من العمالة المؤقتةِ المظاهراتِ أمام المصالحِ الحكوميّةِ

(1) عماد جاد وآخرون، مرجع سابق، 2013، ص 326.

والشركاتِ الخاصّةِ، للمُطالبة بالتّثبيت، ووصلتْ الاحتجاجات إلى قطعِ الطُّرق وخطوط السكك الحديدية[1].

وبعدَ مُرور عشرة أشهر على تولي محمد مرسي رئاسة الجمهوريّة، دشّن مجموعةٌ من الشّباب المنتمين سابقًا إلى حركة «كفاية» حركةً جديدةً عُرفت باسم «تمرّد» في 26 أبريل 2013، لجمع توقيعات المصريّين، لسحب الثّقةِ من الرّئيس، وإجراء انتخابات رئاسيّة مُبكّرة، ونجحت الحركة في جمع 22 مليون توقيع، وفي الثلاثين من يونيو من عام 2013، تجمّع الآلاف من مُعارضي حُكمِ الإخوانِ من المُواطنين، من مختلف التوجُّهات والقوى السّياسيّة، كالأحزابِ الليبراليّة واليساريّة واحتشدتْ بميدانِ التّحرير بالقاهرة، وعدة محافظات، مُطالِبين بعزل محمد مرسي، وهو ما تحقّق عندما أذاع التليفزيون بيانًا أعلنَ فيه الفريق أول آنذاك عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع، عزلَ محمد مرسي، ونَقْل السّلطة إلى رئيس المحكمة الدُّستوريّة العُليا، وإعلانِ خارطة الطّريق، لإجراء انتخابات البرلمان وانتخابات الرّئاسة، وكان ذلك يوم 3 يوليو، بمشاركة مختلف القوى الدّينيّة، مشيخةِ الأزهر والكنائسِ المصريّة، والقوى السّياسيّة والحزبيّة، وممثلي حركة تمرّد[2].

(1) **المرجع السابق نفسه**، ص477.

(2) أحمد عسكر، رفيدة الزهيري، "حصاد عام 2013: رصد لأهم الأحداث الاقليميّة والدوليّة"، في: **السياسة الدولية**، العدد 195، المجلد 49، يناير2014، ص 196 - 203.

كانتْ السّمةُ المميّزة لهذا العام من تاريخِ مصرَ عدمَ التّوافق، والانقسامَ الحادّ بين فئاتِ المُجتمع وطوائفه، وهو ما اتّضح بلجنة كتابة الدُّستور، إلى جانب أعمال الفوضى، وغياب الأمن، وعودة الاحتجاجات الفئوية – التي ظهرتْ في الفترةِ السابقةِ لهذا العام، أثناء تولي المجلس الأعلى للقواتِ المسلّحةِ الحكمَ – واستمرّت بكثافة خلال هذا العام، إلى جانب العُنفِ بشمال سيناء.

جاءتْ التّوقيعاتُ التي جمعتها حركة تمرّد، وقُدّرت بما يزيد على عشرين مليونًا، لتُنهي عام حُكم الإخوان، وما صاحبه من محاولة الاستئثار بالسّلطة، على حسابِ باقي فئاتِ وطوائف الشّعب.

ب- القضايا التي أثارتها الأحداثُ في الفترة من يونيو 2012 إلى يونيو 2013:

بناءً على الرّصد السّابق للأحداث التي شهدها المُجتمع المصريّ خلال هذا العام، يُمكن استخلاصُ أبرز القضايا التي أثارتها هذه الأحداثُ لدى الرأيّ العامّ المصريّ، والتي بدورها كانت موضوعًا للمفاهيم السّياسيّة والإجتماعيّة التي تناولتها الصّحف وقد تم الرجوع للمصادر التالية[1]:

(1) تم الاعتماد على المصادر التالية:

- عماد جاد وآخرون، "التقرير الاستراتيجي العربي: 2011 – 2012"، **مرجع سابق، 2013.**
- دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام 2012.
- جلسات النقاش التي جرت بين المؤلفة والأستاذة الدكتورة راجية أحمد قنديل وملاحظاتها طوال فترة إعداد هذه الدراسة.

1- الحقُّ في المُشاركة العادلة في كتابة دُستور مصر:

كانَ الخلافُ السّمة الغالبة حول معايير اختيار أعضاء الجمعيّة التّأسيسيّة لكتابة الدُّستور عام 2012، وهو ما اتّضح في تشكيل الجمعيّة مرتين، الأُولى انتهتْ بحلّها بحُكم محكمة القضاء الإداري يوم 10 أبريل 2012، لأنّها ضمّت أعضاءً من مجلسي الشّعب والشُّورى، بخلاف ما نصّ عليه الإعلانُ الدُّستوري الصّادر في 30 مارس 2011، كما تكرّر الخلافُ نفسُه في الجمعيّة التّأسيسيّة الثانية لكتابة الدُّستور، وكان محورُ الخلاف حول معايير تشكيلها، والفئات والمؤسّسات الواجب تمثيلها، والنّسبة المُلائِمة لكلٍّ منها، ونسبة التّصويت على موادّ الدُّستور، ولاحقتْ الجمعيّة التأسيسية دعاوى قضائيّة للحُكم ببطلانها، بسبب هيمنة التّيار الدّينيّ على كتابة الدُّستور وعدم التّمثيل العادِل لكلّ فِئات وطوائف المُجتمع، وحاول الرّئيسُ الأسبق محمد مرسي تحصين الجمعيّة من الطّعن عليها، وحلها بحُكم محكمة هذه المرة بإعلانه الدُّستوري الصادر في 21 نوفمبر 2012، إلا أنّه تراجعَ عن قراره تحتَ ضغطٍ شعبيّ، ورغم انسحابِ العديدِ مِن أعضاءِ هذه اللّجنة، استمرّت في أداءِ عملها، وطُرح مشروعُ الدُّستورِ للاستفتاءِ، وتمّ إقرارُه.

2- شكلُ الدّولة وهويتها، هل ستكون دولةً مدنيّةً أم دولةً دينيّة:

طَرحَ الرّئيسُ الأسبق محمد مرسي برنامجه الانتخابي من البداية، على أنْ تكونَ مِصرُ دولةً مدنيّةً بمرجعيّة إسلاميّة، واعتبر الكثيرُ من السّياسيّين أنّ فكرة المرجعيّة الدّينيّة تتنافى مع مدنيّة الدّولة، وقد تُؤدي إلى دولة دينيّة، على غِرار نِظام الملالي بإيران، استنادًا إلى حُكمِ المرشدِ، بينما طرحَ أنصارُ التّيار الدّينيّ وجهة نظرهم، مستندين إلى أنّ الدُّستورَ المصريّ ينُصّ على أنّ الشّريعةَ الإسلاميّةَ المصدرُ

الرّئيسيُّ للتّشريع، والمرجعيّةُ الإسلاميّةُ لا تتنافى مع مدنيّة الدّولة، حيث يكفلُ الإسلامُ حُريّة العقيدةِ لكلِّ أصحابِ الأديان، ويرتكز على المُواطنة.

وقد اتّضح هذا الخلافُ أثناءَ كتابةِ دُستور مصرَ عام 2012، حيث ظهرَ عدمُ التّوافق في ما يتعلّق بعدّة موادّ، منها ما يتعلّق بالنصّ على مدنيّة الدّولة، ممّا أدّى إلى انسحاب مُمثّلي الكنائس الثلاث، وأنصارِ الأحزابِ اللّيبراليّة، واليساريّة، وممثّلي القُوى الشبابيّة، والعديدِ من السّياسيّين ورجال القانون.

3- العلمانيّةُ ومدى إمكانيّة تطبيقِ المنهجِ العلمانيّ في مصر من عدمها:

طُرحتْ قضيةُ تطبيق المنهجِ العلمانيّ في مصر لدى عددٍ كبيرٍ من القوى السّياسيّة، على اِختلاف توجُّهاتها، باعتبار أنّ العلمانيّة تدعَم العلمَ وتُرسّخ قيمَ المُواطنة والتّعدُّديّة، بينما اعتبره أنصارُ التّيار الدّينيّ أمرًا مرفوضًا في ظِل تهميش الدّين، وفصله عن الدّولة، وارتبطت هذه القضيّةُ بهويّة الدّولة، وطبيعتها، ومرجعيّتها.

4- العَدَالة الاِجتماعيّة وضرورةُ نصّ الدُّستور على تطبيقها:

كانَ مطلبُ العَدَالة الاِجتماعيّةِ مطلبًا رئيسيًّا من مطالب ثورة 25 يناير 2011، واستمرّ هذا المطلبُ طوال عام تولي الرّئيس الأسبق محمد مرسي الحكمَ في مصرَ، بسبب ارتفاعِ أسعارِ السّلع والخدمات، والتّفاوت الحادّ بين الطّبقات،

وعدم العَدَالة في توزيعِ الأُجورِ، أو توفيرِ فُرصٍ عملٍ بشكلٍ عادلٍ، ومن هُنا ظهرتْ الدّعوةُ إلى تحقيقِ العَدَالة الاِجتماعيّةِ، وضرُورةِ نصّ الدُّستور على تطبيقها، ووضعِ حدٍّ أدنى للأجور، وحدٍّ أقصى أيضًا، وتفعيلِ ذلك، وكانت المظاهراتُ الاحتجاجيّة لفئاتٍ من المُجتمع، احتجاجًا على تدنيّ مستويات المعيشةِ، وارتفاعِ الأسعارِ، أو للمُطالبةِ بالتّشغيل، وتحسينِ الأوضاعِ المعيشيّةِ، ورفع الأجورِ، من أبرز المظاهرِ التي توضّح أهميّة ذلك المطلب.

5- حُقوق العمّال والفلاحين، وضرورة نصّ الدُّستور على تطبيقها:

طُرحتْ قضيّةُ حُقوق العمّال والفلاحين في مُناقشات لجنة كتابة الدُّستور، وطالبَ الكثيرُ من القوى السّياسيّة بدعم حُقوق هذه الفئةِ وضرورةِ الاهتمامِ بها، ونصّ الدُّستور على حماية حُقوقها، وترجمة ذلك من خلال قوانين.

6- المُواطنةُ والمساواةُ، وضرورةُ نصّ الدُّستور على تطبيقهما:

المُواطنةُ وعدمُ التّمييز بسبب اللون، أو الدّين، أو الجنس، أو لأيّ اعتبار آخر، من القضايا التي طُرحتْ أثناء كتابة دُستور مصر، وظهرت مطالبُ الكثيرِ من ممثلي القوى السّياسيّة والمؤسّسات الدّينيّة بضرُورة نصّ الدُّستور على دعمِ قيم المُواطنةِ وإطلاقِ حقّ بناءِ دُور العبادة وكفالة حُريّة مُمارسةِ الشّعائر الدّينيّة للجميع على قدم المساواة، وضمان عدم التعدّي عليها.

7- إصدارُ قانونٍ للعدالةِ الانتقاليّةِ لكفالة حُقوق الشُّهداءِ والمُصابين المتضرّرين أثناء ثورة 25 يناير، وما تلاها من أحداث:

شكّلت قضيّةُ إصدارِ قانونٍ لتنظيم العَدَالة في الفترات الانتقاليّة إحدى القضايا التي طُرحتْ لدى القوى السّياسيّة والشّعبيّة أيضًا، بهدفِ ضمانِ توفير التّعويض العادل لمصابي الثّورة، وما بعدها من أحداثٍ تسبّبت في سقوطِ ضحايا، مع تعويضِ أُسر الشُّهداء، وضمان تحقيق حياةٍ كريمةٍ لهم، بالإضافةِ إلى ضمان توفير آليّةٍ لمُعالجة انتهاكاتِ حُقوق الإنسان.

8- الإرهاب في سيناء:

برزتْ مظاهرُ الإرهاب في سيناء خلال عام تولي الرّئيس الأسبق محمد مرسي الحكمَ في ضوء التّفجيرات المُتتاليّة لخطوط الغاز بسيناء، والاعتداءِ المتكرّر لمسلحين على الجنودِ المصريّين، وقتل عددٍ منهم، إلى جانب خطف الجنودِ المصريّين الستة، الذين عادوا بعد ذلك بتدخّل مِن مُؤسّسة الرّئاسة.

المَبحثُ الثالث: الأحداثُ والقضايا التي شَهدها المُجتمع المصريّ في أثناء الفترة من يوليو 2013 إلى يونيو 2014:

أ- الأحداثُ:

شَهدَ العامُ الذي تلا ثورة 30 يونيو 2013، عدّة أحداثٍ، أبرزُها انتقالُ السّلطةِ إلى رئيسِ المحكمة الدُّستوريّة العليا المستشار عدلي منصور، واتخاذ عدّة إجراءاتٍ لتعديل دُستور 2012، ووقعت خلال هذه الفترة سلسلة من أحداث العُنف، خصوصًا بعد إعلان معالم خارطة الطريق في 3 يوليو، وفضّ اعتصاميّ ميدانيّ رابعة العدويّة بالقاهرة، وميدان النّهضة بالجيزة، وانتهت هذه الفترة، التي لم تستمر إلا عامًا واحدًا، بإجراء انتخابات الرّئاسة، التي لم يتقدّم لها سوى المشير عبد الفتاحِ السيسيّ، وزير الدفاع آنذاك، والسيد حمدين صباحي، مؤسّس التّيار الشّعبيّ، وانتهت بفوزِ الرّئيسِ عبد الفتاحِ السيسيّ، بأغلبيّةٍ كاسحةٍ، **وهو ما سيتم توضيحه تفصيليًّا كما يلي:**

تسلّم المستشارُ عدلي منصور، رئيسُ المحكمةِ الدُّستوريّةِ العليا، رئاسة البلاد يوم 4 يوليو 2013، بعد صُدور بيان 3 يوليو، الذي عُيّن فيه رئيسًا مؤقتًا للبلاد، وبعد تولّيه السّلطة، أصدرَ عدّة قرارات، أبرزُها إصداره إعلانًا دُستوريًّا بحلّ مجلس الشُّورى في 5 يوليو 2013، ثم إعلانًا دُستوريًّا في 8 يوليو من العام نفسه، لتحديد خارطة الطّريق، وخطوات تعديل الدُّستور، التي بدأتْ بتشكيل لجنةِ خبراءٍ لتعديل الدُّستور، مكونة منْ عشرةِ أعضاءٍ من رجال القانون، ثم عرضتْ هذه اللجنةُ مقترحاتها على لجنةٍ أوسع، تضمُّ خمسين عضوًا، يمثّلون جميع فئات المُجتمع وطوائفه، وقد بدأت لجنةُ الخمسين أعمالَها

في 8 سبتمبر 2013، وانتهتْ من عملها في ديسمبر من العام نفسه، وتمّ تقديمُ مسوّدة الدُّستور للرئيس عدلي منصور، الذي عَرَضَ مشروعَ التّعديلات الدُّستوريّة للاستفتاء في يناير 2014، وحظي بموافقة شعبيّة كاسحة[1]. وكانَ المُلاحظُ التوافقَ الكبيرَ بين أعضاءِ لجنة كتابة الدُّستور، الذي صدر عام 2014، بعكس الخلافِ الكبيرِ الذي حدثَ بلجنةِ كتابةِ دُستور مصر لعام 2012، الذي أدّى إلى انسحاب عددٍ كبيرٍ من فئات وطوائف المُجتمع، نتيجة عدم التّمثيل العادِل لهذه الفئاتِ داخل لجنة كتابة الدُّستور.

كما شَهِدَت هذه الفترةُ استمرارَ اعتصامي الإخوان المُسلمين، وأنصارِ الرّئيسِ الأسبق محمد مرسي بميداني رابعة العدويّة بمدينة نصر بالقاهرة، والنهضة بالجيزة، اللذين استمرا طوال الشّهر ونصف الشّهر، بدءًا من 28 يونيو 2013، قبل أحداث ثورة 30 يونيو، وحتى فضِّهما يوم 14 أغسطس من العام نفسه، وشارك في هذين الاعتصامين أنصارُ مرسي، سواءٌ من الإخوانِ المُسلمين، أو الجماعةِ الإسلاميّة، وبعض رموزِ الجماعاتِ الإسلاميّة، وشَهِدَ الاعتصامان ظهور قياداتِ جماعةِ الإخوانِ على المنصّة التي وضَعَها المعتصمون برابعة العدويّة، وكانَ مِن أبرزهم مرشدُ الإخوانِ المُسلمين محمد بديع، ونائبُه خيرت الشاطر، ومحمد البلتاجي، وصفوت حجازي، وطالبُوا بعودةِ محمد مرسي إلى الحكمِ، وفي حالة عودته فقط، سيتم تعليقُ الاعتصامين، وقبل فضّ الاعتصامين، أعطى الرّئيس عدلي منصور، فرصةً لهم للخروج الآمن، إلا أنّ رفضَهم أجبرَ الشّرطة، بمساعدة القواتِ المسلّحة، على فضهما بالقُوّة. كَمَا وقعتْ مجموعةٌ مِن أعمالِ العُنف، خصوصًا بعد فضّ اعتصامي رابعة العدويّة والنهضة، في أغسطس 2013، حيث حدثتْ مواجهاتٌ بين متظاهرين مؤيّدين

(1) عمرو هاشم ربيع وآخرون، "**التقرير الاستراتيجي العربي 2014/2013**"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2015، ص357-358.

لمحمد مرسي والشّرطة، بميدان رمسيس، ومسجد الفتح، والألف مسكن بالقاهرة، بالإضافةِ إلى الاشتباكات، التي وقعتْ أمامَ مكتب الإرشاد بالمقطم، وأسفرتْ عن مصرعِ سبعة أشخاصٍ وإصابة العشراتِ، وأحداثِ بين السرايات، التي وقعت يوم 2 يوليو، ونتج عنها مصرعُ ما يزيدُ على عشرين شخصًا، بالإضافة إلى أحداث الحرسِ الجمهوريّ، التي انتهت بسقوط ما يزيد على 42 قتيلًا و400 مصابٍ، بالإضافة إلى وقوع عدّة تفجيراتٍ، مثل تفجير مبنى مديريّة أمن المنصورة في ديسمبر 2013، الذي أسفرَ عن مقتل 16 شخصًا، وإصابة ما يفوق مائة شخص، بالإضافة إلى التّفجير، الذي وقعَ أمام مبنى مُديريّة أمن القاهرة، قبل ذكرى ثورة 25 يناير عام 2014، وأسفرَ عن سقوطِ أربعةِ شهداءٍ و47 مصابًا، بالإضافة إلى المُواجهات المسلّحة بشمال سيناء بين الجيش المصريّ والجماعات الإرهابية، أبرزها ما حدثَ يوم 19 أغسطس مِن قيام مسلحين بتوقيف حافلتين تقلان 25 جنديًّا برفح، وقاموا بإنزالِ الجنودِ وقتلهم، واعتداءات المسلّحين على جنود وأفراد القوات المسلحة، التي أودت بالعشرات منهم في الشّيخ زويد ورفح، والعديد مِن مناطقِ شمالِ سيناء[1].

وقد انتهتْ أحداثُ هذا العام بإجراءِ انتخاباتِ الرّئاسةِ، التي لم يتقدّم إليها سوى المشير عبد الفتاحِ السيسيّ، وزير الدفاع آنذاك، والسيد حمدين صباحي، مؤسّس التّيار الشّعبيّ، وأسفرتْ عن فوزِ المشير عبد الفتاحِ السيسيّ بأغلبيّةٍ كاسحةٍ، وشارك فيها جميعُ طوائفِ الشّعبِ، وتمّ تنصيبُ المشير عبد الفتاحِ السيسيّ رسميًّا في احتفال ضمّ وفودَ كلّ دولِ العالم، خاصة العربيّة والإفريقيّة، إلى جانب رؤساءِ الأحزابِ والشّخصيّات العامّة في مصرَ، وذلك في 8 يونيو من عام 2014، في القصرِ الجمهوري بالقاهرة[2].

---

(1) مى مجيب، "حدود الهيمنة المضادة:تراجع دور الحركات الاحتجاجية" فى: **على الدين هلال، مى مجيب، مازن حسن (عودة الدولة: تطور النظام السياسى فى مصر بعد 30 يونيو)**، ط1، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية)، ص. ص160-161- 162.

(2) عمرو هاشم ربيع وآخرون، **مرجع سابق**، 2015، ص 316.

ب- القضايا التي أثارتها الأحداثُ التي وقعتْ في مصرَ خلال الفترة من يوليو 2013 إلى يونيو 2014:

بناءً على الرّصدِ السّابقِ للأحداثِ التي شَهدَها المُجتمعُ المصريّ خلال هذا العام، يُمكن استخلاصُ أبرز القضايا التي أثارتها هذه الأحداثُ لدى الرأيّ العامّ المصريّ، التي بدورها كانت موضوعًا للمفاهيمِ السّياسيّة والإِجتماعيّة، التي تناولتها الصّحف **وقد تم الرجوع للمصدر الآتى**[1]**، لاستخلاص هذه القضايا التالية:**

1- مدنيّة الدّولة، وهل سيتمّ النّصُّ على ذلك بدُستور مصر، أم ستُكتب صيغةٌ أخرى:

كانَ طرحُ قضيّة مدنيّة الدّولة، ومدى إمكانيّة نصّ الدُّستور على تطبيقها، من عدمها، إحدى القضايا الرئيسيّة التي استمرت مناقشتُها طوال فترة عمل لجنة الخمسين لكتابة الدُّستور، وانتهتْ اللّجنة بكتابة كلمة "دولة ديموقراطيّة حديثة حكومتها مدنيّة".

---

(1) تم الاعتماد فى هذا الجزء بشكل أساسى على المصدر التالى:

– عمرو هاشم ربيع وآخرون، "التقرير الاستراتيجى العربى 2013/2014"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **مرجع سابق**،القاهرة، 2015.

2- حُقوق المرأةِ ونصّ الدُّستورِ على تطبيقها:

كفل الدُّستور عدمَ التّمييز بين الرّجلِ والمرأةِ، وأعطى للمرأة الحُقوق المتساويةَ في الحُقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والثقافيّة، كما جاء في المادة (11) من الدُّستورِ، وأعطاها الحقّ في أنْ تُمثل تمثيلًا عادلًا داخل المجالس النيابيّة، وهو ما حدّده قانونُ الانتخاباتِ البرلمانيّة، بحيث تُمثّل بــ21 مقعدًا على الأقل، كما كفل الدُّستور لها حقّ تولي الوظائف العامّة، والتّعيين في هيئات ومؤسّسات الدّولة دون تمييز.

3- إلغاءُ مجلس الشُّورى أو بقاؤه:

كان من إحدى القضايا الرئيسيّة المطروحة في أثناء كتابةِ دُستورِ مصرَ الصادرِ عام 2014، ما يتعلق ببقاءِ مجلسِ الشُّورى أو إلغائه، وكانَ هذا الموضوعُ مثارًا للجدلِ، إلا أنّ لجنة الخمسين حَسَمت هذا الأمرَ بإصدار قرارها بعدَ التّصويتِ بالأغلبيّة بإلغاء هذا المجلسِ، والاكتفاء بمجلس الشّعب، وكان أعضاءٌ بلجنة الخمسين قدّموا اقتراحًا بتأسيس مجلسٍ يُسمى مجلس الشّيوخ، وحدّدوا اختصاصاته وتشكيله، إلا أنّ هذا الاقتراح تم سحبُه، وأصبحَ المجلسُ النيابيّ الوحيد فى هذه المرحلة الزمنية مجلسَ الشّعب.

4- إرهاب الجماعات المتطرّفة:

اتّضح عنفُ الجماعات المتطرّفة في ضوءِ أحداثِ هذا العام من خلال التّفجيرات التي نفّذها عناصر من الجماعات المتطرّفة، استهدفت قوات الأمن، وأسفرت عن وقوع الكثيرِ من القتلى من قواتِ الشّرطة والقواتِ المسلحة، سواء بشمال سيناء، أو بالمحافظات المختلفة، خصوصًا في أعقاب فضّ اعتصامي رابعة العدويّة والنهضة في أغسطس 2013.

المَبحثُ الرّابع: الأحداثُ والقضايا التي شهدها المُجتمعُ المصريّ في أثناءِ الفترةِ الرّئاسيّة الأُولى للرئيس عبد الفتاحِ السيسيّ من يونيو 2014 إلى ديسمبر 2017:

أ- الأحداثُ:

شَهدَت الفترةُ الرّئاسيّة الأُولى للرئيسِ عبد الفتاحِ السيسيّ العديدَ من الأحداثِ، وإصدار عددٍ كبيرٍ من القرارات ذات الأهميّة، مثل القراراتِ المتعلّقة بالدّعم، وتحقيقِ العَدَالة الاِجتماعيّة، ودعمِ فئاتٍ من المُجتمعِ كالشّباب والمرأة والطفل، كما اكتملت خلال هذه الفترة خارطةُ الطّريق بإجراء انتخابات البرلمان عام 2015، وحدث تقارُبٌ مع عدّة دول، وهو ما اتّضح في زيارات الرّئيس الخارجيّة، وكانتْ مُكافحة الإرهابِ من الأولويّات خلال هذه المرحلةِ، وسيتمّ إيضاحُ ذلك تفصيليًّا كما يلي.

تسلّم الرّئيسُ عبد الفتاحِ السيسيّ سُلطاته رسميًّا بعد أداءِ اليمين الدّستوريّة أمامَ المحكمة الدُّستوريّة العُليا يوم 8 يونيو 2014، مِن الرّئيس المؤقت عدلي منصور، عبرَ وثيقةٍ عُرِفتْ بتسليمِ وتسلُّم السّلطة، حُرّرت برئاسة الجمهوريّة[1].

(1) عمرو هاشم ربيع وآخرون، **مرجع سابق**، 2015، ص 370.

وقد أصدرَ الرّئيسُ بعد تسلُّم السّلطة مجموعةً مِن القرارات المُهمّة خلال هذه الفترة، من أبرزها القراراتُ المتعلّقة بدعمِ تحقيقِ العَدَالة الاِجتماعيّة من دعمٍ للمشروعاتِ الصّغيرة لمحدودي الدّخل، وتوفيرِ إسكانٍ للشّباب عبرَ مشروعِ الإسكانِ الاِجتماعيّ، وتسليمِ وحداتٍ سكنيّةٍ لآلاف الشّباب محدودي الدّخل، وتطوير المناطق العشوائيّة، وهو ما اتّضح في افتتاحِ حي الأسمرات بالمُقطم منتصف عام 2016، بالإضافة إلى البدءِ في إنشاء العاصمةِ الإداريّة الجديدة، لتخفيف الزّحام عن القاهرة، ودعم القُرى الفقيرة، واتّخاذِ إجراءاتٍ لتمكين الشّباب والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصّة، وهو ما اتّضح في إعلان عام 2016 عامًا للشّباب، وإقامة مؤتمر الشّباب الأول نهاية عام 2016، بمشاركة 3000 شابٍ مصريّ من مختلف الفئات والطّوائف، وإعلان عام 2017 عامًا للمرأة، واتّخاذ إجراءاتٍ لتمثيل المرأة تمثيلًا عادلًا نيابيًّا، بالإضافة إلى تعيين عددٍ كبيرٍ من القاضيات، وتكريم الفتيات من البسطاء ومحدودي الدّخل، ويعملن أعمالًا شاقةً، لتوفير الدّخل، وقام الرّئيسُ بتوفير شققٍ سكنيّةٍ لهن ولأسرهن، كما اهتمّ بذوي الاحتياجات الخاصّة، وهو ما اتّضح في مشاركتهن بالمؤتمراتِ المختلفةِ، التي عقدتها مؤسّسةُ الرّئاسة، وتوفير فرص عمل[1].

وشاركَ الرّئيسُ في عدّة زياراتٍ خارجيّة، تنوّعت ما بين زياراتٍ إلى دول إفريقيا لدعم التّعاون مع القارة، خصوصًا ما يتعلق بحوض النيل، وزيارات عربيّة، وزيارات إلى الولايات المتّحدة، وأوروبا، إلى جانب دعم التّعاون والعلاقات المتبادَلة مع الصّين وروسيا، وكان من أبرز هذه الزيارات زيارته إلى الولايات المتّحدة عدّة مرات، وعقد أكثر من قمة ثنائيّة مع الرّئيس الأمريكي دونالد ترامب، في سبيل دعم التّعاون التّجاري بين البلدين، ومكافحة الإرهاب،

---

(1) عمرو هاشم ربيع وآخرون، "**التقرير الاستراتيجي العربي 2015**"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2016، ص466.

كما ترأست مصرُ مجلسَ الأمنِ عام 2016، وطرحتْ رؤيتها حول القضايا العربيّة والإفريقيّة، من أبرزها فلسطين وسوريا واليمن وإفريقيا، كما قامَ الرّئيسُ بعدّة زياراتٍ خارجيّةٍ إفريقيّةٍ، كحضوره القمّة الإفريقيّة برواندا عام 2016، لدعم التّعاون المصريّ – الإفريقيّ[1].

وشَهدَت فترةُ رئاستِهِ الأُولى التقارُب المصريّ الصينيّ والروسيّ، وهو ما اتّضح في عدّة زيارات متبادَلة بين الجانب المصريّ من جهة والجانبين الصينيّ أو الروسيّ من جهة أُخرى، وكانَ المحورُ الرّئيسيّ لهذه الزيارات هو مكافحة الإرهابِ، ودعم التبادل التجاريّ مع الدّول الأخرى، ورفض أيّ انتهاكٍ لحُقوق الدّول العربيّة، وهو ما اتّضح في رفضْ قرار القدس عاصمةً لإسرائيل في الاِجتماع الطّارئ للجامعة العربيّة في 10 ديسمبر 2017، واعتبار القرارِ خرقًا للقانون الدّوليّ[2].

وقد شَهدَت الفترةُ الرّئاسيّة الأُولى للرّئيسِ أيضًا إجراء الانتخابات البرلمانيّة نهاية عام 2015، التي أسفرتْ عن تقدّم المرشحين الحزبيّين في دوائر المقاعد الفرديّة على المستقلين، إلى جانبِ الصّعودِ الواضحِ للفئات المهمّشة من الأقباطِ والمرأةِ في الانتخابات الفردية[3].

---

[1] عمرو هاشم ربيع وآخرون، " **التقرير الاستراتيجى العربى2016**"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2017،ص.ص529-530.

(2) عمرو هاشم ربيع وآخرون، "**التقرير الاستراتيجى العربى 2017**"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2018، ص. ص 332-334.

(3) تقرير صادر عن الهيئة العامّة للاستعلامات بعنوان "**الحصاد السياسى 2015**"، منشور بتاريخ 3 يناير 2016 على الرابط:
http: //sis. gov. eg/storyr

وقد شَهِدَت هذه الفترةُ الكثير من العمليّات الإرهابيّة التي وصلت عام 2015 إلى 1291 حادثًا، وتراجعت عام 2016 إلى 807 حوادث إرهابيّة[1]، ووصلت في عام 2017 إلى 336 حادثًا إرهابيًّا، وتنوّعت هذه الحوادث ما بين تفجيراتٍ تستهدف جنودًا، واستهدافِ عناصر محدّدة من الجيش والشّرطة والقضاة، إلى تفجيراتٍ انتحاريّةٍ، ممّا أدّى إلى استشهاد عددٍ كبيرٍ من قوات الشّرطة والجيش والمدنيّين[2].

كما وقعتْ مجموعةٌ من حوادث الاعتداء على دُور العبادة، أبرزها حادثُ تفجير الكنيسة البطرسيّة، الذي وقع في ديسمبر من عام 2016، حيث تم تفجير عبوة ناسفة في الكنيسة البطرسيّة بمنطقة العباسية بالقاهرة، بجوار الكاتدرائيّة المرقسيّة، ممّا أسفر عن مقتل 25، وإصابةِ ما يزيد على 50 من المُصلين بالكنيسة[3]، وكذلك الهجوم الذي استهدفَ كنيستيّ طنطا والإسكندريّة في أبريل 2017، والهجوم على الأتوبيس الذي كان يُقل أقباطًا في طريقهم إلى دير الأنبا صموئيل بالمنيا، الذي وقع في 26 مايو من العام نفسه. وكانَ الاعتداءُ على المُصلّين بمسجد الرّوضة نهاية عام 2017 بمنطقة بئر العبد بمحافظة شمال سيناء، الذي راحَ ضحيّته أكثرُ من 300 قتيل، من أكبر حوادث الاعتداءِ على مُصلين بدار عبادةٍ، من حيث عدد ضحاياه[4].

---

(1) عمرو هاشم ربيع وآخرون، **"التقرير الاستراتيجي العربي 2016"**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مرجع سابق،2017، ص544-547.

(2) عمرو هاشم ربيع وآخرون، **مرجع سابق، 2018، ص348.**

(3) عمرو هاشم ربيع آخرون، **مرجع سابق، 2017**، ص 549.

(4) عمرو هاشم ربيع وآخرون، **مرجع سابق**، 2018، ص270، 271.

ب- القضايا التي أثارتها الأحداثُ التي وقعت في الفترة الرّئاسيّة الأُولى للرئيس عبد الفتاحِ السيسيّ من 2014: 2017

بناءً على الرّصد السّابق للأحداثِ التي شهدها المُجتمعُ المصريّ خلال هذه الفترةِ، يُمكن استخلاصُ أبرزِ القضايا التي أثارتْها هذه الأحداثُ لدى الرأيّ العامّ المصريّ، والتي بدورها كانت موضوعًا للمفاهيم السّياسيّة والاجتماعيّة، التي تناولتها الصّحف.

1- مُكافحةُ الإرهابِ:

مثّل الإرهابُ إحدى القضايا الرئيسيّة التي طُرحت في الفترة التاليّة على ثورة 30 يونيو 2013، واتّضح ذلك في العددِ الكبيرِ من أعمالِ العُنف التي شَهدَتها مصرُ طوال هذه الفترة، والتي تنوّعت ما بين اعتداءٍ على أفرادِ الشّرطة والقوات المسلّحة، أو المدنيّين، أو دور العبادة، ونتيجة لذلك، وضعَ الرّئيسُ مُحاربة الإرهابِ على رأس أولويّاته، وهو ما اتّضح في خطاباته، التي أكّد فيها ذلك، وحتى في زياراته الخارجيّة كان التّعاون الأمنيّ بين مصر والدّول الأخرى في ما يتعلق بمُكافحة الإرهاب أحد المحاور الرئيسيّة المطروحة في هذه الزيارات، وكانَ تعامُل مؤسّسة الرّئاسة مع هذه القضية أمنيًّا، بملاحقة المتورّطين في أعمال العنف، وتقديمهم للمحاكمات، أو مِن خلال طرحِ تجديدِ الخطاب الدّينيّ، كمطلب رئيسيّ تسعى الدّولة لتحقيقه، وهو ما اتّضحَ في خطاب الرّئيس في أثناءِ الاحتفالِ بالمولدِ النبويّ الشّريف عام 2015، الذي طالبَ فيه الأئمةَ وقياداتِ وزارة الأوقاف، والأزهر الشريف، بتجديدِ الخطابِ الدّينيّ وتنقيته وتصحيحه، لمواجهة الفكر المتطرّف[1].

---

(1) عمرو هاشم ربيع و آخرون، مرجع سابق، 2016، ص 462.

2- إحالةُ المدنيّين إلى المحاكماتِ العسكريّة:

أصدرَ الرّئيسُ عبد الفتاحِ السيسيّ قرارَه بتركيز القضاءِ العسكريّ في القضايا المرتبطة بالاعتداءات على المنشآت العسكريّة، أو على جنودِ وأفرادِ القواتِ المسلّحة والشّرطة، وهو ما اعتبرَه البعضُ تعزيزًا لسيادة الدّولة، وآليّةً للتّصدي لأعمالِ العُنفِ والإرهابِ، التي تشنُّها الجماعاتُ المسلّحة بشمال سيناء، أو بالمحافظات المختلفة.

3- مُكافحةُ الفقرِ وتحقيقِ العَدَالة الاِجتماعيّة:

كانتْ قضيّة مكافحةِ الفقر إحدى الأولويّات الرئيسيّة للدّولة خلال هذه المرحلة، وهو ما اتّضح في اتّخاذ عدّة إجراءاتٍ لتحقيق ذلك، مثل تطويرِ القُرى الفقيرة، وتطويرِ المناطقِ العشوائيّة، والتوسُّع في الإسكانِ الاِجتماعيّ، وتقديمِ قروضٍ كبيرةٍ للمشروعاتِ الصّغيرة[1].

(1) عمرو هاشم ربيع وآخرون، مرجع سابق، 2016، ص466.

4- المُواطنةُ والمساواةُ وعدم التّميز لأسباب دينيّة، أو الجنس، أو اللون، أو لأيّ سببٍ آخر[1]:

اتّخذت الدّولةُ في الفترةِ الرّئاسيّةِ الأُولى للرئيسِ عبد الفتاحِ السيسيّ عدّة إجراءاتٍ في سبيل دعمِ المُواطنةِ ومُحاربةِ التّهميشِ لفئات من المُجتمع، مثل قيام الرّئيس بزيارة الكنيسة الأرثوذكسيّة لتهنئة الأقباطِ بأعيادهم، وهو أوّل رئيسٍ مصريّ يُرسي لهذا التّقليد، وتفعيل قانون دُور العبادة الموحّد، بما يُمكّن الأقباط من بناء كنائسهم بحُرّيّة.

كما دعمت الدّولة فئاتٍ أخرى، مثل تحسين أوضاع ذوي الاحتياجات الخاصّة من خلال إشراكهم في المؤتمرات التي عَقدتها الدّولةُ، مثل مؤتمرات الشّبابِ، وتكريم المتميزين منهم علميًّا ورياضيًّا، والحرصِ على تمثيلهم تمثيلًا كافيًا بالمجالسِ النيابيّة، وتفعيل موادّ الدُّستور، التي تنصّ على حُقوقهم. كما حرصتْ الدّولةُ على تمكين الشّباب من خلال عقد مؤتمرات الشّباب سنويًّا برعاية مؤسّسة الرّئاسةِ، وتأهيل الشّباب في البرنامج الرّئاسيّ، وإتاحة الفُرصة لهم، لطرح قضاياهم على الرّئيس في هذه المؤتمرات بحُريّة، وكان من نتائج مؤتمر الشّباب 2016، الإفراجُ عن مجموعةٍ من الشّباب المحبوسين على ذمة قضايا بعد فحْص ما يتعلق بقضاياهم، حيث استجابَ الرّئيسُ لمطالب الشّباب في هذه القضية، وشكّل لجنةً لدراسة أوضاعِ الشّباب المحبوسين، وأمرَ بالإفراج عنهم على دُفعات، وهو ما تحقّق بالفعل.

وكذلك كانَ مِن الإجراءاتِ التي اتّخذتها مؤسّسة الرّئاسة لدعم المُواطنة وعدم التّمييز، العملُ على تمكين المرأةِ، والحرصِ على تمثيلها التمثيل الكافي بالمجالس النّيابيّة، حيث تمّ تفعيل المادة 11 من الدُّستور، لتمثيلها نيابيًّا، من خلال قانون

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص. ص471، 472.

انتخابات مجلس النّواب، الذي كفل للمرأةِ حقّ التّمثيل العادل في مجلس النواب، كما تمّ تعيين عددٍ من القاضيات، كما تمّ الإفراجُ عن النّساء الغارمات بقرار عفو رئاسيّ، في إطار مبادرة "مصر بلا غارمات"، لتحقيق الأمن الاجتماعيّ، التي تمّ تنفيذها وخروج الدُّفعة الأُولى من الغارمات في مارس 2015.

5- ارتفاعُ أسعارِ السّلعِ والخدماتِ:

اتّضح ارتفاعُ أسعارِ السّلعِ والخدماتِ مع قرار الحكومة بتحرير سعر الصّرف في 2016، ممّا ترتّب عليه تراجُعُ أسعارِ الجنيه أمام العُملات الأجنبيّة، فارتفعتْ أسعارُ الكثيرِ من السّلع والخدماتِ، كما تمّ التّخفيض التّدريجيّ للدّعم، مثل خفضِ قيمةِ دعمِ الكهرباءِ ومصادرِ الطّاقة، فارتفعت أسعارُها، كما ارتفعتْ أسعارُ الكثيرِ مِن وسائلِ المواصلاتِ، كرفع تكلفة ركوب مترو الأنفاقِ، ووسائل النّقل الأُخرى[1].

6- الدّعمُ، هل سيكونَ دعمًا نقديًّا أم دعمًا عينيًّا؟

مثّلت قضيّةُ شكل الدّعم المقدّم للمُواطن إحدى القضايا الرئيسيّة التي طُرحتْ خلال هذه الفترة الزمنيّة، فقدّم خبراءُ الاقتصاد والمتخصّصين مزايا ومثالب كلٍّ نوعيّة من الدّعم، فالدّعم النّقديّ يتطلّب تحديدًا دقيقًا للمُستحقين للدّعم، وآليّاتٍ واضحةٍ لتحديد قيمة الدّعم، بينما الدّعمُ العينيّ اعتبره الخبراءُ والمسؤولون أكثرَ ملاءمةً للمُجتمعِ المصريّ، حيث يُناسبُ جميع فئاتِ المُجتمع، مع ضرورةِ تحديثِ منظومةِ البيانات، لتحديد المُستحقّين للدّعم تحديدًا دقيقًا[2].

---

(1) عمرو هاشم ربيع وآخرون، مرجع سابق، 2017، ص490.

(2) المرجع السابق نفسه، ص. ص 494، 495.

الفَصلُ الثّانى

الدراسة التحليلية المفاهيمُ السّياسيّة والاِجتماعيّة
فى الخطابِ الصّحفيّ
خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2017

تمهيد.

الخُطواتُ الإجرائيّةُ للدّراسة التّحليليّة.

المبحث الأول: المفاهيمُ السّياسيّةُ الاِجتماعيّةُ في الخطابِ الصّحفيّ المصريّ في أثناء الفترة من يناير 2011 إلى يونيو 2012.

المبحث الثانى: المفاهيمُ السّياسيّةُ والاِجتماعيّةُ في الخطابِ الصّحفيّ المصري في أثناء الفترة من يونيو 2012 إلى يونيو 2013.

المبحث الثالث: المفاهيمُ السّياسيّةُ والاِجتماعيّةُ في الخطابِ الصّحفيّ المصريّ في أثناء الفترة من يوليو 2013 إلى يونيو 2014.

المبحث الرابع: المفاهيمُ السّياسيّةُ والاِجتماعيّةُ في الخطابِ الصّحفيّ المصريّ في أثناء الفترة من يونيو 2014 إلى ديسمبر 2017.

تمهيد

تتناول المؤلفة فى هذا الفصل نتائج تحليل خطاب صحف هذه الدراسة التى تنوعت فى أنماط ملكيتها ما بين قومية وحزبية وخاصة كما توضح اختلاف كثافة ظهور المفاهيم السياسية والاجتماعية باختلاف الفترات الزمنية التى تنقسم إليها هذه الدراسة والتى تبدأ بالفترة الزمنية الأولى التى بدأت بتسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة بداية من 11 فبراير 2011 وحتى إجراء الانتخابات الرئاسية عام 2012 ثم عام تولى الدكتور محمد مرسى الحكم الذى بدأ من 30 يونيو 2012 حتى منتصف عام 2013 ثم الفترة الانتقالية التالية على ثورة 30 يونيو 2013 والتى تسلم فيها السلطة المستشار عدلى منصور منذ بيان 3 يوليو 2013 وحتى إجراء الانتخابات الرئاسية منتصف عام 2014 وأخيرا الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسى من منتصف عام 2014 وحتى أواخر عام 2017 قبيل البدء فى إجراء الانتخابات الرئاسية عام 2018.

الخُطواتُ الإجرائيّةُ للدّراسة التّحليليّة:

لمّا كانَ الهدفُ من هذا الكتاب هو الكشفُ عَنْ أبرزِ المفاهيمِ السّياسيّة والاِجتماعيّة، التي قدّمتْها عيّنةٌ من الصّحافة المصريّة لجماهيرِ قُرائِها، فقد تمّ اختيارُ خمسٍ من الصّحف المصريّة، ليتمّ تطبيقُ الدّراسة عليها، تمثّلت في صحيفةِ "الأهرام"، وصحيفة "الوفد"، وصحيفة "الأهالي"، وصحيفة "الشروق الجديد"، وصحيفة "صوت الأمّة" بالإضافة لـ "صحيفة الحرية والعدالة" التى تم إضافتها فى الفترة الزمنية الثانية التى تولى فيها الحكم الدكتور محمد مرسى، وذلك لتوفيرِ إجابةٍ عن مجموعةٍ من التّساؤُلات حول أبرز المفاهيم السّياسيّة والاِجتماعيّة المقدّمةِ بكل صحيفة من هذه الصّحفِ، ومَدَى وحجم ظهور هذه المفاهيم، وتكرارِها باِختلاف الصّحفِ والعلاقة بين نمط ملكيّة كل صحيفة، وتوجّهاتِها، وأسلوبِ طرْحِ وتقديمِ هذه المفاهيمِ، والكشفِ عن صُنّاعِ الخطابِ الصّحفيّ، مَن هُم؟ وماذا كانتْ وظائفهم؟ وكيف أثّر ذلك في طرح وتناول المفاهيمِ السّياسيّة والاِجتماعيّة؟ وذلك باستخدامِ منهجِ المسحِ بالعيّنة، والمقارنةِ، وأسلوبِ تحليلِ المضمون.

هُناك معايير عامّة تمّ على أساسها تحديدُ عيّنة الصّحف المختارة، أبرزُها تنوّعها في نمط ملكيّتها، وتوجّهها، ما بين صُحفٍ قوميّة، وصُحفٍ حزبيّة، وصُحفٍ خاصّة، وتنوّعها في دوريّة صدورها، بالإضافة إلى الكتّاب وتوجّهاتهم، لأنّ الصّحيفة الواحدة قد تضمّ أكثرَ من توجُّهٍ من الكُتّاب كـ"الأهرام" و"الشروق الجديد" و"صوت الأمة"، بخلاف "الوفد" و"الأهالي" النّاطقتين باسمي حزبين.

أمّا عيّنة المضمون التي خَضَعَت للتّحليل، فقد تمثّلت في المقالات وأعمدة الرأيّ حيث تبين أن طرحُ وعرضُ المفاهيمِ السّياسيّةِ والاِجتماعيّةِ، مُتركزًا بشكلٍ رئيسيّ في هذين الفنّين التحريريّين.

وقد تمّ تقسيمُ فترة التّحليل، التي امتدت من 2011 إلى نهاية 2017، إلى أربع فترات هي:

أ- الفترةُ الزمنيّةُ الأُولى من 25 يناير 2011, وحتى يونيو 2012:

ظهر خلال العامِ ونصف العامِ الكثيرُ من المفاهيمِ السّياسيّةِ والاِجتماعيّةِ بصُحف الدّراسةِ، أبرزها "الدّولة المدنيّة"، و"العَدَالة الاِجتماعيّة"، و"المُواطنة"، و"الدّيموقراطيّة"، تلتها مفاهيمُ "العلمانيّة"، فـ"الليبراليّة"، فـ"العَدَالة الانتقاليّة"، فـ"الحُرّيّة"، فـ"الاشتراكيّة" و"القُوّة النّاعِمة"، حيث حظي هذان المَفهُومان الأخيران بأقل ترتيب من حيث عدد التّكرارات، وكانت صحيفةُ "الأهرام" أكثر الصّحف طرحًا لهذه المفاهيم، وصحيفة "صوت الأمة" أقلها في عرضها، وكانت "الوفد" أكثرَ عرضًا لهذه المفاهيم، مقارنة بـ"الأهالي"، وكانت "الشروق الجديد" أكثرَ عرضًا لهذه المفاهيمِ، مُقارنة بـ"صوت الأمة"، وقد بلغ عدد الموادّ الخاضِعةِ للتحليلِ خلال هذه الفترة (428) مادةً صحفيّةً بمعدل (295) مقال، بالإضافةِ إلى (134)عمودًا.

ب- الفترةُ الزمنيّة الثانيّة, استمرّت طوال عام، من يونيو 2012 إلى يونيو 2013:

ظهرَ خلال هذا العامِ الكثيرُ مِن المفاهيم السّياسيّة والاِجتماعيّة بصُحف الدّراسة، أبرزُها العَدَالة الاِجتماعيّةُ، والدّولةُ المدنيّةُ، والمُواطنةُ، تلاها الليبراليّةُ، فالدّيموقراطيّةُ، فالعَدَالة الانتقاليّةُ، فالعلمانيّةُ، فالاشتراكيّةُ، وكانت صحيفة "الأهرام" أكثرَ الصّحف في طرحِ مختلف المفاهيمِ، تلتها صحيفة "الشروق الجديد"، فـ"الوفد"، فـ"الأهالي"، فـ"صوت الأمة"، فـ"الحرية والعدالة" وبلغ عدد المواد الخاضعة للتحليل خلال هذه الفترة (276) مادة صحفية، بمعدل (218) مقالا و(58) عمودًا.

ج- الفترةُ الزّمنيّة الثّالثة التي استمرّت 11 شهرًا من يوليو 2013, وحتى يونيو 2014:

ظهرَتْ خلال هذا العامِ عدّةُ مفاهيمِ، أبرزُها العَدَالة الاِجتماعيّةُ، والدّولةُ المدنيّةُ، والقُوّة النّاعِمةُ، وكان مَفهُوم المُواطنةِ أقلّ المفاهيمِ المطروحةِ خلال هذه الفترة، وكانت صحيفة "الأهرام" أكثرَ الصّحفِ طرحًا للمفاهيمِ، تلتها "الوفد"، فـ"الشروق الجديد" فـ"الأهالي"، ولم يظهر أيٌّ مِن هذه المفاهيمِ بصحيفة "صوت الأمة" خلال هذه المرحلة، وبلغَ إجماليّ الموادّ الخاضعةِ للتحليل خلال هذه الفترة (93) مادةً صحفيّةً، بمعدل (51) مقالًا و(42) عمودًا.

د- الفترةُ الزّمنيّةُ الرّابعةُ، وهي الفترةُ الرّئاسيّةُ الأُولى للرئيسِ عبد الفتاحِ السيسيّ، من يونيو 2014 وحتى نهاية 2017:

ظهرتْ خلال هذه السّنوات عدّةُ مفاهيم، أبرزُها العَدَالة الاجتماعيّةُ، والمُواطنةُ، والقُوّة النّاعِمةُ، والدّولةُ المدنيّةُ فالعَدَالة الانتقاليّةُ، فالعلمانيّةُ، وكانت صحيفة "الأهرام" أكثرَ الصّحفِ طرحًا لهذه المفاهيمِ، تلتها "الوفد"، فـ"الشروق الجديد"، فـ"الأهالي"، فـ"صوت الأمة". وبلغ إجماليّ الموادّ الخاضعةِ للتّحليل (351) مادةً صحفيّةً، بمعدّل (212) مقالًا و(139) عمودًا.

وتمّ التّحليل باستخدامِ فئات: مَاذا قيلَ؟ وكيف قيلَ؟ في أيّ قالبٍ فنيٍّ؟ ومَن الذي قال هذا الذي قيل؟ فالهدفُ هو الكشفُ عن أبرزِ مَا قيل وطُرِحَ عَن هذه المفاهيمِ السّياسيّةِ والاجتماعيّةِ، ومِن أيّ مرجعية؟ هل المرجعية الدّينية، أم المرجعية التاريخيّة، أم المرجعية القانونيّة، أو المرجعية الحُقوقيّة؟ هل في إطارِ مُنَاقشة موادّ الدُّستور، أم في ضوءِ الحديثِ عن المُواطنةِ؟ وكيف كان اتّجاهُ الخطابِ الصّحفيّ أثناءَ عَرضِ وتناولِ هذه المفاهيم؟ هل كانَ في شكل المُطالبةِ، أم الإدانةِ، أم الدّعوةِ، أم تقديمِ اقتراحاتٍ، أم الشّرحِ، أم المقارنةِ بين مصرَ ودولة أخرى، أم الرّفض، أم الاستنكار، أم يعرف هذه المفاهيم، ويوضح أبعادَها، أم يُوضّح تاريخَها؟، ومدى ارتباطِ هذه المفاهيمِ بالأحداثِ والقضايا التي شَهدَها المُجتمعُ المصريّ خلال هذه الفترات الزّمنيّة؟

وقد تم عرض المفاهيم ذات الصلة مثل الدولة المدنية وما يقابلها من دولة دينية أو عسكرية سويًا.

المبحث الأول: المفاهيمُ السّياسيّةُ الاِجتماعيّةُ في الخطابِ الصّحفيّ المصريّ في أثناء الفترة من يناير 2011 ليونيو 2012:

جدول رقم (1)

معدل ظهور المفاهيم السياسية والاجتماعية بالخطاب الصحفى المصرى فترة تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة (11 فبراير 2011 - 30 يونية 2012)

الصحيفة / المفهوم	الأهرام	الوفد	الأهالى	الشروق	صوت الأمة	الاجمالى
الدولة المدنية	87	46	25	10	2	170
العدالة الاجتماعية	45	8	6	18	2	79
الدولة الدينية	34	11	7	1	0	53
المواطنة	30	8	3	5	0	46
الديمقراطية	18	2	0	2	0	22
العلمانية	7	2	7	5	0	21
الليبرالية	9	3	0	3	0	15
العدالة الانتقالية	5	0	0	2	0	7
الحرية	1	2	0	0	0	3
الاشتراكية	1	0	2	0	0	3
الدولة العسكرية	0	2	0	0	0	2

1- مَفهُوم الدّولة المدنيّة:

كانَ مِن أبرزِ ما طُرِحَ عن مَفهُوم الدّولةِ المدنيّةِ خلال هذه الفترة الزمنيّة **ما يلي:**

- تاريخُ مَفهُوم الدّولةِ المدنيّةِ وبدايةِ ظهوره بمصر.

- مُرتكزاتُ ودعائمُ مَفهُوم الدّولةِ المدنيّةِ.

- موقفُ الدّولةِ المدنيّة تجاه الأديانِ.

- ارتباطُ ظهورِ وطرحِ مَفهُوم الدّولةِ المدنيّةِ بالأحداثِ والقضايا التي شَهدَها المُجتمعُ المصريّ خلال هذه المرحلةِ.

- التّوجّهات ما بين القبولِ والرّفضِ للدّولة الدّينيّة والدولة العسكرية.

وفي ضوءِ مَا سبق، نَاقشَ جابر عصفور، مَفهُوم الدّولةِ المدنيّةِ مُوضّحًا أنّ لهذا المَفهُوم تاريخًا طويلًا في مصرَ، وأنّ أوّل من أرسى فكرة مدنيّةِ الدّولةِ هو الشّيخُ حسن العطار، وتلميذه الإمامُ محمد عبده، الذي أكّد أنّ الإسلامَ هَدَمَ السّلطة الدّينيّة، فالإسلامُ لم يَدع لأحدٍ بعدِ الله ورسوله، صلى الله عليه وسلم، سلطانًا على عقيدةِ أحدٍ[1]، بل إنّ شعارَ "الدّينُ لله والوطنُ للجميع" كان الأساسَ الذي انطلقت منه ثورة 1919[2]، وأنّ ركائز الدّولةِ المدنيّةِ هى المُواطنةِ، أيّ المساواة بين جميعِ المُواطنين، دون تمييز، والدّيموقراطيّة، وهى

---

(1) جابر عصفور "الأزهر والمثقفون"، الأهرام، 23 مايو 2011، ص12.

(2) جابر عصفور، "هل انتهى زمن التنوير؟(4)"، الأهرام، 12 مارس 2012، ص12.

نظامٌ حزبيٌّ يُحقّق تداول السّلطة ويضمن تعدّديةً حقيقيّةً[1]، والحُرّيّةُ بكل أبعادها السّياسيّة، والفكريّة، والإبداعيّة، التي تعني قبول الاختلاف، وإطلاقَ حقّ الاجتهادِ، فضلًا عن الحُرّيّة الاقتصاديّة، التي يكفلُها الدُّستور[2].

وترتكزُ هذه الدّولة على الدُّستورِ والقانونِ الذي تصوغُه الأمّةُ باختيارها، بحيث يكونُ الدُّستورُ والقانونُ هما المنظّم للعلاقاتِ بين المُواطنين، ولا تناقضَ في الدّولة المدنيّة بين الانتماء إلى الوطنِ والانتماءِ الدّينيّ، ومصداقُ ذلك قولُ الرّسول، صلى الله عليه وسلم: "أنتُم أعلمُ بشؤون دنياكم[3]"؛ فالدّولةُ المدنيّةُ قائمةٌ على الفصلِ بين الدّين والدّولة[4]، دون أن يعني ذلكَ هدمَ الجانبِ الدّينيّ، كما قال، صلى الله عليه وسلم: "اعملْ لدُنياك كأنّكَ تعيشُ أبدًا، واعملْ لآخرتك كأنّك تموت غدًا"، وعندما يتمّ تحقيقُ دولةٍ بهذه المواصفات ستكون ملاذًا للحدّ من الاحتقانِ الطّائفيّ[5].

ويرى وجدي زين الدين أنّ جوهرَ الدّولةِ المدنيّة ليسَ تحريرَ الدّولةِ مِن الدّينِ، بل تحريرُ الدّولةِ من سُلطةِ رجالِ الدّينِ، وضرورةِ ارتكازِ الدّولةِ المدنيّةِ على المرجعيّةِ المدنيّةِ، نظرًا لخُطورة استخدامِ الشّعاراتِ الدّينيّةِ، ممّا يُؤدّي إلى سيادة الانقسامات والتخاصُم[6]، ويمكن التّصديّ لكل ذلك بالدّولة المدنيّة، التي يُمكن من خلالها حماية حُقوق كلّ أفرادِ المُجتمعِ والتّصدي للانقساماتِ والفتن[7].

---

(1) جابر عصفور، "مساءلة وطنيّة"، الأهرام، 18 أبريل 2011، ص12.

(2) جابر عصفور، "ضرورة التسامح"، الأهرام، 25 أبريل 2011، ص12.

(3) جابر عصفور، "هل انتهى زمن التنوير؟(2)"، الأهرام، 27 فبراير 2012، ص12.

(4) جابر عصفور، "الدّولة المدنيّة المكروهة والعلمانيّة الملعونة(1)"، الأهرام، 6 فبراير 2012، ص12.

(5) جابر عصفور، "الدّولة المدنيّة المكروهة والعلمانيّة الملعونة(2)"، الأهرام، 13 فبراير 2012، ص12.

(6) وجدي زين الدين، "حكاوي: الدّولة المدنيّة والمرجعيّة الدينيّة"، الوفد، 8 يونيو 2011، ص4.

(7) وجدي زين الدين، "حكاوي: حلم الدّولة المدنيّة"، الوفد، 14 مايو 2011، ص4.

واعتبرَ عمرو حمزاوي أنّ المُواطنةَ أبرزُ دعائمِ الدّولةِ المدنيّة؛ فالدّولةُ المدنيّةُ تنطلقُ من رِباطِ مُواطنةِ الحُقوق المتساويةِ سياسيًّا، واقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وثقافيًّا، وتتميّز بحيادها التامّ للدّولة ومؤسّساتها إزاءَ المُواطنين والمُواطنات، بغضّ النّظر عن تمايزاتهم المستندةِ إلى الانتماءِ الدّينيّ، أو النوعِ أو الخلفيّةِ الاجتماعيّةِ والجغرافيّةِ وغيرها[1].

ولا يتمّ رفعُ أيّ شعارات دينيّة في الدّولةِ المدنيّة[2]؛ فهي لا ترفضُ الدّينَ، ولا تعني الكفرَ والإلحادَ[3]، حيث يتمّ تنظيم العلاقةِ بين الدّينِ والسّياسةِ، وتُديرُها سُلطاتٌ مدنيّةٌ مُنتخبةٌ، وتخضع الأجهزةُ العسكريّةُ والمدنيّةُ لرقابة هذه السُّلطات، ومن ثم دعا إلى توحُّد القوى المدنيّة للمُنافسةِ في انتخاباتِ مجلسِ الشّعبِ، لما لذلك من أهميّة في تشكيل الجمعيّة التأسيسيّة للدُّستور[4].

(1) عمرو حمزاوي، "من ميدان التحرير: مدنيّة الدّولة والسياسة"، الشروق الجديد، 4 أبريل 2011، ص5.

(2) عمرو حمزاوي، "من ميدان التحرير: دفاعًا عن الدّولة المدنيّة وعن مصر التي نريد"، الشروق الجديد، 31 يوليو 2011، ص6.

(3) عمرو حمزاوي، "من ميدان التحرير: من ميدان التحرير: حروب المفاهيم والتعريفات"، الشروق الجديد، 9 يونيو 2011، ص5.

(4) عمرو حمزاوي، "من ميدان التحرير: الدفاع عن الدّولة المدنيّة أولويّة الانتخابات"، الشروق الجديد، 8 أغسطس 2011، ص5.

وفسّر كمالُ الهلباويّ، أبعادَ مَفهُوم الدّولةِ المدنيّةِ في التّعدُّديّةِ السّياسيّةِ، والثقافيّةِ، واحترامِ القانونِ والفصلِ بين السُّلطات، مع احترامِ إرادةِ الشّعبِ واستقلالِ القضاءِ، وضرورةِ النُّهوضِ بالاقتصاد، وعدالة توزيعِ الثروةِ، واحترام كرامةِ الإنسانِ، بهدفِ تحقيقِ واقعٍ أفضلٍ بعد 25 يناير، ولا بُدّ من ترجمة هذه المبادئ عندَ كتابة دُستورِ مصرَ بعد 25 يناير، خصوصًا وقد عبّرت عن هذه المبادئ عدّةُ وثائق صادرةٌ عن مؤسّسات وأفرادٍ ومنظماتٍ حُقوقيّةٍ، كوثيقة الأزهر، ووثيقة علي السلمي، والوثائق الصادرةِ عن المنظّمات الحُقوقيّة، والنسويّة، بهدف الاسترشادِ بها عند كتابة الدُّستور[1].

وركّز أحمد عبد المعطي حجازي على ضرورةِ ارتكازِ الدّولةِ المدنيّةِ على قوانين مدنيّةٍ، أيًّا كانت خلفيّة من يحكمها، ودلّل على ذلك بتجربة الأسقف مكاريوس في قُبرص خلال ستينات القرنِ الماضي، حيث أسّس دولةً مدنيّةً، لأنّه احترمَ طبيعتَها المدنيّةَ، ونظامَها الدّيموقراطي، وكذلك لا يشترط ألا يكون حكّامُها عسكريّين، والدّليل على ذلك شارل ديجول في فرنسا، وأيزنهاور في الولاياتِ المتّحدة، حيث قادوا بلادَهم إلى دول مدنيّة رغم خلفيتهم العسكريّةِ[2].

---

(1) كمال الهلباوي، "محاولة للفهم: مصلحة مصر أولاً"، صوت الأمة، 25 يوليو 2011، ص14.

(2) أحمد عبد المعطي حجازي، "حتى نسير على هدى"، الأهرام، 4 مايو 2011، ص12.

بينما أكد مكرم محمد أحمد على رفض سيطرة تيّارات الإسلام السّياسيّ على الحُكم وما يُشكّل ذلك من خطورةٍ على الدّولة المدنيّة[1]، وطالبَ بالفصلِ بين الدّين والسّياسة، وبدولةٍ قائمةٍ على سيادة الشّعبِ واحترامِ حُقوق جميعِ مُواطنيها[2].

وفي السياق نفسه، يُؤيّد نبيل زكى، رفضَ سيطرةِ تيّار الإسلامِ السّياسيّ على الحُكمِ، لأنّه في ظلّ الدّولة المدنيّة يختارُ الشّعبُ مُمثّليه بحُرّيّة ويقضي على الحُكمِ الفرديّ الذي يَفرِضُ على الشّعبِ الطّاعةِ، وهذا لا يتحقّق في ظل سيطرة تيّاراتِ الإسلامِ السّياسيّ[3].

ويرى علي جُمعة أنّ إسلاميّةَ الدّولةِ المصريّة لا تعني أنّها دينيّةٌ تُسيطر فيها السّلطةُ الدّينيّةُ على القرارِ السّياسيّ، ولا تعني أيضًا أنّها دولةٌ كافرةٌ أنكرت الدّينَ، بل هي تجربةٌ فريدةٌ استطاعتْ أن تُبقي على حُرّيّة الاعتقادِ مكفولةً لأبنائها، وأن تستمرَ في موكبِ التّاريخِ ولا تنسلخُ عن هويتها، وألا تتخلّف عن دُولِ العالمِ من الاتصال بها[4].

وعَن عِلاقةِ الدّينِ بالدّولةِ، وَضَعَ عبدُ الحليم قنديل تصوّرًا لشكلِ الدّولةِ وحدودِ العلاقة بين الدّين والدّولة بأنّ الدّولةُ لن تكونَ علمانيّةً ولا دولةً دينيّةً، بل دولة تعتزُّ بالإسلامِ وثقافتِه، وعلاقة الدّينِ بالدّولةِ تتحدّد في ضوءِ كون النّصّ القرآنيّ والنّصّ النّبويّ إلزاميًّا شُموليًّا، أمّا القيمُ الإسلاميّةُ كالمساواةِ والعَدَالة وأولوياتِ الجماعةِ البشريّةِ فهى تختلفُ من زمانٍ إلى زمانٍ ومن

(1) مكرم محمد أحمد، "إلى متى تبقى مصر منقسمة على نفسها؟"، الأهرام، 11 يونيو2011، ص11.

(2) مكرم محمد أحمد، "تحديات خطيرة أمام المرحلة الانتقاليّة"، الأهرام، 14 مايو2011، ص11.

(3) نبيل زكي، "عاجل للأهميّة: إنقاذ الثورة كيف؟"، الأهالي، 6 أبريل2011، ص16.

(4) علي جمعة،"الشاهد: التجربة المصريّة (4) إسلاميّة الدّولة المصريّة لا يعني أنها دينيّة"، الوفد، 12 مارس2012، ص4.

مُجتمعٍ إلى آخر وتُترجمُ إلى نظريّاتٍ في الاقتصاد والسّياسةِ، ولذلك لا بُدّ من التّفرقةِ بين ما هو دينيّ وما هو دُنيويّ[1].

بينما اعتبرَ وحيد عبد المجيد أنّه لا تعارُض بين الإسلام والدّولةِ المدنيّةِ، فمُنذ دُستور 1923، الذي أكّد أنّ الإسلامَ دينُ الدّولةِ، واللّغةَ العربيّةَ لغتُها الرّسميّةَ، وهي المادة نفسها في دُستور 1954، وتمّ إضافةُ الشّريعةِ الإسلاميّةِ المصدرَ الرّئيسيّ للتّشريع عند تعديل دُستورِ 1971 عام 1980، إذًا لا خلافَ على المُقوّمات الأساسيّةِ بشأن الدُّستورِ الجديدِ، القائمةِ على هويّة النّظام السّياسيّ وإسلاميّةِ النّظام القانونيّ، وخصوصيّة النّظام الاجتماعيّ، الذي تسوده قيمٌ إسلاميّةٌ مختلطةٌ بتقاليد محافظة، وأُخرى مُتحرّرة ليستْ مُستقلة عن هذه القيم[2].

وركّز إبراهيم تاج الدّين، على كونِ الإسلامِ نظامًا شاملاً، حيث اعتبر أنه لا يجوزُ حصْر الدّين في دُور العبادة، وينظّم علاقة الفردِ بالمُجتمعِ، فالإسلامُ دينٌ ودولةٌ وعقيدةٌ ومساواةٌ[3].

---

(1) عبد الحليم قنديل "لوجه الوطن: عودة لمحنة الإسلاميّين"، صوت الأمة، 19 ديسمبر 2011، ص3.

(2) وحيد عبد المجيد، "اجتهادات: الديمقراطيّة والإسلام ومعركة الدستور"، الأهرام، 23 أغسطس 2011، ص10.

(3) إبراهيم تاج الدين، "الإسلام دين ودولة ومبادئ الشّريعة مرجعيّة الدّستور"، الوفد، 10 مايو 2011، ص5.

واتّفق حلمي القاعود، مع وجهةِ النّظر، التي تتبنّى كونَ الإسلامِ نظامًا شاملاً، والدليلُ على ذلك أنّ الإسلامَ أنقذَ أُوروبا من الدّولة الدّينيّة، التي سيطر فيها رجالُ الدّين على الحكمِ في العصورِ الوُسطى، كما أنّ الإسلاميّين في مصرَ لا يَعرفون الدّولة الدّينيّة، لكنّهم يعرفون الدّولةَ المدنيّةَ، التي لا مكانَ فيها للظُّلم، وترتكز على المساواة[1].

وطالبتْ أمينة النّقاش بعدم إقصاءِ أيّ فصيلٍ، أو تيّارٍ، لأنّ في هذا خطرٌ على الدّولة المدنيّة[2].

وارتبط بطرح الصحف لمفهوم الدولة المدنية مناقشة لمفهوم الدولة الدينية ومفهوم الدولة العسكرية حيث قدّم كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ تحليلًا لَمفهُوم الدّولةِ الدّينيّةِ، وتباينتْ اتّجاهاتُهم ما بين القبولِ والرّفضِ، حيث رفضتْ فريدة النقاش فكرة دينيّةِ الدّولةِ، التي ربطتها بسيطرة تيّارات الإسلامِ السّياسيّ، على الدّولةِ، لأن هذه التّيارات ترفض تعيين مسيحيّ أو امرأة في منصب الرّئيسِ، ممّا يُهدرُ حُقوق المُواطنة، التي هي أحد أبرز دعائم مدنيّةِ الدّولةِ[3].

بينما أرجعَ علاء عريبي، رفضَه فكرةَ الدّولةِ الدّينيّةِ نَظرًا لعدم تحديد مصدر التّشريع في هذه الدّولة، فستكونُ الدّولةُ أقربَ إلى لجنة الفتوى، فالمطلوبُ التوفيقُ بين الدّينِ وقداستِه والعلمِ ومدنيته[4].

(1) حلمي محمد القاعود، "العمامة والكاب"، الأهرام، 31 مايو 2012، ص10.

(2) أمينة النقاش،"خطر داهم على مصر المدنيّة"، الوفد، 30 أبريل 2011، ص10.

(3) فريدة النقاش،"موقفنا: مدنيّة الإسلاميّين الزائفة"، الأهالي، 23 مارس 2011، ص9.

(4) علاء عريبي، "رؤى: الدّولة الدينيّة والمدنيّة"، الوفد، 16 نوفمبر 2011، ص5.

بينما طَرحَ طارق البشري رؤيتَه مؤكدًا أنّه لا خلافَ بين الدّولةِ المدنيّة والدّولةِ الدّينيّة، لأنّهما شيءٌ واحدٌ، فالمرجعيّةُ الدّينيّةُ ليس فيها فصلٌ بين صلاحِ الدُّنيا والعبادة، فإذا كانتْ المدنيّةُ مقصودًا بها لدى مَن يستخدمونها ويَدعُون إليها الاهتمامَ بالصّالح الدُّنيوي، والدّينيّة تعني الأصولَ الثقافيّةَ المرجوعَ إليها، فكلتاهما متكاملتان ومتماسكتان، ولا تعارُض بينهما[1].

وقد تركّزت المرجعيّاتُ التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ في طرحِ وتناوُل مَفهُوم الدّولةِ الدّينيّةِ في المرجعيّة السّياسيّة التي تمثّلت في شكل الدّولةِ وطبيعةِ السّلطةِ، ورَفض سَيطرةِ الإسلامِ السّياسيّ على الحُكم.

كَمَا ميّز كُتّابُ صُحف الدّراسة بين الدّولةِ المدنيّةِ والدّولةِ العسكريّة، حيث يَرَى منير عزمي رزق الله أنّ الدّولةَ العسكريّةَ هي التي يتولّى تسيير شؤونِ الدّولة بها أفرادٌ أو مجموعاتٌ من المؤسّساتِ العسكريّة، ويكون عادةً لها مُبرّرات سياسيّة، أو اِقتصاديّة، أو اِجتماعيّة، أو عسكريّة، دفعتها لتولى السّلطة، ومِن أبرزِ سِمات هذه الدّولة الانضباطُ والالتزامُ والطّاعةُ والصّرامة[2].

بينما يَرَى مُصطفى الطّويل أنّه في ضوءِ الدّولةِ العسكريّة، يتولّى الجيشُ السُّلطةَ، ويُسيطرون على حُكمِ البِلاد[3].

وهكذا يتّضحُ أنّ الكُتّابَ الثّلاثةَ حدّدوا سِماتِ الحُكمِ العسكريّ ودوافعِ تولّيه السُّلطة.

---

(1) طارق البشري،"في الجدل حول المدنيّة والدينيّة"، الشروق الجديد، 7 نوفمبر 2011، ص7.

(2) منير عزمي رزق الله، "عسكريّة أم مدنيّة أم علمانيّة أم دينيّة؟"، الوفد، 3 سبتمبر 2011، ص10.

(3) مصطفى الطويل، "مدنيّة أم عسكريّة أم دينيّة". الوفد، 17نوفمبر 2011، ص20.

مِن العرضِ السّابِق يتّضحُ ارتباطُ طرحِ مَفهُوم الدّولةِ المدنيّةِ بعدّة أحداثٍ شَهِدَتها مصرُ خلال فترة تولي المجلسِ الأعلى للقوات المُسلّحة، مثل طرحها كآليّة لمواجهة الاحتقانِ الطائفيّ، كَمَا اتّضحَ في مقالاتِ جابر عصفور، حيث شَهِدَت مصرُ خلال تلك الفترة، عدّة أحداثٍ ذات بُعدٍ طائفيّ، كأحداثِ إمبابة والماريناب، التي كانتْ مُقدّمةً لأحداثِ ماسبيرو، كَمَا تمّ طرحُ مَفهُوم الدّولةِ المدنيّة، باعتبارِ أنّ الدّولةَ المدنيّةَ الملاذُ لحمايةِ المُجتمعِ من تيّارات الإسلامِ السّياسيّ، كما اتّضح في مقالاتِ أحمد عبد المعطي حجازي، ومكرم محمد أحمد، حيث تصاعَد دَورُ التيارات الدينية، خلال تلك الفترةِ، خصوصًا مع فوزهم بأغلبيّة مقاعد برلمان 2011 – 2012، وسيطرتهم على اللّجنة التأسيسيّة لكتابة الدُّستورِ، وكان ذلك مُقدّمةً لفوزِ أحد مُرشّحيهم بانتخابات الرّئاسة عام 2012.

وقد اتّفقت غالبيّةُ الآراءِ في تلك المرحلةِ على أنّ الدّولةَ المدنيّةَ تعني إعلاءَ مَفهُوم المُواطنةِ، وإطلاقَ الحُرّيّات، وإقرارَ مبدأ التّعدُّديّة الحزبيّة، وعدم سيطرة رجال الدّينِ، على الحُكمِ، وإقرار حُريّة الاعتقادِ ومُمارسةِ الشّعائرِ الدّينيّةِ، بينما يَرَى البعضُ أنْ يقتصرَ دَورُ القواتِ المُسلّحة على سلامةِ الوطنِ وأرضِه، وألا تتدخّل في الشؤونِ السّياسيّة، ولا يتنافى هذا مع تولّي رجالُ القواتِ المسلّحة الحكمَ، طالما تخلى عن وظيفته، مثلما حدثَ مع ديجول في فرنسا، وأيزنهاور في الولاياتِ المُتّحدةِ الأمريكيّةِ، وهكذا.

وقد تنوّعت المرجعيّات التي استندَ إليها الكُتّابُ في هذه المرحلةِ في تناوُل مَفهُوم الدّولةِ المدنيّةِ، ما بين المرجعيّةِ التاريخيّةِ التي تمثّلتْ في طَرح تاريخ ظهور مَفهُوم الدّولةِ المدنيّةِ بمصر، ومرجعيّةٍ سياسيّةٍ في طرح البُعدِ السّياسيّ لَمفهُوم الدّولةِ المدنيّة من تعدُّديةٍ سياسيّةٍ وحُرّيّات بأنواعها، وفصلٍ بين السلطات، إلى جانب رفض سيطرة التيارات الدينية على الدّولةِ، ومرجعيّةٍ دُستوريّةٍ، باعتبارِ الدُّستورِ هو المنظّم للعلاقات بين الأفرادِ في الدّولةِ المدنيّةِ، ومرجعيّةٍ دينيّةٍ تمثّلت في أنّ إسلاميّةَ الدّولةِ المصريّةِ لا تعني أنّها دينيّةٌ، وعلاقة الدّين بالدّولة، وبيان أنّ الإسلامَ نظامٌ شاملٌ، ولا تعارُض بين مدنيّةِ الدّولةِ والإسلامِ.

2- مَفهُوم العَدَالة الاِجتماعيّةِ:

كانَ مِن أبرزِ ما طُرِحَ عنْ مَفهُوم العَدَالة الاِجتماعيّةِ في هذه الفترة ما يلي:

- آليّاتُ تحقيقِ العَدَالة الاِجتماعيّةِ.

- العَدَالة الاِجتماعيّةُ تعني السّياسات المتّبعة للحدّ من الفَقرِ والبطالةِ والتّهميش.

- السّعي لِتحقيقِ العَدَالة الاِجتماعيّةِ، وتحقيقُها مطلبٌ ضروريٌّ لترجمةِ شعاراتِ ثورة يناير، من عَيشٍ، وكرامةٍ إنسانيّةٍ، وعدالةٍ اِجتماعيّةٍ، لتشعُر بذلك كُلُّ فئاتِ المُجتمع.

وفي ضوءِ ما سَبقَ، نَاقشَ الخطابُ الصّحفيّ آليّات تحقيقِ العَدَالة الاِجتماعيّةِ، حيثُ طالبتْ فريدة النقاش لتحقيق العَدَالة الاِجتماعيّة، بإصلاحِ هيكل الأجور[1]، وتحديدِ الحدّينِ الأدنَى والأقصَى للأُجورِ[2]، وهو نفسُ المطلبِ الذي طالَب به محمد حامد الجمل[3].

(1) فريدة النقاش، "موقفنا: تشوهات الأجور"، الأهالي، 14 سبتمبر 2011، ص1.

(2) فريدة النقاش، "موقفنا: الثورة القادمة"، الأهالي، 16 مايو 2012، ص1.

(3) محمد حامد الجمل، "أنوار الحقيقة: الإضرابات والانقسامات والعدالة الاجتماعية"، الوفد، 8 أكتوبر 2011، ص10.

وأضاف عبد الغفار شُكر آليّة أُخرى للوصولِ إلى نِظامٍ عادلٍ للأُجور يتمثّل في توفيرِ النّفقاتِ من خلال خَفْضِ الإنفاقِ غيرِ الضّروريّ على الموازنة العامّة، مثل الإنفاقِ على الأمنِ المركزيّ والحرسِ الجُمهوري والعلاقاتِ العامّة وإعطاءِ الأولويّة في البرامجِ الاستثماريّةِ، والاجتماعيّةِ، لاستئصال الفقر[1].

وفي هذا الصّدد، اقترحَ عصام رفعت، تفعيلَ دَورِ المجلس القوميّ للأُجورِ الذي تمّ إنشاؤه عام 2003، وقيامه بالهدفِ الذي أُنشِئ مِن أجله، وهو وضْع الحدّ الأدنَى للأُجور، والتّوازن بين الأجورِ والأسعار[2]، وتحديد هيكلٍ للأجور، لُمختلف قطاعات الدّولة، لتحقيقِ التّوازن في توزيعِ النّاتجِ القوميّ[3]، كما طالب بإيجادِ آليّات وقوانين عادلة للحدّ من الرّأسماليّة، التي وصفها بالمتوحّشة من خلال نظامٍ يُحقّق التعايُش بين مزايا النّظام الرأسماليّ لإطلاق القُوّة الاقتصاديّة، ومزايا النّظام الاشتراكيّ بآليّاته الاجتماعيّةِ، دون شموليّة، وديكتاتوريّة، بهدف تحقيقِ العَدَالة الاجتماعيّة، وحماية حُقوق كلّ فئاتِ وطبقات المُجتمع[4].

واقترحَ عبد المنعم سعيد، في سبيلِ حمايةِ حُقوق جميع فئات المُجتمع، حصولَ المُواطن على الحدّ الأدنَى من الدّعمِ والأجرِ، بحيث يضمّ الدّعم الذي تدفعُه الدّولة لمُواطنيها إلى الأجر، بحيث تُترك للمُواطن حُريّة التصرّف في هذا الدّخل، بما يُحقّق العَدَالة[5].

---

(1) عبد الغفار شكر، "العدالة الاجتماعيّة المنسيّة"، الأهرام، 1 أكتوبر 2011، ص10.
(2) عصام رفعت، "الطريق إلى إصلاح الأجور"، الأهرام، 25 أبريل 2011، ص10.
(3) عصام رفعت، "الشعب يريد حدًّا أقصى للأجور"، الأهرام، 9 مايو 2011، ص10.
(4) عصام رفعت، "هل الاشتراكيّة هي الحل؟"، الأهرام، 27 أكتوبر 2011، ص10.
(5) عبد المنعم سعيد، "الأجر والدّعم مرة أخرى"، الأهرام، 24 يوليو 2011، ص10.

وهكذا أبرزت الآراءُ السّابقةُ مَفهُوم العَدَالة الاِجتماعيّةِ من منظور اِقتصاديّ، ليتمثّل في حدٍّ أَدنى للأجور، وتحديد هيكل الأجور لكلّ قطاعات الدّولةِ، وسنّ قوانين عادلة تُحدّ من سلبيّات النّظام الرأسماليّ.

وأضاف مُرسي عطا الله إلى ذلك رؤيتَه بوضعِ خُططٍ تنمويّةٍ واضحة الأهداف والبرامج الزمنيّة، وحُسن قياس القُدراتِ الذّاتيّةِ من أُصولٍ اِقتصاديّةٍ وموارد بشريّة قابِلة للاستخدام، بهدف إقامة نظامٍ اِقتصاديّ واِجتماعيّ عادل، يضمَن توفيرَ الحاجات الأساسيّة والرعاية الصّحيّة لكل المُواطنين، لتحسين الدّخول[1]، كما اقترحَ زيادة الإنتاجِ كآليّة لتحقيق العَدَالة الاِجتماعيّة، وتحقيقَ الاكتفاءِ الذّاتيّ في السّلع الأساسيّة[2]، بالإضافةِ إلى ضرورة حلّ مُشكلة البطالة، وتشغيلِ الشّبابِ كإحدى أهمّ آليّات تحقيق العَدَالة الاِجتماعيّة[3]، وحذّر من الانجرافِ وراء سياسات العولمة، دُون دراسةٍ كافيّةٍ، ممّا خلّفَ الكثيرَ مِن السّلبيّات، ومنها ارتفاعُ الأسعارِ الجُنونيّ، والهوّة بين الشّمالِ الغنيّ والجنوبِ الفقيرِ، فيجب دراسةُ النّظام الاِقتصاديّ، الذي تتبنّاه مصرُ قبل تطبيقه[4].

وفي سبيلِ القضاءِ على الفقرِ، طالب وجدي زين الدّين بتحقيقِ العَدَالة الاِجتماعيّة، وحُسنِ توزيعِ الدّخل بين جميع المصريّين، فلا يُعقل أنْ تحتكرَ فئةٌ كلّ مصادِر الدّخل، ويبقى أغلبيّة المصريّين تحت خطّ الفقر، العَدَالة أن يجدَ الجميعُ السّكن الآمن والعلاج[5].

---

(1) مرسي عطا الله، "كل يوم: ثورة في التخطيط"، الأهرام، 5 أبريل 2011، ص21.

(2) مرسي عطا الله، "كل يوم: الأولويّة للعدالة الاجتماعيّة"، الأهرام، 16 ديسمبر 2011، ص6.

(3) مرسي عطا الله، "كل يوم: الأولويّة لمشكلة البطالة"، الأهرام، 2 مايو 2011، ص12.

(4) مرسي عطا الله، "كل يوم: إشكاليّة العولمة والعدالة الاجتماعيّة"، الأهرام، 23 سبتمبر 2011، ص41.

(5) وجدي زين الدين، "حكاوي: العدالة الاجتماعيّة في العام الجديد"، الوفد، 31 ديسمبر 2011، ص4.

وهو المطلبُ نفسُه الذي ركّزت عليه آمال الشّرقاوي بتبنّي قضيّة تحسينِ أوضاعِ المهمّشين من سُكان العشوائيّات والقرى الفقيرة، ووضعِ ذلكَ على رأسِ أولويّات الحكومة، ويتمّ ذلكَ بالتّعاونِ بين جميعِ أجهزةِ الدّولة مِن المسؤولين والمُحافِظين، ومجالِس المحليّات، لتوفيرِ الحياةِ الكريمةِ لجميع فئات المُجتمعِ دُون إقصاءٍ أو تهميشٍ[1].

واتّفق معه عماد الدّين حسين في ضرورةِ تحقيقِ العَدَالة الاِجتماعيّةِ، وتوفيرِ آليّاتٍ لتحقيقها للوصولِ إلى تعليمٍ جيّد، وصحّةٍ جيّدةٍ، وحياةٍ كريمةٍ لكل مُواطن[2]، خصوصًا أنّ العَدَالة الاِجتماعيّةَ كانت مطلبًا أساسيًّا من مطالبِ ثورة 25 يناير، وقبلها ثورة 23 يوليو[3].

وفي السياق نفسه، طالَبَ كمال الهلباوي بترجمة شعارات ثورة 25 يناير، من عيشٍ، وحُرّيّةٍ، وعدالةٍ اِجتماعيّة، وكرامةٍ إنسانيّةٍ، إلى واقع عَمَلي في كلّ مؤسّساتِ الدّولةِ، ليشعر بنتائج ذلك كلّ موظفيّ الدّولةِ والعمالِ والفلاحين، وكلّ فئاتِ المُجتمعِ، ولن يحدث ذلك إلا بالتّوافق الوطنيّ، واستمرارِ الثّورةِ دُون الإضرارِ بالإنتاجِ والمصلحةِ العامّةِ حتى تتحقّق هذه الشعارات وتُفعّل[4].

(1) آمال الشرقاوي، "المهمّشون أصوات للبيع"، صوت الأمة، 25 يوليو2011، ص14.

(2) عماد الدين حسين،"علامة تعجب: فقراء هذا الوطن"، الشروق الجديد، 1 يونيو 2011، ص2.

(3) عماد الدين حسين، "علامة تعجب: زواج يوليو و يناير"، 27 يوليو 2011، ص2.

(4) كمال الهلباوي، "الثورة مستمرة ولكن كيف؟"، صوت الأمة، 30 يناير 2012، ص14.

واقترحَ نادِر فرجاني إنشاءَ صُندوقٍ لإقامةِ العَدَالة الاجتماعيّة عَبر سُبلٍ شفّافة، مع إصلاحِ الهيكلِ الضّريبيّ والعودةِ إلى نِظام الضّرائب التّصاعُديّة، حَسبَ شرائِح الدّخلِ والثروةِ، مع ضرورة كفالة دُستورِ مصرَ للعدالة والحُرّيّة[1].

وقد تركّزت المرجعيّات التي استندَ إليها كُتّابُ صحفِ الدّراسةِ في طَرحِ وتناوُلِ مَفهُوم العَدَالة الاجتماعيّة في هذه المرحلة بشكلٍ أساسيّ في المرجعيّة الاقتصاديّة التي تمثّلتْ فى "إصلاحِ هيكلِ الأجور - دَورِ المجلس القوميّ للأجور - الدّعم والأجر - حلّ مُشكلة البطالة - إصلاحِ الهيكلِ الضّريبيّ".

(1) نادر فرجاني، "المحتوى التنمويّ لدستور مصر الحريّة والعدل"، الأهرام، 16مايو 2011، ص10.

3- مَفهُوم المُواطنةِ:

كانَ مِن أبرزِ مَا طُرِحَ عَنْ مَفهُوم المُواطنةِ خلال العامِ ونصف العامِ التّاليَين على 25 يناير، **مَا يلي:**

- المُساواةُ وعدمُ التّمييزِ، جوهرُ المُواطنةِ.
- عِلاقةُ المُواطنةِ بالإسلامِ.
- المخاطرُ حال عدم تحقيقِ المُواطنةِ.
- آليّاتُ دَعمِ وتحقيقِ المُواطنةِ.

وفي ضَوءِ مَا سَبقَ، طرحتْ أمينة النّقاش رؤيتها، مُطالبة بحماية حُقوق جميع فئات المُجتمع[1].

كَمَا ركّزت أمينة النّقاش أيضًا في جريدة "الأهالي" على ضرورةِ كفالةِ جميعِ حُقوق المُجتمعِ بمنْ فيهم الشيعةُ لإعمالِ المساواةِ والمُواطنةِ[2].

وهكذا يتّضح أنّ المُساواةَ وعدم التّمييز والمشاركةَ في إدارةِ شُؤون المُجتمعِ لكلِّ فردٍ أهمُّ ركائزِ مَفهُوم المُواطنةِ.

---

(1) أمينة النقاش، "عفوًا سيادة اللواء إنها قضيّة تمييز وليس قضيّة تدليل"، الوفد، 14مايو 2011، ص10.

(2) أمينة النقاش، "ضد التيار: أليس للشيعة حقوق يا مولانا؟"، الأهالي، 23 مارس 2011، ص7.

بينما رَبَطَ سامح فوزي بين الإسلامِ الحضاريّ برعاية مؤسّسة الأزهرِ ودوره في تعزيزِ رَوحِ التّوافق بين المُسلمين والمسيحيّين، انطلاقًا مِن وثيقةِ الأزهرِ التي أعدّها نُخبةٌ من عُلماءِ مِصرَ، بحيث يضمن للمسيحيّين حُقوقَهم جنبًا إلى جنبٍ مع المُسلمين في توليّ الوظائف العامّة في الدّولةِ، وفقًا لاعتبارِ الكفاءةِ والسّماحِ بالتّعدُّديّة والتنوّع بين مختلفِ أطيافِ المُجتمعِ[1].

كَمَا تَناول محمد عمارة، علاقةَ المُواطنةِ بالإسلامِ، فيرى أنّ الدّولةَ في الرُّؤيةِ الإسلاميّةِ قائمةٌ على المُواطنةِ، فالتّكريم الإلهيّ لجميع البشرِ، والخطابُ القرآنيُّ مُوجّه إلى عُمومِ النّاسِ، واتّضحَ ذلك في المواثيق والعُهودِ الدُّستوريّة منذ السنة الأُولى للهجرة، حيث تأسّس دُستورٌ قائمٌ على التّعدُّديّة الدّينيّة، وساوى بين اليهود والمُسلمين[2]، وكفلَ الإسلامُ لأهلِ الذّمة حُقوقَهم واحترامَ عقائدهم، وفي المقابل أوجبَ على جميع المُواطنين الانتماءَ إلى الوطنِ، فلا يتعاون أيٌّ منهم مع أعدائه[3].

وحذّر حمزة قناوي من المخاطرِ التي قد تحدُث حالَ عدم تحقُّق المُواطنةِ، كوجود الاحتقانِ الطائفيّ، وهو ما حَدَثَ في مصرَ بعد ثورة 25 يناير من حوادثِ اعتداءٍ على الكنائسِ، وما صاحَبَها من سُقوط ضحايا، وفي سبيلِ الحدّ مِن ذلك، طالبَ بتفعيلِ قانونِ بناءِ دُور العبادةِ المُوحّد، لحماية حقّ الأقباطِ في بناء كنائسِهم[4].

---

(1) سامح فوزي، "نظرات على المسيحيّين العرب"، الشروق الجديد، 21 مايو2011، ص11.

(2) محمد عمارة، "المواطنة بين الموروث والوافد"، الأهرام، 18 أبريل 2012، ص10.

(3) محمد عمارة، "المرجعيّة الدينيّة لحقوق المواطنة وواجباتها"، الأهرام، 25 أبريل 2012، ص10.

(4) حمزة قناوي، "المواطنة أولاً"، الوفد، 27 سبتمبر 2011، ص10.

هذا وقد لخّص طه عبد العليم ما تقدّم في مقالٍ تحتَ شعار «المُواطنة هي الحلّ»، حيث دعا إلى أنْ تُصبح مصر دولةً تُحقّق المُواطنةَ، تسعى لجَعلِ مصرَ لكُلّ المصريّين، وترتكزُ على تمتُّع مصرَ بالسّيادة الوطنيّة، وحماية الأرضِ، والمساواةِ بين جميع المصريّين، دون تمييز أو إقصاء[1]. ولإعمال ذلك، دعا إلى انصهار المصريّين في بَوتقةٍ واحدةٍ، وتعميق الرّابطة الوطنيّة قبل الرّابطةِ الدّينيّة[2]، واعتبرَ العَدَالة الاجتماعيّة شرطًا أساسيًّا من شُروطِ دولة المُواطنةِ، والحدّ من الاحتقان الطائفيّ[3]. وطالبَ بتفعيلِ الدُّستورِ الذي يُعلي مِن قيمَ المُواطنةِ، وطالبَ رئيسَ مصرَ الفائزَ في انتخابات الرّئاسة 2012، بإعمالِ المُواطنة[4].

وقد تركّزت المرجعيّاتُ التي استند إليها كُتّابُ صُحف الدّراسة في طرح وتناول مَفهُوم المُواطنة في المرجعيّة السّياسيّة، التي تتمثّل في المُساواةِ لجميع المُواطنين، وعدم التّمييز، وتمتُّع مصرَ بالسّيادة الوطنيّة، ومرجعيّات دينيّة، مثل دَورِ الأزهر في كفالة حُقوقِ المُواطنةِ، وعلاقة المُواطنةِ بالإسلامِ ومرجعيّاتٍ قانونيّةٍ، مثل المُطالبة بتفعيل قانون دُور العبادةِ المُوحّدِ، لحماية حقّ الأقباطِ في بناءِ كنائسِهم.

(1) طه عبد العليم،"المواطنة هي الحل تعريف دولة المواطنة"، الأهرام، 30 أكتوبر 2011، ص12.

(2) طه عبد العليم، "دولة المواطنة معيار انتخاب الرئيس"، الأهرام، 20 مايو 2012، ص12.

(3) طه عبد العليم، "الحقوق الاقتصادية للمواطنة (4)"، الأهرام، 11 ديسمبر 2011، ص 12.

(4) طه عبد العليم، "المهام الملحة أمام الرئيس في مرحلة الانتقال"، الأهرام، 13 مايو 2012، ص11.

4- مَفهُوم الدّيموقراطيّة:

كانَ مِنْ أبرزِ مَا طُرح عَنْ مَفهُوم الدّيموقراطيّة ما يلي:

- مَعنَى الدّيموقراطيّة.

- أبعادُ مَفهُوم الدّيموقراطيّة.

- دَورُ البرلمان المتوازِن في كفالةِ الحُكم الدّيموقراطيّ.

- المخاطرُ حالَ عدمِ تحقُّق الدّيموقراطيّة.

وفي ضوءِ مَا سَبَقَ، نَاقَشَ سلامة عبد الهادي، مَفهُوم الدّيموقراطيّة، حيث طرحه على أنّه يعني (مشاركة الأفرادِ في حُكمِ أنفسِهم بأنفسِهم، ويتحقّق هذا مِن خلالِ مسؤوليّات دُستوريّة تنصّ عليها بنودُ الدُّستورِ ومسؤوليّات أخلاقيّة ينصُّ عليها الدّينُ، بما يُؤدّي إلى تَقسيمٍ عادلٍ للسّلطة بين فروعِها التّشريعيّة والتّنفيذيّة والقضائيّة)[1].

واتّفق معه مرسي عطا الله في طرحِهِ لأبعادِ مَفهُوم الدّيموقراطيّة بأنه حُكمُ الشّعبِ بالشّعبِ، ولصالح الشّعب، وبالتّالي اتّخاذ القرار عن طريق الأغلبيّة، واحترام الحُقوق والحُرّيّات للأفراد والجماعات، والمساواةِ أمامَ القانونِ، مع وُجودِ حدٍّ فاصِل بين حُرّيّة الرّأي والتّعبير والاعتقاد والفوضى، التي تجُرّ إلى حُرّيّة غير مسؤولة، فالمطلوبُ ديموقراطيّةٌ رشيدةٌ، تضمن الحُرّيّة السّياسيّة

(1) سلامة عبد الهادي، "شعار الثورة حريّة ديمقراطيّة عدالة اجتماعيّة"، الوفد، 14 يونيو 2011، ص11.

للمُواطنين، وتحقيق العَدَالة الاِجتماعيّة، التي تضمنُ الحياة الكريمةَ للنّاس جميعًا، دونَ تمييزٍ، وبما يضمن عدمَ الخضوعِ لضّغوط المجموعات الاِقتصاديّة في الدّاخل أو الخارج[1].

وطالبَ عبد المنعم سعيد بالاهتمامِ بالبرلماناتِ، باعتبارِها المُفاعِل الأساسيّ للدّيموقراطيّة، مِن خلالِ تمثيلِ الأُمّة تمثيلًا حقيقيًّا[2].

وحذّرَ ياسر الدّيب من غِيابِ الدّيموقراطيّة، بمَا يُؤدّي إلى وجود الحُكمِ الاستبداديّ الذي يدفع الحكُوماتِ إلى جعْل الحُقوقِ والحُرّيّاتِ منحةً من الحكومة إلى الشّعب، أكثر منها حُقوقًا طبيعيّةً للشّعب[3].

ويتّضح ممّا سَبَقَ أنّ مَفهُوم الدّيموقراطيّة في خطاب صحيفتي "الأهرام" و"الوفد" يعني حُكمَ الشّعبِ للشّعبِ، مِن خلال مؤسّساتٍ دُستوريّةٍ، باستثناءِ بعضِ الإشاراتِ لبعضِ الكُتّابِ، مثل الكاتب الوفديّ ياسر الديب، الذي حذّرَ من الدّيموقراطيّة الشّكليّة، التي يلجأ إليها الحُكمُ الاستبداديّ الذي يَجعل الحُقوقَ والحُرّيّات منحةً مِن الحُكومةِ، وليستْ حقًّا مُكتَسبًا.

وقد تركّزت المرجعيّاتُ التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ في طرحِ وتناولِ مَفهُوم الدّيموقراطيّة في المرجعيّة السّياسيّة، التي تمثّلتْ في حُكم الشّعبِ، ودَورِ البرلمان الحقيقيّ.

---

(1) مرسى عطاالله، "الديمقراطية عناوين ومبادىء(2)"، الأهرام، 22 يونيو2011، ص12.

(2) عبد المنعم سعيد، "من القاهرة: الديمقراطيّة البرلمانيّة"، الأهرام، 14يوليو 2011، ص10.

(3) ياسر الديب،"الديمقراطيّة الدستوريّة والمشكلة الحقيقيّة"، الوفد، 5 فبراير 2012، ص12.

5- مَفهُومُ العلمانيّةِ:

كَانَ مِن أبرزِ مَا طُرِحَ عَن مفهومِ العلمانيّةِ بصُحف الدّراسة خِلال العامِ ونصف العامِ التّاليّين على 25 يناير 2011:

- مَعنَى العلمانيّة.

- اتّجاهاتٌ للدّفاعِ عَنْ العلمانيّةِ أو رفضِها.

يطرَحُ مُنير عزمي رزق الله تعريفَه للعلمانيّة على أنّها (المنهجُ المُتّبَع للحفاظِ على وحدةِ الدّولة أيًّا كانتْ أديانُ مُواطِنيها ومرجعيّاتهم الثقافيّة، حيثُ هُناكَ فصلٌ بين الدّينِ والقراراتِ السّياسيّة والاقتصاديّة)[1]. ووفقًا لهذه الرُّؤيّةِ لمفهومِ العلمانيّة، دَافَعتْ مُنى أبو سنّة عن العلمانيّةِ، باعتبارِها البديلَ المُستقبليّ للدّولةِ المدنيّةِ[2]، كَمَا أنّ الدّولةَ العلمانيّةَ دولةٌ مُحايدةٌ تِجاه جميعِ مُواطنيها، بما يكفُل حُرّيّة الاعتقاد[3].

بينما اعتبرَ مُعتز بالله عبد الفتّاح أنّ مصرَ مُجتَمَع إسلاميّ، الشّريعةُ الإسلاميّةُ فيه المصدرُ الرئيسيّ للتّشريع، لكن ينبغي إضافة - لهذه العبارة - ما يضمنُ حُقُوق الأقليّات في الاحتكامِ لشرائِعهم، ووفقًا لهذه الرّؤيّة، فمصرُ ليستْ بحاجةٍ إلى العلمانيّة، بل إلى الدّيموقراطيّة والتّعدّديّة، التي تضمَن حُقُوق الجميعِ على قدمٍ سواء[4]، والليبراليّة مطلوبة من منظور حماية الحُرّيّات دُون

---

(1) منير عزمى رزق الله،"عسكرية أم مدنية أم علمانية أم دينية؟"، الوفد، 3 سبتمبر2011، ص10.

(2) منى أبو سنة،"الثورة مؤجلة إلى أن تجد الدولة العلمانية من يدافع عنها"، الاهالى، 2مارس2011، ص3.

(3) منى أبو سنة، "العلمانية لا تخاصم الدين وانما السلطة الدينية"، الأهالى، 5 أكتوبر2011، ص11.

(4) معتز بالله عبد الفتاح،"هل مصر بحاجة للعلمانية؟"، الشروق الجديد، 26 مارس2011، ص10.

الوصولِ إلى الانفلاتِ الأخلاقي، فالليبراليّة إذًا في ثوبِها الإسلاميّ وليس العلمانيّ[1]، إذًا نحنُ بحاجةٍ إلى الدّيموقراطيّة، أي التّعدّديّة، وحماية حُقُوق الجميعِ، والمدنيّة، أي المُواطنة والمساواة، وبعيدًا عن السّيطرةِ العسكريّةِ على الحياةِ السّياسيّة، دُون الحاجةِ إلى العلمانيّة[2].

وعلى الجانبِ الآخرِ رَفَضَ محمد عمارة إمكانيّةَ تطبيقِ العلمانيّةِ في مُجتَمَعنا وعدّد سلبيّات تطبيقها، بدءًا من انتشارِ قيم المادّيّة والتّفكيرِ الدّنيويّ، ومُمارَسةِ أخلاقيّاتٍ لا تتّفقُ مَعَ روحِ الأديانِ[3].

ومِن العرضِ السّابقِ، يتّضحُ ارتباطُ طرحِ مفهومِ العلمانيّة بقضيّةِ هويّةِ الدّولةِ وطبيعتها، التي أُثيرت بعدَ ثورة 25 يناير 2011، بشكلٍ كبيرٍ، حيث انقسمَ الكُتّابُ إلى فريقين، فريقٌ يُؤيّد العلمانيّةَ، ويُدافِعُ عنها، باعتبارِها لا تتنافى مَعَ حُرّيّة المعتقدِ وتكفُلها دُون خلطٍ للسّياسة بالدّين، بينما اعتبرَها البعضُ الآخر دخيلةً على ثقافتنا وهويتنا، ولا تُناسب مُجتَمَعنا.

وقد تركّزت المرجعيّاتُ في طَرْحِ وتناولِ مفهومِ العلمانيّةِ في المرجعيّة السّياسيّة، من حيث كونها آليّةً للحفاظِ على وحدةِ الدّولةِ، وسلبياتِ تطبيقها من قيمٍ ماديّةٍ.

---

(1) معتز بالله عبد الفتاح، "محاولة للفهم: مخاطر الليبرالية العلمانية"، الشروق الجديد، 7 ابريل2011، ص4.

(2) معتز بالله عبد الفتاح، "بين المدنية والعلمانية"، الشروق الجديد، 20 أغسطس2011، ص11.

(3) محمد عمارة، "ماذا صنعت العلمانية بأوروبا؟"، الأهرام، 27يوليه2011، ص10.

6 - مفهومُ الليبراليّة:

كَانَ مِنْ أبرزِ مَا طُرِحَ عَنْ مفهومِ الليبراليّةِ في خطابِ صُحف الدّراسةِ خِلال العامِ ونصفِ العامِ التّاليين على 25 يناير، معنى الليبراليّة، وشروط تحقّقها، وركائزُها، ومدى إمكانيّة تطبيقها في المُجتَمَع المصري من عدمِها.

وفي ضوءِ ذلك، نَاقَشَ حازم الببلاوي مفهومَ الليبراليّةِ، مُركّزًا على ارتباطِها الوثيقِ بمفاهيمَ الحُرّيّة والدّيموقراطيّة مِن خِلالِ مُساهمة الأفرادِ في حُكمِ بلادِهم وعدم المِساسِ بحُرّيّاتهم من حُرّيّة عقيدة وحريّة فكر وحُرّيّة رأي، وغيرها من الحُرّيّات، إلا أنّ العامِلَ الأهمّ في مفهومِ الليبراليّة هو توفيرُ الشّروطِ التي تُمكّن الأفرادَ مِن مُمارسة حُرّيّاتهم بمُجتَمَعاتهم، مثل توفيرِ مُستوى معيشيّ مُنَاسِب ودَخْلٍ جيّد، وكلُّ هذا يدفعُ الأفرادَ إلى التّقدُّم، ممّا يُسهِم في دفعِ مُجتَمَعاتهم إلى الأمام[1].

بينما حلّل وحيد عبد المجيد مفهومَ الليبراليّة، مُحدّدًا ركائِزَها مِن منهجٍ عقلانيّ، وعلمانيّةٍ، وقيمٍ فرديّةٍ، لكنّ العلمانيّة ليست بمعنى الكُفرِ والإلحادِ، بل العلمانيّةُ التي تَعني التّسامُح ونبذ التّعصُّب الدّينيّ[2]. فيُمكن الاستعانةُ بالقيم الليبراليّةِ، في ظل الاحتكامِ للشّريعةِ الإسلاميّة في نظامٍ ديموقراطيّ يضمنُ حُقُوقَ المُواطنةِ للمُسلمين والمسيحيّين على حدٍّ سَواء، وحُرّيّة مُمَارسةِ الشّعائِر بلا تمييز، وحُرّيّة الانتخابِ الدّوري والتّداول السّلمي للسُّلطةِ، مع عدمِ إلغاءِ النّظام القانونيّ القائم، لأنّه ينسجمُ مع الشّريعةِ الإسلاميّةِ، ولا يتعارَضْ

---

(1) حازم الببلاوى،"الليبرالية سند للعدالة الاجتماعي(1-2)"، الأهرام، 26 يناير2011، ص10.

(2) وحيد عبد المجيد، "الليبرالية واليسار والإسلاميون:المعركة الخطأ"، الأهرام، 3 مايو2011، ص10.

مَعَها[1]، والليبراليّون في مصرَ يختلفون في مواقِفِهم مِن الحُرّيّة والفرديّة، لكنّ المُهم أنّهم كانوا أعضاءً في لجنةِ الثّلاثين، التي وضعتْ دُستُورَ 1923، وكانَ يُؤكّد أنّ الدّين الإسلاميّ دينُ الدّولةِ، واللغةَ العربيّةَ لغتُها الرّسميّة[2].

ويَرَى عبد الفتاح نصير أنّ تطبيقَ الليبراليّةِ في المُجتَمَع المصريّ رغم مزايا تطبيقه مِن كفالةِ الحُرّيّات بأنواعها والدّيموقراطيّة والتّعدّد الحزبيّ ودعمِ القطاعِ الخاصّ والعلمانيّةِ وقيمِ التّنوير، فإنّ هُناك صُعُوبةً في تطبيقها بمصرَ مثلًا كتطبيقِ تشجيعِ الاستثمارِ الخاصّ، وترشيدِ الدّعمِ، وكلُّها سياساتٌ لنْ تلقى قبولًا لدى القطاعاتِ الأغلبِ مِن المصريين[3].

بينما ميّز مُعتز بالله عبد الفتاح بين تطبيقِ الليبراليّةِ في ظلِّ احترامِ المرجعيّةِ الحضاريّةِ الإسلاميّةِ للاستفادةِ مِن مزايا النّظامِ الليبراليّ من حُرّيّةٍ وديمُوقراطيّةٍ، دونَ الحاجةِ إلى العلمانيّةِ، بما فيها مِن خُروجٍ على تعاليم الدّين لا تسمحُ بها طبيعةُ المُجتَمَعِ المصريّ بأخلاقيّاته وتعاليمهِ الدّينيّةِ وأعرافِه[4].

وقد تركّزت المرجعيّاتُ التي استندَ إليها كُتّابُ صُحف الدّراسةِ في طرحِ وتناوُل مفهومِ الليبراليّةِ في المرجعيّةِ السياسيّةِ لارتباطِها بالحُرّيّةِ والدّيمُوقراطيّةِ والمنهجِ العقلانيّ.

---

(1) وحيد عبد المجيد، "الليبراليون والشريعة الاسلامية والاستقلال القانونى"، الأهرام، 9 أغسطس2011، ص10.

(2) وحيد عبد المجيد، "من هم الليبراليون فى مصر"، 20 سبتمبر2011، ص10.

(3) عبد الفتاح نصير،"الطريق المسدود، الوفد، 14 مارس2011، ص10.

(4) معتز بالله عبد الفتاح، "محاولة للفهم: مخاطر الليبرالية العلمانية"، الشروق الجديد، 7 ابريل2011، ص4.

7- مفهومُ العدالةِ الإنتقاليّة:

كانَ مِن أبرزِ مَا طُرِحَ عَنْ مفهومِ العدالةِ الإنتقاليّةِ **ما يلي:**

- تاريخُ المفهومِ.
- الشّرُوط الواجبُ تَوافُرها لتحقيقِ العدالةِ الإنتقاليّة في مصرَ بعدَ ثورةِ 25 يناير.
- معنَى المفهومِ وأبعادِه.

وفي ضَوءِ الطّرحِ السّابِقِ، أوضَحَ عبد المنعم سعيد أنّ مفهومَ العدالةِ الإنتقاليّةِ يرجعُ إلى الحربِ العالميّةِ الثانيّةِ، فالتّاريخُ يعودُ بالمفهومِ إلى مُحاكَماتِ نُورمبرج التي حاولت القصاص مِن الفاشيّة في إيطاليا، والنّازيّة في ألمانيا، والعسكريّة الإمبراطوريّة في اليابانِ عمّا ارتكبُوه قبلَ الحربِ وأثناءها، لكنّ العُقود الثلاثة الماضيّة أضافتْ إليه قيمَ حُقُوقِ الإنسانِ ضدّ القتلِ الجماعيّ والإبادةِ والتطهيرِ العرقيّ، وقد ظهرَ ذلك جليًّا في الحُروب الأهليّةِ في أفريقيا، حيث ارتبطَ المفهومُ مع العمليّة الدّيمُوقراطيّة، وكيفيّة دفعِ الظُّلم والمُصالحةِ والاعترافِ بالذّنب[1].

---

(1) عبد المنعم سعيد، "من القاهرة: العدالة الانتقالية"، 11 يونيه 2012، ص10.

ويُضيفُ نادر فرجانيّ الشّروطَ الواجب توافُرها، لإجراءِ العدالةِ الإنتقاليّةِ في مصرَ بعدَ ثورةِ 25 يناير، في إنجاز مُحاكمة "مبارك"، ورموزِ نظامِه، بكل سرعةٍ ونزاهةٍ، بمعنى القصاص العادِل، مع تفادي الثّأريّة المدمّرةِ، ويتمّ تحقيقُ العدالةِ الإنتقاليّةِ مِن خِلالِ وضعِ ضماناتٍ إجرائيّةٍ، لسُرعةِ المُحاكمات، بتخصيص دوائر قضائيّة مُعيّنة تنعقدُ بشكلٍ دائم[1].

وهو التّوجُّه نفسه الذي طرحته جيهان العلايلي، بضرورةِ تفعيلِ آلياتِ العدالةِ الإنتقاليّةِ بمصر بعد ثورة 25 يناير، من تطهيرِ مُؤسساتٍ، ومصالحةٍ وتعويضِ الضّحايا المُتضرّرين[2].

وهذا كلُّه يتّفق مع طرْحِ أمل مختار من أنّ العدالةَ الإنتقاليّةَ تعني (تكييفَ العدالةِ على النّحو الذي يُلائم مُجتَمَعاتٍ تخوضُ مرحلةً مِن التّحوُّل الدّيمُوقراطيّ عقب تفشيّ حِقبةٍ مِن انتهاكاتِ حُقُوق الإنسان، بحيث يتمكّن المُجتَمَعُ مِن مُحاكمةِ المسؤولينَ عقبَ هذه الانتهاكاتِ، سواء الحُقُوقيّة، أو الماليّة، بشكلٍ عادلٍ يُعيد الحُقُوقَ إلى أصحابِها، والقيام بذلك جنبًا إلى جنبٍ، مع عمليّة البناء الدّيمُوقراطيّ والإصلاح السياسيّ)[3].

وقد تنوّعتْ المرجعيّاتُ، التي استندَ إليها الكُتّابُ في طرحِ مفهومِ العدالةِ الإنتقاليّة، في المرجعيّةِ التّاريخيّة، التي تمثّلت في تاريخِ المفهومِ إبانَ الحربِ العالميّةِ الثانية، ومُحاكمات نورمبرج، ومرجعيّات قانونيّة، مثل آليّات مُحاكمة "مبارك" ورموز نظامه.

---

(1) نادر فرجاني، "لنبدأ صفحة بيضاء من غير سوء"، الأهرام، 25 يوليه 2011، ص10.

(2) جيهان العلايلي،"العدالة الانتقالية وتطهير الدولة"، الشروق الجديد، 4مايو 2011، ص11.

(3) أمل مختار،"هذا رأيي: الحالة المصرية وتجربة العدالة الانتقالية"، الأهرام، 8 يونيه2011، ص11.

8- مفهومُ الحُرِّيّةِ:

نَاقَشَ كُتّاب صُحف الدّراسةِ مفهومَ الحُرّيّة، باعتبارِه مطلبًا رئيسيًّا، وشعاراتٍ من شعاراتِ ثورةِ 25 يناير 2011.

يَرَى طلعت المغاوري أنّ الحُرّيّات كانتْ مطلبًا رئيسيًّا مِن مطالبِ الثّورةِ المصريّة بعدَ انتهاكِ الحُرّيّات العامّة وانحسار الدّيمُوقراطيّة وسَلْب حُقُوق الإنسانِ وتزويرِ الانتخابات، فكانَ طبيعيًّا أنْ تثُورَ الجماهيرُ، مطالبةً بالحُرّيّات[1].

بينما نَاقَش سلامة عبد الهادي ركائزَ مفهومِ الحُرّيّةِ، ولخّصها في الوعي بالأهدافِ التي يسعى المُجتَمَعُ لتحقيقِها وتحديدِ الآليّات التي تُمكّن مِن تحقيقِ هذه الأهدافِ، وغيابِ القُيودِ التي تُعيقُ تحقيقَ هذه الأهدافِ[2].

وطرَحَتْ ياسمين فرّاج مفهومَ الحُرّيّةِ، باعتباره إحدى الرّكائزِ الرئيسيّةِ للدّولةِ المدنيّةِ، بشرط أنْ تكونَ حُرّيّةً مسؤولةً دُونَ انفلاتٍ وفوضى وإعاقة العملِ، مثلما حَدَثَ في الاعتصاماتِ الفئويّةِ[3].

وقد تركّزت المرجعيّات التي استند إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ في المرجعية السياسية من خلال ارتباطها بشعارات ثورة 25يناير.

---

(1) طلعت المغاوري،"تساؤلات: حرية ديمقراطية عدالة اجتماعية متى؟"، الوفد، 4 فبراير2011، ص10.

(2) سلامة عبد الهادى، "شعار الثورة حرية ديمقراطية عدالة اجتماعية"، الوفد، 14 يونيو2011، ص11.

(3) ياسمين فراج، "الحرية وحقوق المواطن"، الأهرام، 28 فبراير2011، ص12.

9 - مفهومُ الاِشتراكيّة:

تبايَنتْ اتّجاهاتُ كُتّابِ صُحفِ الدّراسةِ مِن طرحِ مفهومِ الاِشتراكيّة بين تأييدها والدّفاعِ عنها أو نَقدِها، وطرحِ استبدالِ آليّات أُخرى بها تُناسِبُ العصرَ.

دافعتْ فريدة النّقاش عن الاِشتراكيّة، وانتقدَتْ نظامَ الخصخصة[1]، وبيّنت النّتائجُ المُترتّبةُ على النّظامِ الرّأسماليّ مثلَ اتّساعِ الفجوةِ بين الطّبقاتِ والبطالةِ والفقرِ واستَشهدَتْ بتقريرٍ نشرته مجلة "الإيكونومست"، نَشَرتْ فيه استفادةَ دولِ النُّمور الآسيويّة، والبرازيل مِن الاِشتراكيّة، وأفكارِ "لينين"، في حين أدّت سياساتُ الرّأسماليّةِ إلى الأزمةِ الماليّةِ العالميّةِ عام 2008، التي لا يزالُ يعاني المُجتَمَعُ مِن آثارِها حتّى الآن[2].

بينما اعتبرَ عصام رفعت أنّ الاِشتراكيّةَ ليستْ هي الحلّ في ظلّ مُجتَمَعٍ تسُودُه المتغيّراتُ الرّأسماليّة، ولا بُدّ من آليّات وقوانين تُحدّ مِن الرّأسماليّةِ وتأثيراتِها السّلبيّةِ، وتضمّن التّوزيعُ العادلُ للثّروةِ وحلِّ المُشكلات النّاتِجة عَنْ الخصخصةِ وسيطرةِ قلّة مِن المُستثمرين على الاقتصادِ[3].

وقد تركّزتْ المرجعيّاتُ التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ في طرحِ وتناوُل مفهومِ الاِشتراكيّةِ في المرجعية الاقتصادية لبيانِ تأثيراتِ الرّأسماليّة السلبيّة، في مُقابل النّظامِ الاِشتراكيّ، وإيجادِ آليّاتٍ للتّوزيعِ العادلِ للنّاتجِ القوميّ.

---

(1) فريدة النقاش، "موقفنا: بطلان نظام الخصخصة"، الأهالي، 11 مايو 2011، ص3.

(2) فريدة النقاش، "قضية للمناقشة: شكوك بياتريس"، الأهالي، 9 مايو 2012، ص9.

(3) عصام رفعت، "هل الاشتراكية هي الحل؟"، الأهرام، 27 أكتوبر 2011، ص10.

المبحث الثانى: المفاهيمُ السّياسيّةُ والاِجتماعيّةُ في الخطابِ الصّحفيّ خلال الفترةِ من يُونيو 2012 إلى يونيو 2013:

جدول رقم (2)

معدل ظهور المفاهيم السياسية والاجتماعية

بالخطاب الصحفى المصرى فترة تولى الاخوان المسلمين حكم مصر

الصحيفة / المفهوم	الأهرام	الوفد	الأهالى	الشروق	صوت الأمة	الحرية والعدالة	الاجمالى
العدالة الاجتماعية	50	8	7	14	1	2	80
الدولة المدنية	35	18	3	8	0	0	64
المواطنة	35	10	0	3	0	0	48
الدولة الدينية	11	3	2	2	0	0	18
الليبرالية	8	3	0	0	0	0	11
الديمقراطية	10	1	0	0	0	0	11
العدالة الانتقالية	6	2	1	0	0	0	9
العلمانية	5	1	2	1	0	4	9
الاشتراكية	2	0	1	1	0	0	4

1- مَفهُوم العَدَالة الاِجتماعيّةِ:

كانَ مِن أبرزِ مَا طُرِحَ عَنْ مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ خِلال الفترة من يونيو 2012 إلى يونيو 2013:

- أبعادُ مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّة.

- الضّرائب التّصاعُديّةُ، وفقًا لشرائحِ الدّخل، آليّةٌ مُهمّةٌ لتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّة.

- السّياساتُ الاِقتصاديّةُ في أثناءِ فترة تولي الإخوانِ المُسلمينَ السّلطةَ، وتأثيرُها على العَدَالةِ الاِجتماعيّة.

- آليّاتُ تَحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ في ضوءِ مشروعِ دُستورِ مصرَ 2012.

- غِيابُ تَحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّة، رغم كَونِها مطلبًا رئيسيًّا مِن مَطالِب 25 يناير.

وَفي ضَوءِ مَا سَبَقَ نَاقَشَ الخِطابُ الصّحفيّ المَفهُومَ خلال عام تولى الاخوان المسلمين، حيث سَعَى أيمن رفعت المحجوب، إلى صِياغة مَفهُومٍ للعَدَالةِ الاِجتماعيّة مُركّزًا في تعريفِهِ للعَدَالةِ الاِجتماعيّة على حُصولِ كُلّ فردٍ على نصيبه العَادِل مِن النّاتجِ القوميّ[1]، ولِتحقيقِ ذلك، اقترحَ عِدّة آليّاتٍ تتمثّل في التّوازُنِ بين الأجورِ

(1) أيمن رفعت المحجوب، "التنمية مسؤولية مشتركة"، الأهرام، 7 يناير 2013، ص 9.

والأسعارِ، بمعنى وجودِ حدٍّ أدنى للأجورِ، وحدٍّ أعلى مُحتملٍ لأثمانِ السّلعِ والخدماتِ الضّروريّة من خلال منعِ المُمارساتِ الاحتكاريّة[1]، وأنْ يُعيد صُنّاعُ التّشريعات الاقتصاديّةِ في الدُّستورِ، وواضعو السّياسات الاقتصاديّةِ والاجتماعيّة، النّظرَ في حدّ الكفاية، الذي يَضمَن لكلّ مُواطنٍ مُستوى المعيشةِ اللائق، مع عَدَم الاكتفاءِ بحدّ الكفافِ، الذي يعيشُ عليه، وعدم اختزالِ قضيّةِ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ في الحدّين الأدنَى والأعلى للأجور[2]، وأيضًا إنشاء صُندوقٍ للاستهلاكِ الشّعبيّ والإسكانِ الشّعبيّ لدعم مشروعاتِ الأمن الغذائيّ، والكِساءِ الشّعبيّ، والإسكانِ الشّعبيّ والمتوسط[3]، بالإضافةِ إلى التوسُّع في فَرضِ ضرائب على السّلعِ الكَماليّة والتّرفيهيّة، وعدَم التّوسُّع في فرْضِ الضّرائبِ على السّلعِ الأساسيّة[4].

بينما فسّرَ إبراهيم العيسوي مَفهُومَ العَدَالةِ الاجتماعيّة، على أنّها "الحالةُ التي يَنتفي فيها الظّلمُ والاستغلالُ والقهرُ والحِرمانُ مِن الثّروةِ، أو السّلطةِ، أو كلتيهما، وتنعدمُ فيها الفروقُ بين الأفرادِ والجماعاتِ والأقاليمِ داخل الدّولةِ، والتي يتمتّع فيها الجميعُ بحُقوقٍ اِقتصاديّةٍ وسياسيّةٍ ودينيّةٍ متساويةٍ، وحُرّيّات متكافئةٍ"[5]، وبالتّالي اعتبرَ أنّ أبرز عناصرَ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ الحُرّيّةُ، لأنّه من العدلِ أنْ يكونَ النّاسُ أحرارًا يختارون القراراتِ التي تمسُّ حياتَهم، والاستقلالَ، وعدمُ التّبعيّة في القرار الوطنيّ، ونظامٌ اِقتصاديٌّ اشتراكيٌّ، لأن النّظام الرّأسماليّ يؤدي إلى تركُّز الثّروة في يد قلّة من المُجتمع[6]، وللوصولِ إلى العَدَالةِ الاِجتماعيّة، اقترحَ إعادةَ النّظرِ في الأجورِ، والأسعارِ، وتوزيعِ الدّخلِ والثّروة، والدّعم، وغيره من وسائلِ الحمايةِ الاِجتماعيّة، ويتمّ ذلك بتحديد

---

(1) أيمن رفعت المحجوب، "عدالة توزيع الدخل"، الأهرام، 15 يناير 2013، ص9.

(2) أيمن رفعت المحجوب، "حدّ الكفاف وحدّ الكفاية"، الأهرام، 23 فبراير2013، ص12.

(3) أيمن رفعت المحجوب، "صندوق لدعم الاستهلاك"، الأهرام، 6 يناير2013، ص9.

(4) أيمن رفعت المحجوب، "لكم دينكم ولنا اقتصادنا"، الأهرام، 12 يوليو 2012، ص10.

(5) إبراهيم العيسوي، "العدالة الاجتماعيّة من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق"، الشروق الجديد، 1 أكتوبر 2012، ص11.

(6) إبراهيم العيسوي،"من العدالة الاجتماعيّة إلى التنميّة الشاملة والمستدامة"، الشروق الجديد، 8 أكتوبر 2012، ص11.

الحدّين، الأدنَى والأقصى للأجور، وإلغاء دعمِ الأغنياءِ، وفرض ضرائب تصاعُديّة، حسب مُستويات الدّخول[1].

واتّفق معه جودة عبد الخالق، بخصوصِ فرضِ الضّرائبِ التّصاعُديّةِ، وفقًا لشرائحِ الدّخُول، تحقيقًا للعدالة الاِجتماعيّة[2]، وركّز في تعريفه للعدالةِ الاِجتماعيّةِ على المساواةِ، والتّضامُنِ، واحترامِ حُقوقِ الإنسانِ، وكرامةِ البشرِ، بما يُؤدي إلى تغطية ثلاثة أبعادٍ هي العَدَالةِ بين الفئاتِ الاِجتماعيّةِ، أو الطّبقاتِ التي تعيش في الفترة نَفسَها، وبين الأجيالِ المُختلفةِ، وبين الجهاتِ المُختلفةِ، التي يتكوّن منها إقليمُ البلد الواحد[3]، وركّزَ على حُقوقِ الفلاح، وضرورة مُراعاةِ البُعدِ الاِجتماعيّ في القوانينِ المُرتبطة بهذه الفئة، بحيث لا تقل مُدّة استئجارِ الأرضِ الزّراعيّة عن خمس سنواتٍ، للحِفاظ على الأرضِ الزّراعيّةِ وحُقوقِ المستأجر[4].

واتّفقَ مَعَه حسين عبد الرّازق في ما يتعلّق بالضّريبةِ التّصاعُديّةِ، حيث أشادَ بقرارِ مجلس الوزراءِ بخصوصا الضّريبةِ التّصاعُديّة على أصحابِ الدّخُول المرتفعةِ، والهدف من ذلك تحقيقُ العَدَالةِ الضّريبيّةِ، والانحيازُ للفقراءِ ومحدودي الدّخل، وليس للأثرياءِ والرأسماليّين فقط[5].

وفي مَا يتعلّق بالسّياساتِ الاِقتصاديّةِ المتّبعة إبانَ فترة تولي الرّئيسِ الأسبقِ محمد مرسي، وتأثِيرها على تحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، انتقدَ إبراهيم البيومي

(1) إبراهيم العيسوي، "العدالة الاجتماعيّة في إطار تنمية مستقلة ومستدامة"، الشروق الجديد، 15 أكتوبر 2012، ص11.
(2) جودة عبد الخالق، "لقطات: التعديلات الضريبيّة والعدالة الاجتماعيّة"، الأهالي، 14 أبريل 2013، ص4.
(3) جودة عبد الخالق، "لقطات: العدالة الاجتماعيّة فريضة غائبة"، الأهالي، 2 يناير 2013، ص4.
(4) جودة عبد الخالق، "لقطات: العدالة الاجتماعيّة في عيد الفلاح"، الأهالي، 26 سبتمبر 2012، ص4.
(5) حسين عبد الرازق، "اليسار دُر: الضريبة والعدالة الاجتماعيّة"، الأهالي، 14 نوفمبر 2012، ص4.

غانم، برنامجَ الإخوانِ الاقتصاديّ، فهو رغم إدخالِه شرائحَ جديدةً، كالمرأةِ المُعيلةِ تحت مظلةِ التأميناتِ، ومُضاعفةِ قيمةِ مَا يَحصلُ عليه أصحابُ المعاشاتِ فإنّه لمْ يَمَس جوهرِ المُشكلةِ الاقتصاديّةِ/ الاجتماعيّةِ، وذلك مِن خلالِ مُواجهةِ التّوزيعِ الجائرِ للمِلكيّة في المُجتمعِ، وأصولِ الطبقةِ المُترفةِ، التي تحتكرُ النّسبةَ الغالبةَ مِن ثرواتِ المُجتمعِ[1].

ونَاقشَ الكثيرُ من الكُتّاب آليّات تحقيقِ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ في ضَوءِ النِّقاشِ حول دُستورِ مصرَ أثناءَ إعدادِه عام 2012، حيث انتقدَ نادِر فرجاني مشروعَ دُستور 2012، باعتباره أخلّ بالمساواةِ بين الرّجلِ والمرأةِ من خلال تقييد المساواةِ بينهما بأحكامِ الشّريعةِ، وليس بمبادِئِها، وهذه الأحكامُ تفتحُ البابَ لتأويلاتٍ فقهيّة، لا تُنصفَ النّساءَ ولضمانِ تحقيقِ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ في مشروعِ الدُّستورِ الجديد[2]، اقترحَ أنْ ينصّ الدُّستورُ على مسؤوليّة الدّولة عن تمتّع جميع المصريّين بعددٍ من حُقوقِ الإنسانِ الاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ، من دُون فرضِ أيّ قيودٍ على التمتُّع بهذه الحُقوقِ من شروطِ البيئةِ الكريمةِ، لتوفير الصّحةِ الجيّدةِ، والتّعليم، والتّدريبِ المستمرِ، والعملِ الجيّدِ، والسّكن اللائق[3]، ويتحقّق ذلك بتوفير حدًّ أدنى للأجر والمعاش، يتزايد حتمًا مع الأسعارِ ووضْعِ حدٍّ أقصى للدّخل، لا يتعدى من 15 إلى 20 قيمة الحدّ الأدنى للأجر، وخفض الإنفاقِ الحكوميّ غير الضروريّ لصالِح زيادةِ مُخصّصاتِ التّعليمِ، والصّحةِ، والأمن الاجتماعيّ[4].

---

(1) إبراهيم البيومي غانم، "سياسات العدالة الاجتماعيّة أين هي؟"، الأهرام، 12 نوفمبر 2012، ص9.

(2) نادر فرجاني، "مشروع دستور أفضل من المتوقع ولكن"، الأهرام، 19 نوفمبر 2012، ص9.

(3) نادر فرجاني، "العدالة الاجتماعية ومشروع الدستور"، الأهرام، 12 نوفمبر 2012، ص9.

(4) نادر فرجاني، "بدائل الاقتراض والاستجداء"، الأهرام، 1 أكتوبر 2012، ص9.

واتّفق معه وحيد عبد المجيد في نَقدِ مشروعِ الدُّستور باعتبارِه جاء خاليًا من الضماناتِ اللازمة لوضْع حدٍّ للتفاوت الاِجتماعيّ، والدّليل على ذلك، ما يتعلّق بالأجورِ، لا فارِق في هذه النُّقطةِ بين دُستور 2012، ودُستور 1971، فكلٌّ منهما كلامٌ عامّ عن حدٍّ أدنى للأجور، وحدٍّ أقصى، دُون وجودِ معاييرِ لعلاقة الأجر، بتوفيرِ مُتطلبات المعيشة، ومعالجة التفاوتِ الاِجتماعيّ[1]، مُطالبًا بتضمين الدُّستور حُقوقَ جميع فئاتِ المُجتمعِ مِن عُمالٍ وفلاحين، ومرأةٍ، وطفلٍ، وأصحابِ معاشاتٍ، والموظّفين، وغيرِهم من فئاتِ المُجتمعِ، وبغيرِ ذلك ستتصاعَدُ الاحتجاجات الاِجتماعيّة، وينتشر الاضطرابُ وعدمُ الاستقرار[2].

وانتقدَ وجدي زين الدّين غيابَ العَدَالةِ الاِجتماعيّة بعدَ عامين مِن ثورة 25 يناير 2011، رغم أنّها كانت أحد المطالب الأساسيّة التي طالبت الثّورةُ بتحقيقها، لكنْ بعدَ مرور عامَين، لا غذاءَ، ولا ملبسَ، ولا مسكنَ مناسبًا، ولا إصلاحَ سياسيًّا، أو اِقتصاديًّا[3].

واعتبرَ عباس الطرابيلي أنّ ثورة 25 يناير، ستستمرُ لتحقيق أهدافها: الخبز، والحُرّيّة، والعَدَالة الاِجتماعيّة، مثلما استمرّت ثورة 1919، خمس سنوات، لتحقيق أهدافها[4].

بينما ناقش عبد المجيد أبو شنب العلاقة بين العدالة الاجتماعية والأديان حيث أكد أن أعظم ما جاءت به الأديان هى أنها جاءت لتحقيق العدالة وهدم

---

(1) وحيد عبد المجيد، "اجتهادات: الدستور والأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة"، الأهرام، 1 يناير 2013، ص9.

(2) وحيد عبد المجيد، "اجتهادات: مصر بين الاستقرار والاضطراب"، الأهرام، 27 نوفمبر 2012، ص9.

(3) وجدي زين الدين، "حكاوي: العدالة الاجتماعيّة المفقودة"، الوفد، 1 أكتوبر 2012، ص4.

(4) عباس الطرابيلي،"هموم مصريّة: الثورة مستمرة لماذا؟"، الوفد، 27 يناير2013، ص16.

الأنظمة التى غابت عنها العدالة الاجتماعية وبالرجوع إلى تاريخ الثورات الفرنسية والأمريكية وغيرها لا نجدهما يختلفان كثيرا عما دعت إليه الأديان من تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب القدرة على إحداث التغيير وآلية لتحقيق ذلك إلا إنه من المهم أن نعرف أن مضى الوقت دون ان يشعر المواطنون بالعدالة الاجتماعية أمر فى غاية الخطورة والحقيقة أن ثورة25 يناير لم تنجح بعد فى تحقيق العدالة الاجتماعية فعلى سبيل المثال هناك تفاوت بين من يعملون فى الهيئات القضائية والاستثمار والبورصة والبنوك وبين من يعملون فى أجهزة إدارية أخرى بالدولة مع أنهم يحملون نفس الدرجة العلمية[1].

بينما أشاد قطب العربى بالخطوات التى اتخذتها مؤسسة الرئاسة على طريق تحقيق العدالة الاجتماعية حيث أعفى آلاف الفلاحين المتعثرين من ديونهم وقرر صرف علاوة اجتماعية للموظفين وأصحاب المعاشات وزيادة معاش الضمان الاجتماعى إلى 300 جنيه مع تثبيت العمالة المؤقتة وفى المقابل أصدر قرارًا بسحب 26 مليون متر من المستثمرين غير الجادين وإنشاء ديوان للمظالم يتبعه فروع فى المحافظات والهيئات الحكومية[2].

واقترح كمال الهلباوي عدّة آليّات لتحقيق العَدَالةِ الِاجتماعيّة تمثّلت في تشجيعِ الإنتاجِ والتّصديرِ، والحدّ مِن الاستهلاكِ وتخفيضِ مُعدّلات البطالة والتضخّم المرتفعة، وتعزيز عمل وأداءِ كلّ القطاعاتِ، وتشجيعِ الاستثمارات

(1) عبد المجيد أبو شنب، "العدالة الاجتماعية قبل فوات الأوان"، الحرية والعدالة، 7سبتمبر 2012، ص11.
(2) قطب العربى، "وعود الرئيس وإنجازاته الحقيقية"، الحرية والعدالة، 20 سبتمبر 2012، ص11.

والسعيّ لاستقرار السّوق، وخفض العجزِ في الموازنةِ، وهذا يتطلّب الشّفافيّة والتّصالُح مع القوى الوطنيّة والثوريّة[1].

وقد تنوّعتْ المرجعيّات التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ، خلال هذه المرحلةِ، في عرضِ مَفهُوم العَدَالةِ الاجتماعيّةِ، ما بين المرجعيّةِ الاقتصاديّةِ التي اتّضحت في "التّوزيع العادلِ للنّاتج القوميّ - الحدّين الأَدنى والأقصى للأجور - إعادة النّظر في الأسعارِ - الضّرائب التّصاعُديّة، كآليّة لتحقيق العَدَالةِ الاجتماعيّةِ - تشجيع الإنتاجِ والتصديرِ لتحقيقِ العَدَالة الاجتماعيّة - تخفيض معدّل البطالة"، ومرجعيّات دُستوريّة تمثّلت في "التّشريعات الاقتصاديّة وضرورة تفعيلها لتحقيق العَدَالةِ الاجتماعيّة لحلّ التّفاوت الطبقيّ – مُناقشة للمَفهُوم في ضَوءِ دُستور مصر 2012"، ومرجعيّات اجتماعيّة "المساواة، وانتفاء الاستغلال والتّهميش، وتوافُر الحُرّيّات، شروط اجتماعيّة أساسيّة، لتحقيق العَدَالة".

(1) كمال الهلباوي، "محاولة للفهم: ثورات الربيع العربيّ والمستقبل الغامض"، صوت الأمة، 2 يوليو 2012، ص14.

2- مَفهُومُ الدّولةِ المدنيّةِ:

كانَ مِن أبرزِ مَا طُرِحَ عَنْ مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ خلال هذا العام الذي امتدّ من يونيو 2012 إلى يونيو 2013:

- مَفهُومُ الدّولةِ المدنيّةِ وتعريفُه.

- ركائز مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ.

- شُروطُ قيام دولةٍ مدنيّةٍ.

- التّحذير مِن قيامِ دولةٍ دينيّةٍ بمصر بعد اعتلاءِ تياراتِ الإسلامِ السّياسيّ منصب رئيس الجمهوريّة.

في ضَوءِ مَا سَبَقَ نَاقَشَ الخِطابُ الصّحفيّ هذا المَفهُوم، حيث ركّز جابر عصفور في تناوُله لمَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ على تعريفِها، حيث يَرى أنّها "الدّولةُ الدّيموقراطيّةُ الحديثةُ التي تقومُ على دُستورٍ وضعيّ بشري يصوغه مُمثّلو كلّ طوائفِ الشّعبِ وتياراتِه وقواه السّياسيّةِ والإجتماعيّةِ بلا استثناءٍ أو تمييز"[1]. وذكر عدّة ركائز لها، هي المُواطنةُ وعدم التّمييز، وهو ما اتّضحَ في تعريفه لمَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ بأنّها لا تقوم على التّمييز والرّكيزةُ الثّانيةُ هي ضرورةُ احترامِ القانونِ فَسيادةُ القانونِ رُكنٌ أساسيٌّ من أركانِ الدّولةِ المدنيّةِ، والدّيموقراطيّة والتّعدُّديّة الحزبيّة، والحُريّة الحقيقيّة غير الشّكليّة، معيارٌ أساسيٌّ من معايير مدنيّةِ الدّولةِ، واحترامِ مبدأِ الفصلِ بين السُّلطات، وعدم

---

(1) جابر عصفور، "تأصيل معنى الدّولة الدنيّة (2)"، الأهرام، 3 سبتمبر 2012، ص12.

الخلط بين السّياسةِ العمليّةِ والتّأويلات الدّينيّةِ التي تُهدّد حضور الدّولةِ المدنيّةِ بما لا يَتنَاقضُ في النّهاية مع مبادئ الشّريعةِ الإسلاميّةِ، والحُريّة والقُدرة على إشاعة الثّقافةِ المدنيّةِ القائمةِ على استخدام العقلِ والحقّ في اختيارِ النّظام المدنيّ الأصلحِ لحياةِ المُجتمعاتِ، ولفتَ النّظر إلى أنّ المعيارَ في مدنيّةِ الدّولةِ ليس فقط مهنة الرّئيسِ، بل الأهمُ استعدادُ الرّئيسِ وتقبّله مبادئ الدّولةِ المدنيّةِ الحديثةِ، سواءٌ مِن حيثُ سيادة الدُّستورِ والقانونِ، أو مِن حيث التّكوينِ الفكري والسّياسيّ لوعي الرّئيسِ الذي تترسّخُ فيه أصولُ تداوُل الحُكم، والدّليلُ على ذلك شارل ديجول في فرنسا، حيث كان ذا خلفيّة عسكريّة، وأقام في بلاده دولةً مدنيّةً[1]، وكذلك مهاتير مُحمد، الرّئيسُ المُسلم، الذي نَجَحَ في تحقيقِ تقدُّم مُذهل لماليزيا، فأثبتَ للعالِم أنّ الإسلامَ السّمح المرن قادرٌ على قيادة بلاده إلى أنْ تكونَ في الصّفِ الأوّل من دُولِ العالَم المتقدّم، ما دامَ الحاكمُ قادرًا على تجديد فكرِه الدّينيّ[2].

واتّضحَ تناوُل جابر عصفور للمَفهُومِ تاريخيًّا مُنذُ سيادةِ المُواطنةِ كأهم مبادئ الدّولةِ المدنيّةِ، وهو المبدأُ الذي ساد مصرَ مُنذُ ثورة 1919، حيث رَفَعَ المصريّون شعار "الدّينُ لله، والوطنُ للجميع"، واستمر إعمالُ النّزعةِ الوطنيّة داخلِ مصر[3]، إلى أنْ تَصَاعَدَ دَورُ تيّارات الإسلامِ السّياسيّ مع تحالُف السّادات معهم، ممّا أدّى إلى خلخلة مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ، رغم تخلّي السادات عن الإخوان في آخر عهده[4]، وفي الدّولةِ الدّينيّةِ يتلازَم الاستبدادُ والتّعصُبُ الدّينيّ،

---

(1) جابر عصفور، "الدّولة المدنيّة والعسكر"، الأهرام، 10 سبتمبر 2012، ص10.

(2) جابر عصفور، "نموذج لدولة مدنيّة إسلاميّة"، الأهرام، 8 أكتوبر 2012، ص10.

(3) جابر عصفور، "الدّولة المدنيّة والخصوصيّة الوطنيّة"، الأهرام، 24 سبتمبر 2012، ص10.

(4) جابر عصفور، "الدّولة المدنيّة في زمن السادات"، الأهرام، 1 أكتوبر 2012، ص10.

فالدّولة الدّينيّة هي الوجه الآخر لدّولةِ الاستبدادِ والفسادِ[1]، بعكسِ الدّولةِ المدنيّةِ يكونُ العقلُ والحُرّيّة في الاختيارِ أساسَ كل شيء[2].

واتّضحت المرجعيّةُ الليبراليّةُ أيضًا في تناول جابر عصفور لمَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ، فركّز على أنّ اِقتصاد السّوق الحرّة أساسٌ رئيسيٌّ من أُسس الدّولة المدنيّة، مع عدم إغفال وجود دَور للدّولةِ، سواءٌ في الرّعايةِ الصّحيّةِ، أو الاِجتماعيّة، أو التّعليم[3].

وأضافَ صلاح سالم إلى هذه الرّكائز ضرورةَ أنْ تكونَ الأُمّة مصدرَ السُّلطات[4]، ودَافَعَ عَنْ السّلطة المدنيّة، فالسّلطة هنا اختيارٌ بشريٌّ، ومن يختارُها يتحمّل تبعات اختيارِه، وبالتّالي فهي قابلةٌ للعزل من دُون الخشية في الوقوعِ في الإثم، كما أنّها لا تُسيء إلى الشّريعةِ حتى لو أساء النّاسُ الاختيارَ، حيث يَبقَى الإسلامُ بريئًا من اختياراتنا، وأخطاؤنا لا تخضع للمقدس[5].

بينما رأى إكرام لمعي أنّ الدّولةَ المدنيّةَ تقومُ على عدّة عناصرِ: الحُريّة، والمساواة، واحترام حُقوقِ الإنسانِ، والفصل بين الدّينِ والدّولةِ، وتبنيّ البُعد التنمويّ[6]. وللوصولِ إلى دولة مدنيّة، دعا إلى توحيد العشائر والهويات، والعمل

---

(1) جابر عصفور، "تلازم الاستبداد والتطرّف الدينيّ"، الأهرام، 6 فبراير 2013، ص9.

(2) جابر عصفور، "للتنوير والدّولة المدنيّة"، الأهرام، 12 يونيو 2013، ص10.

(3) جابر عصفور، "وصفة تقدّم الدّولة المدنيّة"، الأهرام، 15 أكتوبر 2012، ص10.

(4) صلاح سالم، "عن المرجعيّة الأخلاقيّة للدولة المدنيّة"، الأهرام، 19 مايو 2013، ص10.

(5) صلاح سالم، "عن الدين الشامل والدّولة المدنيّة"، الأهرام، 12 مايو 2013، ص 10.

(6) إكرام لمعي، "بناء الدّولة الحديثة في إطار الحراك العربيّ"، الشروق الجديد، 18 مايو 2013، ص16.

على تحقيقِ أهدافٍ قوميّةٍ، لا أهداف عشائريّة أو قبليّة، ويربط هذا بحُكمِ الإخوان، حيث يَدعُوهم إلى توحيد المُجتمعِ، لا تفريقه إلى عشائر[1].

وأضاف أحمد عبد المعطي حجازي إلى جانب ارتكاز الدّولةِ المدنيّةِ على سيادةِ القانونِ والمُواطنةِ، ركنًا آخر يتمثّل في علمانيّةِ الممارسة السّياسيّة، بمعنى فصلِ الدّينِ عَنْ الدّولةِ، ولا يعني ذلك الفصلَ بين الدّين والدّنيا، فالدّينُ زادٌ روحيّ نحتاجُ إليه في حياتنا العامّة، التي نُنظّمها بالسّياسة[2]، فالأمّة تكون مصدرَ السُّلطاتِ، والقانونُ يكونُ قانونًا وضعيًا، فالقانونُ يخضعُ للمقاييس الأخلاقيّةِ، والعمليّة التي تتطوّر عبرَ الزّمن، أمّا الشّريعةُ الإسلاميّةُ عندما تكون مرجعيّة للدّولةِ تكونُ دولةً دينيّةً، لأنّ الدّولةَ تتحدّد طبيعتُها بالقوانينِ التي تحكمُها[3]، والرابطةُ في الدّولةِ المدنيّةِ للوطن، وليس للدّين[4]، وربط بين ما حَدَثَ في اللّجنة التأسيسيّةِ لصياغة دُستور 2012، وغياب الدّولةِ المدنيّةِ، لأنّ أعضاءَ اللّجنةِ وأغلبُهم من تيّار الإسلامِ السّياسيّ ينحازون إلى المرجعيّةِ الدّينيّةِ[5].

واتّفق معه مكرم محمد أحمد، في خطورةِ تيّاراتِ الإسلامِ السّياسيّ على الدّولةِ المدنيّةِ، مع رغبتهم في إرساءِ دعائِم دولةٍ تقومُ على التّمييز الدّينيّ، فلا يعني مُجرّد انتقالِ السّلطة من سُلطةِ المجلس العسكريّ، إلى رئيس مدنيّ إقامةَ دولةٍ مدنية لأنّ للدّولة المدنيّة شرطًا يتمثّل في الالتزامِ الكاملِ بحُرّيّة الرأيّ

---

(1) إكرام لمعي، "كيف تتحول العشائر إلى دولة والعكس؟"، الشروق الجديد، 23 مارس 2013، ص12.

(2) أحمد عبد المعطي حجازي، "متى صارت الدّولة مدنيّة وكيف؟"، الأهرام، 26 سبتمبر 2012، ص10.

(3) أحمد عبد المعطي حجازي، "مدنيّة أم علمانيّة أم ديمقراطيّة؟"، الأهرام، 3 أكتوبر 2012، ص10.

(4) أحمد عبد المعطي حجازي، "تناقش ونختار ونعارض أم نسمع ونطيع؟"، الأهرام، 19 سبتمبر 2012، ص10.

(5) أحمد عبد المعطي حجازي، "لجنة الأشقياء الثانيّة"، الأهرام، 11 يوليو 2012، ص12.

والتّعبير، وطالب بإلغاء عُقوبةِ الحَبسِ في قضايا النّشر، وإنهاءِ سطوة السُّلطتين التّشريعيّةِ والتنفيذيّة، على حُرّيّة الرّأي، والكلمة[1].

ودعا إلى الامتناعِ عن تحصين أيٍّ مِن قرارات السُّلطتين، التنفيذيّة والتّشريعيّة، من الطّعن على صحتها أمام المحاكِم المُختصة، لأنّها قراراتٌ تصدر مِن بشرٍ، تحتمل الخطأ والصّواب، مع وجودِ دُستورٍ تكتبه كلُّ أطيافُ الأمّةِ يصون الحُرّيّاتِ العامّةِ والخاصّةِ، ويحمي حُقوقَ المُواطنةِ[2].

وحذّر وجدي زين الدّين من القضايا المتعلّقة بحُرّيّة الرأيّ والتّعبير، وفرضْ غرامات على الصّحفِ قد تعجَز عَنْ سدادِها، بالإضافةِ إلى الموادّ المُتعلّقة بالمُواطنةِ، كل هذا وصفه بـ"مسمار في نعش الدّولةِ المدنيّة"[3].

وقد ارتبطَ بطرح مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّة مَفهُومُ الدّولةِ الدّينيّةِ، حيث إنّه تم عرضُ هذا المَفهُوم بشكل كبير بالخطابِ الصّحفيّ المصريّ، خصوصًا بعد تصدُّر التّيار الدّينيّ المشهدَ، وفوز أحد مرشّحيه بمنصب رئاسة الجمهوريّة، فطرح الكثيرُ من الكُتّاب والمُفكّرين تحذيراتهم من الانزلاق بمصر إلى دَولةٍ دينيّةٍ على طريقةِ ولاية الفقيه بإيران، وكانَ مِن أبرزِ هؤلاءِ الكُتّاب الدّكتور عبد المنعم سعيد، حيث حذّر في مقالين من سيطرة الإسلاميّين على الجمعيّة التّأسيسيّة للدُّستورِ، وحرصهم على المرجعيّة الدّينيّة، بما يُمثّل ذلك من خُطورةٍ على الدّولةِ المدنيّة[4].

(1) مكرم محمد أحمد، "نقطة نور: قرار صحيح ولكن"، الأهرام، 26 أغسطس 2012، ص10.
(2) مكرم محمد أحمد، "نقطة نور: هل قامت الدّولة المدنيّة؟"، الأهرام، 19 أغسطس 2012، ص10.
(3) وجدي زين الدين، "حكاوي: فخ في الدستور الجديد"، الوفد، 30 سبتمبر 2012، ص10.
(4) عبد المنعم سعيد، "من القاهرة: الدّولة الدينيّة"، الأهرام، 11 ديسمبر 2012، ص9.
- عبد المنعم سعيد، «من القاهرة: الدّولة الدينيّة مرة أخرى»، الأهرام، 12 ديسمبر 2012، ص9.

وتساءل علاء عُريبي مبررًا التخوّف من سيناريو الدّولةِ الدّينيّةِ بأنّ مَن يُنادون بمثل هذه الدّولة، كيف سيكون تصوّرهم لشكلِ الدّولةِ ونظامِها وحكومتها، ودُستورِها، وقوانينها، ورؤيتهم لغيرِ المُسلمين، فهُم ليس لديهم تصوّرٌ كاملٌ للتّجربة، وبالتالي شكل الحكومة سيكونُ أقربَ إلى لجنة الفتوى[1]، وهو التوجّه نفسُه الذي طرحه سمير كرم مُحذّرًا من سيطرة الإخوانِ المُسلمين على السّلطةِ والانزلاقِ بمصرَ إلى دولةٍ دينيّةٍ[2].

ودعتْ فريدة النّقاش الجميعَ إلى التوحُّدِ وإعلاءِ الهويّة المصريّة فوقَ كلّ اعتبارٍ، وعدم الانقسام، لأنّ الانصهارَ في الهويّةِ المصريّة، وإعلاءِ قيمِ المُواطنةِ التي ترتكزُ عليها الدّولةُ المدنيّةُ يؤدّي إلى تحقيقِ الصّالح العامّ(3).

وهكذا اتّفقت معظم الكتاباتِ الصّحفيّةِ لصُحفٍ مُختلفة في هذه المرحلة على أنّ الدّولةَ المدنيّةَ تعني الفَصلَ بين الدّينِ والدّولةِ، وأنّ البّشرّ يضعون دُستورَهم وقوانينهم، بناءً على تَجاربَ بشريّة تخضعُ للتّعديل والتّغيير، بينما الدّينُ مُقدّس لا يخضعُ للتّعديلِ والتّغييرِ، وظهر التّحذيرُ من سيناريو الدّولة الدّينيّة، وما تمثله المرجعيّةُ الدّينيّةُ من خطورةٍ على المُواطنةِ والتّعدُّديّة.

---

(1) علاء عريبي، "رؤى: هويّة الدّولة ومرجعيّتها"، الوفد، 16 يوليو 2012، ص5.

(2) سمير كرم، "السلطة الإخوانيّة فاشيّة بطبعها "، الشروق الجديد، 3 أكتوبر 2012، ص11.

(3) فريدة النقاش، "قضيّة للمناقشة: مصراويّة لا إخوان ولا سلفيّة"، الأهالي، 12 ديسمبر 2012، ص 9.

وتركّزت المرجعيّاتُ التي استند إليها كُتّابُ صُحف الدّراسةِ في هذه المرحلة في المرجعيّةِ السّياسيّةِ، التي تمثّلت في "شروط قيامِ دولةٍ مدنيّةٍ، مثل الدّيموقراطيّةِ، والمُواطنةِ، واحترامِ القانونِ، والفصلِ بين السُّلطات، وعدم الخلط بين السّياسةِ العمليّةِ والتأويلاتِ الدّينيّةِ، وإشاعةِ ثقافةِ المُجتمعِ المدنيّ، القائمةِ على التعايُش بين الجميعِ والأمةُ مصدرُ السُّلطاتِ، واحترامِ الحُرّيّةِ وحُقوقِ الإنسانِ، إلى جانب التّحذيرِ من الانزلاقِ لدولةٍ دينيّةٍ نتيجةً لوصول تيّارات الإسلامِ السّياسيّ إلى الحُكم، وخطورة التّعدّي على حُريّة الرأيّ، وقضايا النّشر على الدّولة المدنيّة"، كَمَا ظهرتْ المرجعيّات الأيديولوجيّة الليبراليّة في "دعم اقتصادِ السّوقِ الحرّة، لقيامِ دولةٍ مدنيّةٍ".

3- مَفهُومُ المُواطنةِ:

كانَ مِن أبرزِ مَا طُرِحَ عَنْ مَفهُومِ المُواطنةِ خلال هذا العام، الذي امتدّ من يونيو 2012 إلى يونيو 2013، **ما يلي:**

- المُواطنةُ كآليّة لمُواجهة التّوتّرات الدّينيّة.

- قراءةٌ لَمفهُومِ المُواطنةِ في ضَوءِ دُستورِ مصرَ 2012.

- خُطورةُ رغبةِ تيّارات الإسلامِ السّياسيّ في الاستئثار بجميع السُّلطات في مصر، ودَورُ ذلك في غيابِ المُواطنةِ والمُساواة.

وَفي ضَوءِ مَا سَبَقَ، نَاقَش الخِطابُ الصّحفيّ المَفهُومَ، حيث طرح جابر عصفور مَفهُومَ المُواطنةِ باعتباره آليّة لمواجهة التّوتُّرات الدّينيّة والتّمييز ضد

المسيحيّين[1]، بل وبعض الفئاتِ مِن المُسلمينَ داخل المُجتمعِ المصريّ، كالشّيعة مثلاً[2]. ولمواجهة ذلك، اقترحَ تفعيلَ قيمة المُواطنةِ، بمعنى أنْ تكونَ الرّابطةُ للوطن قبل الانتماءِ إلى العقيدة، وهذا المَفهُوم يضربُ بجُذوره في المُجتمعِ المصريّ منذ ثورة 1919، عندما رَفَعَ المصريّون "الهلال مع الصليب" لتتجسّد قيمةُ المُواطنةُ في شعار ثورة 1919 "الدّينُ لله، والوطنُ للجميع"[3].

ورأى أنّ قصر تيّارات الإسلامِ السّياسيّ، الإسلامَ على نفسها، يُؤدّي إلى سيادة التّمييز ضد مُختَلف فئات المُجتمعِ(4). وهكذا، فإنّ الكاتب جابر عصفور يظلّ على مَفهُومِه للمُواطنةِ في المرحلةِ السّابقةِ (مرحلة تولي المجلسِ الأعلى للقوات المسلحة حُكمَ مِصر).

وقدّم الكثيرُ مِن الكُتّاب قراءةً لمَفهُومِ المُواطنةِ، في ضَوء دُستورِ مصر 2012، حيث طالب وجدي زين الدّين، بتفعيل مبدأِ المُواطنةِ في دُستورِ مصرَ الجديد، بحيثُ يكون جميع المُواطنين متساوون أمام القانونِ، لهم الحُقوقُ نفسها، وعليهم الواجباتُ نفسها، دون أيّ تمييز لأيّ سبب[5].

وَفي ضَوءِ مُنَاقشةِ الموادّ المُتعلّقةِ بالمُواطنةِ في مشرُوع الدُّستورِ، طالب إبراهيم البيومي غانم بعدم إنتاجِ المادّةِ التي تنصُّ على عَدَم جوازِ قيام أحزابٍ على أساس دينيّ، والأدقّ عدم جواز إقامة الأحزابِ على أساس التّفرقة بسبب الدّين، بمَا يُؤدّي إلى عدم إقصاءِ أي مُواطن أو حرمانه من الانتسابِ إلى الحزبِ

---

(1) جابر عصفور، "التّمييز ضد المسيحيين"، الأهرام، 17 أبريل 2013، ص12.

(2) جابر عصفور، "عن الوطن وحلم التقدّم الضائع"، الأهرام، 19 يونيو 2013، ص10.

(3) جابر عصفور، "أعياد للمسيّحيين والمسلمين أيضًا"، الأهرام، 2 يناير 2013، ص9.

(4) جابر عصفور، "التّمييز ضد المسلمين واختلاف القراء"، الأهرام، 8 مايو 2013، ص12.

(5) وجدي زين الدين، "حكاوي: تفعيل مبدأ المواطنة"، الوفد، 6 يوليو 2012، ص4.

بسبب دينِهِ بهذهِ الصّيغة يكون النصُّ مُتّسقًا مع هويّة الشّعبِ المصريّ، وحَافِظًا لمبدأ المُواطنةِ التي تفرضُ المساواةَ بين المصريّين كافة[1].

وركّز طه عبد العليم في تناوُله لمفهُومِ المُواطنةِ، على ضرورةِ تعزيزِ الرّابطةِ للوطنِ قبل الرّابطةِ للعقيدة، وفي ضَوءِ هذا، انتقدَ مُحاولة الإخوانِ الاستئثارَ بالسّلطة مُنذُ التّعديلات الدُّستوريّة التي أُجريت في 19 مارس 2011، وحشدِهم للتّصويتِ على أساسٍ دينيّ[2].

وأخيرًا، مُحاولةُ فرْضِ دُستورٍ لا يُعبّر عن التّوافُق بين جميعِ فِئات المُجتمع وطوائفه، بسبب غلبة تيّارات الإسلامِ السّياسيّ على اللّجنةِ التأسيسيّة لصياغته وإعداده، وللوصولِ إلى دُستور يُعزّز قيمَ المُواطنةِ ولمّ شملِ جميعِ فِئات المُجتمعِ[3]، يقترحُ إقامَةَ حُوارٍ وطنيّ شامِل بين جميع فئاتِ المُجتمعِ وطوائِفه[4].

بينمَا اقترحَ وائل قنديل على الأحزابِ المصريّة التّمثيلَ العادِل للمصريّين جميعًا، مسلمين وأقباطًا، بما يضمن وجودَ كفاءات من المُسلمين والمسيحيّين، حتى نصل في النّهاية إلى برلمانٍ مُتوازِن يُحقّق المُواطنةَ والمساواةَ للجميع وعدم التّمييز لأيّ فئة[5].

(1) إبراهيم البيومي غانم، "إلى رئيس الجمعيّة التأسيسيّة للدّستور"، الأهرام، 8 يوليو 2012، ص10.

(2) طه عبد العليم، "أزمة مشروع التمكين"، الأهرام، 31 مارس 2013، ص10.

(3) طه عبد العليم، "الرّهان على الاستقرار السياسيّ"، الأهرام، 23 ديسمبر 2012، ص10.

(4) طه عبد العليم، "المسكوت عنه في نبذ العنف"، الأهرام، 3 فبراير 2013، ص10.

(5) وائل قنديل، "مرور الكرام: إلى كل مسيحي في مصر"، الشروق الجديد، 7 يناير 2013، ص4.

ويتّضحُ من العرضِ السّابق أنّ مَفهُومَ المُواطنةِ توسّع في هذه المرحلة، باعتبارِهِ آليّةً لمواجهةِ التّمييز الدّينيّ، والمحافظة على حُقوقِ الأقلّيّات داخل المُجتمعِ المصريّ، ليس المسيحيّين فقط، بل مِن الشّيعةِ أيضًا والتركيز على طرح مفهوم المواطنة فى ضوء دستور مصر.

وقد تركّزت المرجعيّات التي استندَ إليها كُتّابُ صُحف الدّراسة في طرح وتناوُل مَفهُوم المُواطنةِ في المرجعيّة السّياسيّة من حيثِ الرّابطةِ للوطن قبل الدّين، فرض الإسلاميّين دُستورًا لا يُعبّر عن توافُق وطنيّ، والمرجعيّة التاريخيّة تمثّلت في ارتباطِ المُواطنةِ في مصر منذ ثورة 1919، ورفع شعار الهلالِ مع الصليبِ.

4- مَفهُومُ اللّيبراليّة:

طَرَحَ كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ مَفهُومَ اللّيبراليّة مِنْ منظورِ شرحِ معنَاها ومُرتَكزاتِها وتَقييمِ التّجربةِ اللّيبراليّة بمصرَ.

يَرَى عبد الفتّاح نصير أنّ اللّيبراليّة تعني سياسيًّا الحُكمَ الدّيمُوقراطيّ القائمَ على الانتخابِ العامّ للسُّلطةِ التّشريعيّة، ورقابةِ هذه السُّلطةِ بدورها على السُّلطةِ التّنفيذيّة، واستقلاليّةِ السُّلطةِ القضائيّة، وضَمَانِ حُقُوقِ الإنسان، وتداوُل السُّلطةِ بين القوى السّياسيّة المُتنافِسةِ وفقًا لِمَا يَرَاه النّاخِبُون، واقتصاديًّا تعني الإعلاءَ مِن المُبادَرةِ الفرديّةِ وتشجيعِ المُستَثمِرين، بِمَا يخدِمُ الاقتصادَ الوطنيّ في النّهايّة، أمّا على الصّعيدِ الثّقافيّ فترتبطُ بالعقلانيّةِ والعلمانيّة[1]، وظهرَ تاريخُ

(1) عبد الفتاح نصير، "كأنها تعيش فى الوقت الضائع"، الوفد، 2 يوليو2012، ص10.

اللّيبراليّةِ بمصرَ في أعقابِ الحملةِ الفرنسيّةِ، واتّصالِ المصريّين بالحضارةِ الأوروبيّة، وكانَ أوّلُ ظهورٍ ليبراليّ حقيقيّ في مصرَ، بظُهورِ حزبِ الأمّة، بزعامة أحمد لُطفي السيد عام 1907، وأسهمَتْ ثورة 1919 في نَقلِ قيم اللّيبراليّةِ إلى الشّارعِ مِن مُواطنةٍ وحُكمٍ نيابيّ وسيادةِ الدُستُورِ والقانونِ، كما جسّدَ طلعت حرب معنى الرّأسماليّة الوطنيّة[1]، ورغم ارتكازِ النّظامِ النّاصريّ على إلغاءِ الأحزابِ وإشاعة قيم الاشتراكيّة، فقد مهّدتْ الطّريقَ لظُهورِ اللّيبراليّةِ بالمُجتمَعِ المصريّ مرةً أُخرَى مِن خِلالِ الاتّساعِ الشّديدِ للطّبقةِ الوُسطى، بفعلِ الحِراكِ الاجتماعيّ الواسِعِ وتوسيعِ فُرصِ التّعليم بعدَ نَشرِ مجانيّةِ التّعليم[2].

ونَاقَشتْ هالة مُصطفى مفهومَ اللّيبراليّة بشرحِ مُرتكَزَاتها مِن إعلاءِ قيمِ الحُرّيّة والتّنويرِ والعقلانيّة، والاعتمادِ على التّعايُش السّلميّ، ومِن المُمكِن توظيفِ هذه السّمات في دولةٍ تنعم بالدّيمُوقراطيّة والحُرّيّات مع استيعابِ جميعِ الطّوائِف، مثلَ التّجربةِ المَاليزيّة دُونَ الانزلاقِ لاستخدامِ الشّعاراتِ الدّينيّةِ والمساجِدِ كمنابرِ سياسيّةٍ[3].

واعتبرتْ أنّ الظّهُورَ الوحيدَ الفعليّ للتّجربةِ اللّيبراليّة بنجاحٍ في مصرَ تمثّل في الحقبةِ اللّيبراليّةِ الأُولى خِلال الفترةِ مِن أواخرِ القرنِ التّاسِعِ عَشَر وحتى الأربعيناتِ مِن القرنِ العشرين، قادتها شخصيّاتٌ فكريّةٌ، مثل طه حُسين، وأحمد لُطفي السّيد، ومحمد حسين هيكل، وقاسم أمين، وغيرهم، أمّا بعدَ 1952 دَخَلت مصرُ في مرحلةٍ مِن التّيّارات القوميّة، ولمْ يتبَقَ مِن مظاهرِ اللّيبراليّة إلا الدُستُورُ والمواطنةُ، وأصواتٌ تُنادي بحُرّيّةِ الإبداعِ، أمّا الآنَ،

---

(1) عبد الفتاح نصير، "واقع الأمر"، الوفد، 9 يوليو2012، ص10.

(2) عبد الفتاح نصير، "حقيقة ينبغى التسليم بها"، الوفد، 16 يوليو2012، ص10.

(3) هالة مصطفى، "الاسلاميون والسلطة"، الأهرام، 19 يناير2013، ص10.

فالتّجربةُ اللّيبراليّةُ ليست كما يجب، بِفِعلِ اختلافِ المناخِ السّياسيّ والاجتماعيّ والثّقافيّ، وغيابِ القياداتِ الفكريّةِ القادرةِ على إحداثِ الوعي في الشّارع بمبادئ اللّيبراليّة، والأحزابُ صغيرةٌ وغير مُتجانِسةٌ، وحزبُ الوفدِ الجديدِ ليس هو الوفدُ القديمُ ذو التّوجُه الليبراليّ الواضح[1].

وتنوّعت المرجعيّاتُ التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ في طرحِ وتناوُل مفهومِ الليبراليّة في المرجعيّةِ السّياسيّة، لبيان مُرتكزاتِ اللّيبراليّةِ مِن حُرّيّاتٍ وتداوُل للسُّلطةِ واستقلاليّةِ السُّلطةِ القضائيّةِ وحُقُوقِ الإنسان والحُكمِ الدّيمُوقراطيّ، ومرجعيّة تاريخيّة تمثّلتْ في تاريخِ اللّيبراليّة، مُنذُ الفترةِ الحزبيّةِ الأُولى إلى جانبِ الظُّهور المهمّ لها في مُفكّرين، مثل أحمد لُطفي السّيد، وتأسيسه حزبَ الأمّة.

5- مَفهُومُ الدّيمُوقراطيّة:

نَاقَش كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ مَفهُومَ الدّيمُوقراطيّة في هذه المرحلةِ، باعتبارِ أنّ تفويضَ الشّعبِ للحَاكِم ليس سُلطةً مُطلقةً وإنّما يُمكِن مُحاسَبتُه وإلزامُه، كَمَا أنّ حُكمَ الشّعبِ بنظامِ الأغلبيّةِ قد يتحوّل إلى استبدادٍ ما لم يصاحبُه التزامٌ ومسؤوليّةٌ.

يَرَى مجدي حلمي أنّ كثيرًا مِنَ الفُقهاءِ السّياسيّين يعتبرونَ مَفهُومَ الدّيمُوقراطيّةِ ومفهُومَ الشّورى وجهين لعُملةٍ واحدةٍ، وكلاهُما نظامٌ سياسيٌّ واجتماعيٌّ واقتصاديٌّ، لأنّه حتّى تفويض الحاكمِ في الإسلامِ ليس مُطلقًا، وإنّما تجُوزُ مُحاسبتُه، ورَبَطَ هذا برغبةِ أعضاءِ الجمعيّةِ التّأسيسيّة لكتابةِ الدُستُور

---

(1) هالة مصطفى، "فشل الليبرالية أم فشل الليبراليين؟"، الأهرام، 27 ابريل2013، ص10.

باستبدالِ لفظِ الدّيمُوقراطيّة بلفظ الشّورى بِاعتبارِ الشّورى نظامًا اِجتماعيًّا والدّيمُوقراطيّة نظامًا سياسيًّا فقط، وهذا غيرُ صحيح[1].

بينما حلّل حازم الببلاوي مفهومَ الدّيمُوقراطيّة مِن منظورٍ تاريخيّ لبيانِ فِكرةِ حُكمِ الشّعب، حيثُ بَدَأتْ هذه الفكرةُ في اليُونان قديمًا، لكنّ حُكم الأغلبيّة كانَ مُستبدًّا لحرمانِه العبيدَ والمرأةَ مِن حقّهم في المشاركةِ بإدارةِ شُؤون بلادِهم وتطوّر مفهومُ الدّيمُوقراطيّة في القرنِ السّابعِ عشر على يدّ الفيلسوف الإنجليزي هوبز الذي رَبَطَ حُكم الشّعبِ بكفالةِ الحُقُوقِ والحُرّيّات الأساسيّة للأفرادِ. ووفقًا لهذا، لا يجُوزُ استفتاءُ مجلسِ الشّعبِ باعتبارِهِ مُمثّلًا للشّعبِ برفضِ أحكامِ القضاءِ، لأنّ القضاءَ يُطبّق الدُستُورَ والقانونَ الذي هو بدوره حمايةٌ لحُقُوقِ الأفرادِ وحُرّيّاتهم[2]، فالمطلوبُ إذًا حُكم الأغلبيّةِ المسؤولةِ التي تحترمُ الحُقُوقَ والحُرّيّات، وتعتمدُ على الكفاءةِ والخبرةِ، وليس على الثّقةِ والطّاعة[3].

وقد تركّزتْ المرجعيّاتُ التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ في طرحِ وتناوُل مفهومِ الدّيمُوقراطيّة في المرجعيّةِ السّياسيّةِ لنقاشِ المفهومِ في ضَوءِ لجنةِ صِياغةِ الدُّستُورِ وجوهر الدّيمُوقراطيّة المُشاركة الشّعبيّة والمحاسبة، ومرجعيّة تاريخيّة لبيان التّطوّر التاريخيّ لفَكرة حُكم الشّعبِ منذ عهد اليونان.

---

(1) مجدى حلمى، "الشورى والديمقراطية وجهل التأسيسية"، الوفد، 26 يوليو2012، ص4.

(2) حازم الببلاى، "الحقوق والحريات الدستورية تعلو على الاستفتاء"، الأهرام، 27 أغسطس2012، ص11.

(3) حازم الببلاوى، "الأغلبية مسئولية وليست امتيازا"، الأهرام، 17 ديسمبر2012، ص10.

6- مَفهُومُ العدالةِ الاِنتقاليّة:

كَانَ مِن أبرزِ مَا طُرِح عَنْ مفهومِ العدالةِ الاِنتقاليّة بخطابِ صُحفِ الدّراسةِ خِلال عامِ تولِّيّ الإخوان المسلمين الحُكمَ في مصرَ **ما يلي:**

- معنَى العدالةِ الاِنتقاليّة.

- شُرُوطُ إنجاحِ إجراءِ عدالةٍ في الفتراتِ الاِنتقاليّة.

- ضرورةُ إصدارِ مَشْرُوعِ قانونٍ للعدالةِ الاِنتقاليّةِ لضمانِ نجاحِ تحقيقها.

وفي ضَوءِ مَا سَبَقَ، نَاقَشَ الخِطابُ الصّحفيّ المفهومَ، حيثُ طرحَ عادل ماجد معنى المفهومِ على أنّه "عدالةُ فترةِ الإنتقالِ مِن الثّورةِ إلى الاستقرارِ، وترمي أساسًا إلى الاِنتقالِ بالمُجتمَعِ مِن مرحلةِ الاستبدادِ إلى الدّيمُوقراطيّة، وهي ذاتُ صلةٍ وثيقةٍ بالمُصالحةِ الوطنيّة"[1]. وذَكَرَ خمسةَ مُرتَكَزَاتٍ لها هي معرفةُ الحقيقةِ والمحاسبةِ والقصاصِ وتعويضِ الضّحايا والتّطهيرِ والإصلاحِ المؤسّسيّ والمُصالحةِ، ويطالبُ باستحداثِ قوانينَ تُنَاسِبُ مُحاكماتِ رُموزِ نِظامِ "مبارك"، حيث تتمّ مُحاسَبةُ كلُّ أطرافِ الجريمةِ، وليس القائد أو الرئيس والمنفّذ فقط[2].

(1) عادل ماجد، "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية"، الأهرام، 8 ديسمبر2012، ص9.

(2) عادل ماجد، "القضاء والعدالة الانتقالية"، الأهرام، 27 أكتوبر2012، ص10.

بينما طرحَ حسين عبد الرّازق تعريفَه للعدالةِ الإنتقاليّةِ على أنّها "مجموعةٌ مِن الأساليبِ التي يُمكِن للدّولِ استخدامَها لُمعالجةِ انتهاكاتِ حُقُوقِ الإنسانِ السّابقةِ، وتشتملُ على إجراءاتٍ قضائيّةٍ وغيرِ قضائيّةٍ وإصلاحِ نظامٍ قانونيّ مُهترِئ وبناءِ نظامِ حُكمٍ ديمُوقراطيّ"[1].

وطَالَبَ وحيد عبد المجيد بإصدارِ مشروعِ قانونِ العدالةِ الإنتقاليّةِ لحَسْمِ ملفاتِ قضايا الشُّهداءِ والُمصابين، ممّا يُسهمُ في إنهاءِ حالةِ الاستقطابِ في الُمجتَمَعِ[2]، ويضمنُ معالجةَ قضايا انتهاكاتِ حُقُوقِ الإنسانِ بمَا يمنعُ تكرارها مَعَ تعويضِ ضحاياها أدبيًّا، وليس فقط ماليًّا[3].

وقد لخّصَ مجدي حلمي مَا تقدّم بأنّ ضياعَ فُرصَةِ إصدارِ قانونٍ للعدالةِ الإنتقاليّةِ واستردادِ الأموالِ المَنهُوبةِ لأنّ الفُرصَةَ المُنَاسِبَةَ كانتْ بعدَ الثّورةِ مُباشرةً، لكن بعد وضعِ دُستُورٍ جديدٍ، وبعدَ وضعِ الرّئيسِ إعلانًا دُستُوريًّا حصّن فيه قراراته مِنَ الطّعنِ عليها، وفي ظلّ عَدَم وُجودِ شخصّياتٍ قانونيّةٍ مُحايدةٍ لِتشكيلِ لِجانِ الحقيقةِ والُمصَارحةِ في ظلّ حالةِ الاستقطابِ، أصبح إصدارُ قانونٍ للعدالةِ الإنتقاليّةِ مُضيّعًا للوقتِ[4].

---

(3) حسين عبد الرازق، "العدالة الانتقالية فى مصر"، الأهالى، 16 يناير2013، ص7.

(2) وحيد عبد المجيد، "اجتهادات: خريطة طريق جديدة"، الأهرام، 25 مارس2013، ص12.

(3) وحيد عبد المجيد، "اجتهادات: العدالة الانتقالية"، الأهرام، 22 ابريل 2013، ص12.

(4) مجدى حلمى، "العدالة الانتقالية الفرصة الضائعة"، الوفد، 11 ابريل 2013، ص6.

وقد تركّزتْ المرجعيّات التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ في طرحِ وتناوُل مفهومِ العدالةِ الإنتقاليّةِ في المرجعيّةِ الحُقُوقيّة، باعتبارِها آليّةً لمُعالَجةِ انتهاكاتِ حُقُوقِ الإنسانِ والمرجعيّةِ القانونيّةِ مِن مُنَاقشةِ إصدارِ قانونِ العدالةِ الإنتقاليّةِ.

7 – مفهومُ العلمانيّةِ:

تمثّلتْ الأُطرُوحات التي تضمّنَها الخِطابُ الصّحفيّ في عَرْضِ مفهومِ العلمانيّةِ **خِلالَ هذه المرحلةِ فيما يلي:**

- مَعنَى العلمانيّةِ.

- علاقةُ العلمانيّةِ بالأديانِ.

وتبيّنَ مِن مَسحِ المقالاتِ المُتعلّقةِ بمفهومِ العلمانيّةِ في هذه المرحلةِ، ظهورُ تباينٍ في عرضِ مفهومِ العلمانيّةِ بين كُتّاب الصُّحفِ المُختلفةِ، فمنهُم مَنْ رَأَى أنّها تحريرُ الإرادةِ الإنسانيّةِ مِن سيطرةِ الدّين، وأنّها تُقصي الدّينَ، وتُعلي مِن سيطرةِ القيمِ المَادّيّة على القيمِ الرّوحيّة، بينما يَرَى آخرون أنّها تعني فصلَ الدّين عَنْ الدّولةِ، وليس عَنْ الحياةِ، **وهو مَا سيتمّ توضيحُه كَمَا يلي:**

فَسّرَ محمود إسماعيل علاقةَ العلمانيّةَ بالإسلام، فيقول: "الإسلامُ كعقيدةٍ وشريعةٍ وحضارةٍ لا يُصادِرُ على العلمانيّة، بل يتبنّاها ويُدافعُ عنها، فعقيدةُ الإسلامِ أُنزلتْ للعالَمين، ولم تُصادِر على الأديانِ السّماويّة، بل اعتبرتْ الإيمانَ بِهَا مِن شُروطِ الإسلامِ، بمَا يُؤكّد المبدأَ العلمانيّ الذي يُؤكّد حُرّيّةَ الاعتقادِ وإذا كانتْ علمانيّةُ الغربِ كرّمت الإنسانَ، فالإسلامُ كرّمه حين ميّزه على كلّ المخلوقاتِ بعمارةِ الأرضِ، وإذا كانتْ علمانيّةُ الغربِ دَعَت إلى فصلِ الدّينِ عَنْ الدّولةِ، فهذا هو مَا دَعَا إليه الإسلامُ حينَ ميّز بين عالَم الغيبِ وعالَم المُلك"[1].

وميّزَ صلاح سالم بين مُستَويين مِن العلمانيّة: الأوّلُ العلمانيّةُ السياسيّةُ التي تقومُ على تحريرِ الإرادة الإنسانيّةِ مِن أيّ سيطرةٍ عليها بِاسمِ الله أو بِاسمِ الدّين، وهذا شرطٌ لا بُدّ مِن توافُره في أيّ مُجتَمَع ديمُوقراطيّ، أمّا المُستوى الثّانيّ مِنَ العلمانيّة فيُخاطِبُ الكيانَ الإنسانيّ ذاته، بهدفِ فكّ الارتباطِ بينه وبين مُقدّسه أو إلهِه، بحيث تتقلّصُ أهمّيّتُه ككيان روحيّ، ممّا يُؤدّي إلى تراجُع القيمِ الرّوحيّة أمامَ القيمِ الماديّة[2].

بينما اعتبرَ بدر محمد بدر أنّ العلمانيّة تعني فصلَ الدّينِ عَن الدّولةِ، بمَا يُؤدّي إلى إقصاءِ الدّين الإسلاميّ، أو تهميشِه مِن دوائرِ التّأثيرِ المُباشِر في حياةِ النّاسِ الاجتماعيّة والثّقافيّة والتّربويّة والاقتصاديّة[3].

---

(1) محمود اسماعيل، "علمانية الاسلام (2)"، الأهالي، 1 أغسطس 2012، ص8.

(2) صلاح سالم، "نعم لعلمنة السياسة لا لعلمنة الوجود"، الأهرام، 30 ديسمبر2012، ص10.

(3) بدر محمد بدر، "صراع بين مشروعين"، الأهرام، 24 مارس2013، ص10.

وهى نفس وجهة نظر محمد كمال الذى أبرز دلائل غربة العلمانية عن الكيان الإسلامى أنها لا تشيد بنيانها على ركائز طبيعية من حركة المجتمع المسلم والعربى لكنها تكافح لتحرفه وتجرفه عن ركائز بنيانه الأصيل حتى تستطيع تركيب المحتوى العلمانى قسرًا على الجسد الإسلامى ولهدم الهوية تتبع ركيزتين وهما التنصل من اللغة العربية وهدم ركيزة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ومواجهة هذة الظاهرة تكون من خلال الأخذ بالنهج القرآنى لمحاربة هذة الانحرافات وتعليمه للأجيال الجديدة[1].

وشرح سليمان صالح مفهوم العلمانية معتبرا أنها كمصلح هى ترجمة غير صحيحة لكلمةSecularism وهى لا صلة لها بالعلم والعالم ولكنه مصطلح يعنى نفى الدين وإبعاده عن الحياة والسياسة والاقتصاد وحصاره داخل المساجد والكنائس حيث يقتصر دوره فقط على العبادة وتصل بعض الدول المتطرفة فى علمانياتها إلى حظر كل ما يشير للهوية الدينية كالحجاب أو الآذان والعلمانية تشمل الليبرالية الرأسمالية كما تشمل الشيوعية حيث يرى كارل ماركس أن الدين أفيون الشعوب فى مجال الثقافة ترتبط العلمانية بتوجيه الإنسان على أكبر قدر من المتعة واللذة والمنفعة باعتبار ان حياته قصيرة ويتم الترويج لهذا المفهوم فى الأفلام والمسلسلات وأمريكا تريد فرض العلمانية على الدول الإسلامية حتى لا يستخدم الدين لمقاومة الهيمنة والاستغلال او يستخدم لتحقيق نهضة هذة الدول وتقدمها تلك هى العلمانية التى تريد القوى التى تدعى انها مدنية فرضها علينا كهوية للدولة المصرية ومن أجل ذلك ينسحبون

(1) محمد كمال، "ركائز العلمانية"، الحرية والعدالة، 30 سبتمبر 2012، ص11.

من الجمعيةالتأسيسية ويؤكدون أنهم سيرفضون الدستور حتى لو وافقت عيله أغلبية الشعب[1].

بينما اعتبر حماد كامل أن العلمانية فى بلادنا هى إقصاء لأحكام الشريعة الإسلامية ثم هى ترحيب بكل شريعة أرضية سواها فالعلمانيون يخلطون الأوراق بين الحكم الدينى ونظام الحكم فى الدولة المدنية المسلمة التى ترجع فى دستورها إلى الإسلام وشريعته ويستكمل مؤكدًا إن نظام الحكم فى الإسلام مدنى دستورى والحاكم فى الإسلام مدنى يرجع إلى دستور مواده من الشريعة ألم يناقش الرسول الصحابة ونزل على رأيهم فى بعض الأحيان وحدث هذا أيضا فى عهد الخلفاء الراشدين[2].

واتفق معه محمد عبد الباسط الذى طرح مفهوم العلمانية باعتباره أداة لإقصاء الدين ولإعلاء من القيم المادية على حساب القيم الروحية وهى قيم غريبة عن المجتمع الإسلامى[3].

بينما طرحَ سلامة عبد الهادي مفهومَ العلمانيّةِ مِن منظورِ الدّفاعِ عَنها، بِاعتبارِ أنّها قائمةٌ على إعمالِ العِلمِ مِن خِلالِ التّخصُّص العلميّ، الذي يُفرّقُ بين عملِ رِجالِ السّياسةِ وعملِ رِجالِ الدّين، وهذا لا يَتعارَضُ مع الإسلامِ، حيثُ قال الرّسولُ، صلى الله عليه وسلم "أنتُم أعلمُ بشُؤون دُنياكم"[4].

---

(1) سليمان صالح، "إنهم يريدونها علمانية فأين الديمقراطية؟"، الحرية والعدالة، 19 ديسمبر 2012، ص11.

(2) حماد كامل، "دعاة العلمانية فى بلادنا"، الحرية والعدالة، 3 فبراير 2013، ص11.

(3) محمد عبد الباسط، "الحضارة الانسانية بين الإسلام والعلمانية"، الحرية والعدالة، 18 ابريل 2013، ص11.

(4) سلامة عبد الهادى، "العلم والعلمانية"، الوفد، 24 فبراير2012، ص10.

فيما اعتبرَ فهمي هُويدي أنّ استنساخَ تجربةِ الخلافةِ أمرٌ غيرُ واردٍ في عصرِنا لاختلافِ الظُّروفِ وطبيعةِ المُجتَمَعِ، كَمَا أنّ تطبيقَ العلمانيّةِ أمرٌ يصعُبُ في بلدٍ يغلُبُ عليه التديُّن كمصر[1].

ويتّضحُ ممّا سَبَقَ، أنّ العلمانيّةَ بمعنى إعلاءِ العِلم والتّفرقةِ بين عملِ رجالِ السّياسةِ ورجالِ الدّين، لا تَتعارَض مع الإسلامِ، وتطبيقُ العلمانيّةِ بمصرَ أمرٌ اختلفَ عليه كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ.

وقد تركّزت المرجعيّات التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ في طرحِ وتناوُل مفهومِ العلمانيّةِ في المرجعيّة الدينيّة "الإسلامُ أُنزل للعالمين – تحريرُ الإرادةِ الإنسانيّةِ مِنَ السّيطرةِ عليها باسمِ الدّين – إقصاءُ الدّينِ أو تهميشه – جوهرُ العلمانيّةِ الحديثُ الشّريف أنتُم أعلمُ بشؤون دُنياكم".

8 – مَفهُومُ الإشتراكيّة:

طرَحَ كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ مَفهُومَ الإشتراكيّةِ في هذه المرحلةِ مِن منظورِ الدّعوةِ إلى نموذجٍ إشتراكيّ يُنَاسِبُ العصرَ **ومُتطلبَاتِه كَمَا يلي:**

يَدعو مُصطفى كامل السيد إلى نموذجٍ جديد يستفيدُ مِن التّجربةِ الإشتراكيّةِ مع عدمِ إغفالِ مزايا الرّأسماليّةِ مِن خِلالِ الاعترافِ بحُقُوقِ العُمّالِ وتوفيرِ بيئةِ عملٍ مُنَاسبةٍ، وتنظيمٍ نقابيٍّ مُستقِل، ولا مركزيّةٍ في الإدارةِ، مع الاستفادةِ مِنَ

(1) فهمي هويدى، "لا هى خلافة أو علمانية"، الشروق الجديد، 8 يوليو2012، ص20.

النّظامِ الدّيمُوقراطيّ في عَقْدِ انتخاباتٍ حُرّةٍ دوريّةٍ، وعَدَم إعلانِ العداءِ للمُعتقداتِ الدّينيّةِ[1].

بينما طرَحَ سمير كرم، مفهُومَ الاِشتراكيّةِ مِن منظورِ غيابِ الاهتمامِ بهِ في المُجتَمَعاتِ العربيّة، وأرجعَ ذلك إلى رغبةِ الدُّول الغربيّة، وفي مُقدّمتها الولاياتُ المتحدةُ في السّيطرةِ على العالَمِ العربيّ وثرواته، فرغم أنّها تُنَادي بالدّيمُوقراطيّة، فإنّها فعليًّا تدعمُ النُّظمَ المُستبَدةَ القمعيّةَ، رغم تدريسِ الاِشتراكيّةِ بجامعاتِ أُوروبا والولاياتِ المتحدةِ، في إطارِ ارتباطِهما بالدّيمُوقراطيّة، إلا أنّ ذلك غائبٌ عَنْ العالَمِ العربيّ[2].

فيما طرح مُختار شعيب وجهة نظره أنّه يُمكِن الاستفادةُ مِن مزايا النّمُوذج الليبراليّ مِن حيث كفالته للحُرّيّات، ودُستُورٍ يُراعي حُقُوقَ المواطنةِ، وكذلك الاستفادةُ مِن النموذجِ الاِشتراكيّ بتبني إصلاحاتٍ اِجتماعيّةٍ واقتصاديّةٍ وسياسيّةٍ، بشرطِ تدخُّل الدّولةِ لتحقيقِ عدالةِ توزيعِ النّاتجِ القوميّ، والاستفادةِ مِن كونِ مصرَ دولةً مُسلمةً ينبغي الوفاقُ بينَ النّماذج الثّلاثة، بالتوافُق حول القضايا الوطنيّة، وإعطاءِ أولويّة لبناءِ أجهزةِ الأمنِ، ووضعِ برنامجٍ لتنشيطِ الاقتصادِ الوطنيّ، وإخراجِهِ مِن مُشكلاته[3].

---

(1) مصطفي كامل السيد، "هل تصبح الاشتراكية أمل المستقبل فى مصر؟"، الشروق الجديد، 18 مارس2013، ص13.

(2) سمير كرم، "الاشتراكية تسترد ألقها والوطن العربى يجد حليفا فى الاشتراكيين الغربيين"، الأهالى، 10ابريل2013، ص2.

(3) مختار شعيب، "سيناريوهات المستقبل"، الأهرام، 9 يناير2013، ص9.

وقد تركّزتْ المرجعيّاتُ التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ في طرحِ وتناوُل مفهومِ الإشتراكيّةِ فى المرجعية الاقتصادية لبيانِ ارتباطِ الإشتراكيّةِ بعدالةِ توزيعِ النّاتجِ القوميّ وحُقُوقِ العمّالِ، ومنظورٍ سياسيّ لبيانِ ارتباطِ الإشتراكيّةِ بالدّيمُوقراطيّةِ.

ويتّضحُ مِنَ العرضِ السّابق ارتباطُ تناوُل الخطابِ الصّحفي بالأحداثِ والقضايا، التي شهدَها المُجتَمَعُ المصريّ في هذه المرحلةِ مِثلَ مُنَاقشةُ مفاهيمِ الدّولةِ المدنيّةِ، وما يرتبطُ بقضايا هويّة الدّولةِ ومرجعيّتها، والمواطنةِ وطرحِها، ومُنَاقشتُها، باعتبارِها مطالب لا بُدّ مِن وضعِها بعينِ الاعتبارِ أثناءَ كِتابةِ دُستُورِ مصرَ 2012 أيضًا، كما انعكسَ الاستقطابُ الحادُّ بين قوى المُجتَمَعِ في الخِلافِ على هويّةِ الدّولةِ ومَدَى إمكانيّة تطبيقِ المنهجِ العلمانيّ في مصرَ مِن عَدَمِه، حيثُ سَاقَ أنصارُ كلّ فريقٍ مِن الكُتّابِ المؤيّدين للفكرِ العلمانيّ، أو رفضِه.

المبحث الثالث: المفاهيمُ السّياسيّةِ والاِجتماعيّةِ في الخِطابِ الصّحفيّ خلال الفترة من يوليو 2013 إلى يونيو 2014:

جدول(3)

يوضح معدل ظهور المفاهيم السياسية والاجتماعية

بالخطاب الصحفى المصرى فى الفترة من 3 يوليو 2013 حتى 30 يونيو 2014

الصحيفة / المفهوم	الأهرام	الوفد	الأهالى	الشروق	صوت الأمة	الإجمالى
العدالة الاجتماعية	25	11	4	9	0	49
الدولة المدنية	15	0	6	1	0	22
القوة الناعمة	6	0	1	0	0	7

1- مَفهُومُ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ:

كانَ مِن أبرزِ مَا طُرح عَنْ هذا المَفهُومِ خلال هذا العام الذي امتدّ من يوليو 2013 إلى يونيو 2014 **ما يلي:**

- أبعادُ وجوانبُ مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّة.

- ضرورةُ وضْعِ تحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّة، كمطلبٍ أساسيٍّ عند رسمِ سياسةِ الإنفاقِ العامّ.

- العَدَالةُ الضّريبيّةُ آليّةٌ مهمّةٌ من آليّات تحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّة.

وَفي ضَوءِ مَا سَبَقَ، نَاقَشَ الخِطابُ الصّحفيّ مَفهُومَ العَدَالةِ الاِجتماعيّة، حيث تنوّعت زوايا عرضِ وطرحِ مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّة خلال هذه المرحلة، ما بين عدم اختزالِ المَفهُومِ في المساواةِ **وطرحِ آليّات تحقيقِ العدلِ بين جميعِ فئاتِ المُجتمعِ كَمَا يلي:**

عدّد جلال أمين أبعادَ مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّة من منظورٍ اِقتصاديٍّ مثل ارتباطها بحجمِ الإنفاقِ الحقيقيّ، والمُستويات الحقيقيّة للدُّخُول، وارتباطها بالقضاء على البطالة، ومن ثمّ لا يمكن اختزالُ مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّة في نِسبة المساواةِ، أو عدم المساواة[1]. وطالب أيضًا بتحديدِ ذلك المَفهُومِ، في ضَوءِ مُتطلباتِ العصرِ، لأنّه لا يُمكن أن تعني المَفهُومَ نفسَه الذي كانت تعنيه مُنذُ نصفَ القرنِ في الحقبةِ النّاصريّة مثلاً[2].

وطالبَ وجدي زين الدّين بضرورةِ وضْعِ المسؤولينَ العَدَالةَ الاِجتماعيّة هدفًا رئيسيًّا أمامهم، من خلال التّوزيعِ العادلِ للثّروةِ وتوفيرِ مُتطلباتِ الحياةِ الكريمةِ لكل مُواطنٍ، وعدم زيادةِ أسعارِ السّلعِ والخدماتِ[3].

واتّفق أيمن رفعت المحجوب في ضرورةِ إعادةِ رسمِ سياسةِ الإنفاقِ العامّ، وتحقيقِ العَدَالةِ الضّريبيّة، كآليّة لتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّة[4]، ويُمكن للوصولِ إلى تلك الأهدافِ الاستنادُ إلى نموذجٍ اِقتصاديٍّ مُختلَط يستند إلى الدّولةِ وإلى قطاعِ الأعمالِ العامّ، وإلى القطاعِ الخاصّ بما يُؤدي إلى إعادةِ توزيعِ الدّخل القوميّ بين

(1) جلال أمين، "معضلة العدالة الاجتماعيّة"، الشروق الجديد، 18 مارس 2014، ص14.
(2) جلال أمين، "زيادة الثروة أم حُسن توزيعها؟"، الشروق الجديد، 11 مارس 2014، ص14.
(3) وجدي زين الدين، "حكاوي: محلب والعدالة الاجتماعيّة"، الوفد، 5 مارس 2014، ص4.
(4) أيمن رفعت المحجوب، "البحث عن ثمار الثورة"، الأهرام، 17 نوفمبر 2013، ص11.

مُختلف الفئاتِ الاِجتماعيّةِ بما يُمكن في النّهاية من تحقيقِ العَدَالةِ بين مُختلفِ فئات المُجتمعِ وقطاعاتِ الإنتاجِ من زراعةٍ وصناعةٍ وخدماتٍ[1]، وصولًا إلى تحقيقِ الأهدافِ الاِجتماعيّةِ المرجوّة من ثورة 25 يناير، التي استهدفتْ بشكلٍ أساسيّ تحقيقَ العَدَالةِ الاِجتماعيّة وحمايةَ حُقوقِ كلِّ فئاتِ المُجتمع[2].

ونَاقَشَ عصام رفعت المَفهُومَ مُركّزًا على ضرورةِ إصلاحِ النّظام الضّريبيّ وضمانِ تحصيلِ المُتأخّراتِ الضّريبيّةِ التي تصلُ إلى 100 مليار جنيه، بهدفِ الوُصُولِ إلى نظامٍ ضريبيٍّ عادِلٍ يُحقّق العَدَالةَ الاِجتماعيّةَ[3].

بينما نَاقَشَ سمير مُرقس مَفهُومَ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ في ضَوءِ دُستورِ مصرَ 2014، حيث طَرَحَ المَفهُومَ، مُؤكّدًا ضرورةِ إنصافِ الفئاتِ المُهمّشةِ لأنّ الدُّستورَ يُحدّد هوية الدّولةِ ونظامَها الاِقتصاديّ مع مراعاةِ أصحابِ الاحتياجاتِ الخاصّة من مُعاقين وسكانِ المناطقِ غير المؤهّلة أو أصحابِ المعاشاتِ لأنّ التّهميشَ يُنتج ظواهرَ اِجتماعيّةً سلبيّةً كأطفال الشّوارع[4]، فلا بُدّ مِن إعادةِ النّظر في السّياسةِ العامّةِ للدّولةِ، ومُراعاةِ آليّات تحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، ليتم تفعيلُها، ولا مانعَ مِن تدخُّل الدّولةِ لحمايةِ الطّبقاتِ الفقيرةِ، فهذا لا يتعارَض مع اِقتصادِ السّوقِ الحرة[5]، فلا بُدّ مِن وضعِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ كأولويّة عندَ مُناقشةِ السّياسةِ العامّة للدّولة وربطِ ذلك بخُطة التنميّة[6]، والأخذِ بمنهجِ عدم التّمييزِ، والمساواةِ، بما يكفل حُقوقَ كلِّ أفرادِ المُجتمعِ، دُون تمييزٍ أو تهميشٍ، وكفالة المساواةِ

---

(1) أيمن رفعت المحجوب، "لماذا لم تتدخّل الدّولة بعد؟"، الأهرام، 22 فبراير 2014، ص10.

(2) أيمن رفعت المحجوب، "أعياد الثورة وموسم الحصاد"، الأهرام، 25 يناير 2014، ص10.

(3) عصام رفعت، "ضريبة الأغنياء وإنقاذ وطن"، الأهرام، 20 مارس 2014، ص10.

(4) سمير مُرقس، "المهمّشون والمنسيون دستوريًا"، الأهرام، 1 أكتوبر 2013، ص11.

(5) سمير مُرقس، "لا معنى لدستور بدون فلسفة حاكمة له"، الأهرام، 22 أكتوبر2013، ص11.

(6) سمير مُرقس، "الرعاية الاجتماعية دستوريًا"، الأهرام، 17 سبتمبر 2013، ص11.

والتّغلُّب على مثالبِ النّظام الليبراليّ، حيث تُركز الثروات في يد القلّة مِن المُستثمرين، على حسابِ باقي طبقاتِ الشّعب[1].

واقترحَ أيضا تفعيلَ مَا سمّاه سياسةَ الحمايةِ الاِجتماعيّةِ من خلال دراسةِ خريطة طبقاتِ المُجتمع، بما تتضمّنه من طبقاتٍ وشرائحِ وفئاتٍ، ودراسة التّغيُّرات داخل كل فئة على مدى زمنيّ مُحدّد، وخريطةٍ سُكانيّة تعكسُ التّوزيعَ السُّكاني، وسمات التّشكيل السُّكاني العمريّة والتعليميّة والصّحية والمهنيّة، وخريطة تعكسُ أثر التّحوّلات المُجتمعيّة التي تعرض لها الوطن على مدى زمنيّ مُحدّد، حيث يتمّ دراسةُ أثرِ التّصنيع والتّحضُّر على الوطن، والمُجتمعاتِ العشوائيّة، على العلاقاتِ والأحوالِ الاِجتماعيّة، بما يُؤدي إلى رَسم سياساتٍ اِجتماعيّةٍ تؤكد تمكين المُواطنين وحمايةِ حُقوقِهم داخلَ المُجتمع[2]، فسياسةُ الحمايةِ الاِجتماعيّةِ ترتكز على تأمينِ مصادرِ الحياةِ الأساسيّةِ ودمج كل المُواطنينَ في العمليّةِ التنمويّةِ ومُراعاةِ البُعدِ الاِجتماعيّ في السّياسات الحكوميّة والسّياسات الاِقتصاديّة التي تُراعي البعدَ الاِجتماعيّ، من تشغيلٍ وتوظيفٍ وتسعيرٍ ودعمٍ وخيارات الإنتاجِ والنّظام الضّريبيّ، بما لا يُؤثّر على الفقراء والمهمّشين[3]، فسياسةُ الحمايةِ الاِجتماعيّةِ تتضمّن الكثيرَ من العناصر: عنصرٌ يتبنّى الدّفاعَ عن حُقوق المُواطنين بشكل عامّ، أو الفئاتِ النّوعيّة بشكلٍ خاصّ من خلال المزايا التي تُقدّمها الدّولةُ، مثل الصّندوقِ الاِجتماعيّ، أو بنوك التّعاون، وعنصرٌ تأمينيّ، مثل دعم المُسنّين، وأصحابِ المعاشات، وعنصرٌ

---

(1) سمير مُرقس، "السياسات الاجتماعيّة بين منهجين"، الأهرام، 6 مايو 2014، ص11.

(2) سمير مُرقس، "السياسات وشروط توافر البعد الاجتماعيّ"، الأهرام، 29 أبريل 2014، ص11.

(3) سمير مُرقس، "سياسات الحمايّة الاجتماعيّة"، الأهرام، 22 أبريل 2014، ص11.

تنظيميّ من خلال دعم المُواطنين في تنظيمِ أنفُسِهم بروابط واتّحادات للتّعبير عن مشكلاتهم، وعرضها بطريقة منظمة[1].

وحلّ مقوّمات دولة الحمايةِ الاِجتماعيّة، من تأمين مصادر الحياة، من مياهٍ نظيفةٍ، وكهرباءٍ، وغازٍ، ودمجِ المُواطنين في عمليّة تنميّةٍ شاملةٍ، وتأمين حاجات إنسانيّة للمُواطنين، في إطار المساواةِ بين الجميع[2]، ومن المطلوبِ أيضًا تبنّي سياساتٍ عادِلة في ما يتعلّق بالشّبابِ في شتّى المجالاتِ، وتمكينهم بحضورهم في شتّى المواقعِ والالتزامِ بتوفير فرصٍ مُتساويّةٍ لهم في التّعليمِ، والرّعايةِ الصّحيّة، والعمل[3].

وقد تركّزت المرجعيّاتُ التي استند إليها كُتّابُ صُحف الدّراسة خلال هذه المرحلة بشكلٍ أساسيّ في المرجعيّة الاِقتصاديّة التي تمثّلت في (ضرورةِ إعادةِ رسمِ سياسةِ الإنفاقِ العامّ لتحقيق العَدَالةِ الاِجتماعيّة - العَدَالةِ الضّريبيّةِ) والقضاءِ على البطالةِ كشرط أساسيّ من شروط تحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّة.

2- مفهُومُ الدّولةِ المدنيّةِ:

تركّز ما طُرِحَ عن مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ في الخطاب الصّحفيّ خلال هذه المرحلةِ في تحديدِ شروطِ قيامِ دولةٍ مدنيّةٍ وتفصيلها، مع بيانِ ضرورةِ نَصّ الدُّستورِ على دَولةٍ مدنيّةٍ.

---

(1) سمير مُرقس، "الشبكة الوطنيّة للحمايّة الاجتماعيّة"، الأهرام، 15 أبريل 2014، ص11.

(2) سمير مُرقس، "مقومات دولة الحماية الاجتماعيّة للمواطن"، الأهرام، 8 أبريل 2014، ص11.

(3) سمير مُرقس، "ساحات حرة وسياسات عادلة"، الأهرام، 11 فبراير 2014، ص11.

يرى جابر عصفور أنّ الدّولةَ المدنيّةَ هي الدّولةُ التي يحكُمُها دُستورٌ ذو مرجعيّةٍ بشريّةٍ وقوانين محقّقة لمبادئه على مستويات المُمارسةِ العمليّةِ لحياةِ النّاس في تفاصيلها المتنوّعة، بما يهدفُ إلى تحقيقِ المصالح العادلة لكل المُواطنين بلا استثناء[1]، وهي دولةُ مؤسّساتٍ تقومُ على الفصلِ بين السُّلطاتِ، ودولةٌ ديمُوقراطيّةٌ تقومُ على الإختلاف والتّعدُّديّة[2]، ودولةٌ قائمةٌ على المُواطنةِ والعَدَالةِ الإجتماعيّةِ، لا تميزَ فيها لأيّ سبب[3]، وطالب بترجمة تلك المبادىء التى تنص على مدنية الدولة فى الدستور بحيث يؤكد على المواطنة والمساواة بين الجميع دون أى تمييز[4].

وركّز على ضرورةِ الفَصلِ بين الدّينِ والدّولةِ كشرط أساسيّ من شروط قيام دولةٍ مدنيّةٍ حديثةٍ[5]. ودلّل على ذلك بتجربةِ الإسلامِ السّياسيّ في حُكمِ مصرَ وفشلها في إقامة دولةٍ مدنيّةٍ بسبب تديين السّياسةِ وتسييس الدّين كما أن فكرهم قائم على مبدأ الحاكمية لله فى حين أن دستور الدولة المدنية دستور ذو طبيعة بشرية وتغيب لديهم فكرة المواطنة حيث الانتماء لدين لا للوطن[6]، فسيادة الفكر المتطرف وتديين السياسة أتى على حساب الدولة المدنية[7]، والمنهج المتبع لدى الاخوان المسلمين هو نفسه المتبع لدى السلفيين من حيث رفض فكرة الدولة المدنية والنظرة الدونية للمسيحيين وغياب فكرة المواطنة[8].

---

(1) جابر عصفور، "التباس حول مفهوم الدّولة المدنيّة"، الأهرام، 9 أكتوبر 2013، ص10.
(2) جابر عصفور، "هوية مصر"، الأهرام، 30 أكتوبر 2013، ص10.
(3) جابر عصفور، "وأخيرًا حكومتها مدنيّة"، الأهرام، 18 ديسمبر2013، ص10.
(4) جابر عصفور، "مدنية يا لجنة الدستور"، الأهرام، 20 نوفمبر 2013، ص10.
(5) جابر عصفور، "لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين"، الأهرام، 25 سبتمبر 2013، ص10.
(6) جابر عصفور، "التأسلم والدّولة المدنيّة"، الأهرام، 23 أكتوبر 2013، ص10.
(7) جابر عصفور، "أنا مسلم أنت كافر"، الأهرام، 16 أكتوبر 2013، ص10.
(8) جابر عصفور، "السلفية والمسيحيون"، الأهرام، 27 نوفمبر 2013، ص10.

وطالبَ حسين عبد الرّازق بضرورة نصّ الدُّستور على مدنيّةِ الدّولةِ بما يُحقّق الحُرّيّةَ والمساواةَ لكل المُواطنين[1].

وقد تركّزت المرجعيّات التي استند إليها كُتّابُ صُحف الدّراسةِ في طرحِ وتناوُل مَفهُوم الدّولة المدنيّة في المرجعيّة الدُّستوريّة، لبيان ضرورة ارتكازِ الدّولة المدنيّةِ على دُستورٍ يُقرّ بالمُواطنةِ.

3- مفهوم القوة الناعمة:

كانتْ فكرةُ استخدامِ الثقافةِ كآليّة للحدّ مِن الفكرِ المُتطرّف أبرزَ مَا طُرح عن هذا المَفهُوم خلال هذا العام التالى على ثورة 2013/6/30.

اقترحَ سمير مُرقس توظيفَ القُوّة النّاعِمة والصّلبة معًا في إطار ما أُطلق عليه القُوّة الذكيّة، حيث تُفيد القُوّة الصّلبة لإقناع البعض قسرًا، بينما توظّف القُوّة النّاعِمة كآليّة لإقناعِ الآخرين بالثّقافة وترويجِ القيم والنّماذجِ التي تُعبّر عن الثّقافة الوطنيّة[2].

(1) حسين عبد الرازق، "لليسار دُر: الأقباط"، الأهالي، 20 نوفمبر 2013، ص9.

(2) سمير مرقس،"ست مهام ضروريّة للتقدم"، الأهرام، 25 مارس 2014، ص11.

كما ربطَ مُرسي عطا الله بين استخدامِ كلّ عناصرِ القُوّة النّاعِمة مِن ثقافةٍ وفنٍ وفكرٍ وإعلامٍ رشيدٍ وخطابٍ دينيٍّ مستنير، وبين قُدرة الدّولة في القضاءِ على التطرّف والأفكارِ المُتشدّدة[1].

وقد تركّزت المرجعيّات التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ في طرح وتناوُل مَفهُومِ القُوّة النّاعِمة في المرجعيّة الإنسانيّة لبيان دَورِ القُوّة النّاعِمة في الإقناعِ، ومرجعيّةٍ سياسيّةٍ لبيانِ دَور القُوّة النّاعِمة في القضاءِ على التطرّف.

(1) مرسي عطا الله، "كل يوم: صوت الكلمة وصوت الرصاص"، الأهرام، 27 فبراير 2014، ص10.

المبحث الرابع: المفاهيمُ السّياسيّةُ والاِجتماعيّةُ التي تناوَلها الخطابُ الصّحفيّ خلال الفترةِ الرّئاسيّةِ الأُولى للرّئيس عبد الفتاحِ السيسيّ من يونيو 2014 الي ديسمبر 2017:

جدول (4)
معدل ظهور المفاهيم السياسية والاجتماعية
بالخطاب الصحفى المصرى فى الفترة الرئاسية الأولى
للرئيس عبد الفتاح السيسى (يونيو 2014- ديسمبر 2017)

المفهوم / صحيفة	الأهرام	الوفد	الأهالى	الشروق الجديد	صوت الامة	الاجمالى
العدالة الاجتماعية	112	45	9	18	3	187
المواطنة	36	10	1	8	0	55
القوة الناعمة	22	8	3	4	0	37
الدولة المدنية	14	6	0	3	0	23
العدالة الانتقالية	6	7	0	1	0	14
العلمانية	11	1	1	1	0	14

1- مَفهُومُ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ:

كانَ مِن أبرزِ مَا طُرِحَ عن مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ خلال هذه السنوات التي استمرّت من يونيو 2014 إلى ديسمبر 2017، **ما يلي:**

- تعريفُ مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ.

- العَدَالةُ الاِجتماعيّةُ في الإسلامِ.

- العَدَالةُ الضّريبيّةُ وإصلاحُ النّظام الضّريبيّ كآليّة مهمّة لتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ.

- آليّاتٌ وإجراءاتٌ اتّخذتها الدّولةُ لتحقيقِ العَدَالةِ الاجتماعيّة.

- المُطالبةُ بتفعيل موادّ دُستورِ مصر 2014، التي تضمَن تحقيقَ عدالةٍ اجتماعيّةٍ، باستكمالِها بإصدارِ البرلمانِ قوانين تضمَنُ ذلك.

وفي ضَوءِ مَا سَبَقَ، نَاقَشَ الخِطابُ الصّحفيّ ذلك المَفهُوم، حيث اتّضح عدمُ إختلاف مَفهُومِ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ في هذه المرحلة عنه في مراحل سابقة، إذ عرّفه بهاء الدّين أبو شقة بأنّه "نظامٌ إجتماعيٌ إقتصاديّ يهدف إلى تذليل وإزالةِ الفوارقِ الاجتماعيّة بين النّاس، وإعادةِ توزيعِ الدّخلِ القوميّ، وتكافُؤ الفرصِ بين الجميعِ بلا استثناءٍ، وتشمل عدالةً إقتصاديّةً، ومساواةً، لضمان حصولِ الجميعِ على فُرصٍ مُتكافئة، ممّا يُساعِد على قيام مُجتمعٍ يتمتّع بالسّلامِ والإخاء والمحبة"[1].

وحلّل مَفهُومَ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ مِن عدَالةٍ سياسيّةٍ، أيّ نظامٍ سياسيّ عادِل، وعدالةٍ إقتصاديّةٍ، أيّ التوزيعِ العادلِ للثرواتِ ووجودِ نظامٍ إقتصاديّ يُركّز على العدْلِ في العملِ والحُقوقِ، وتوافر مُتطلباتِ المعيشةِ للجميع دُون تمييز، والجانب القانوني والحُقوقي حيث تتجلّى العَدَالةُ الاجتماعيّةُ في وجودِ قوانين تُنظّم الحُقوقَ والواجباتِ للأفرادِ والمُجتمعِ ووجودِ احترامٍ حقيقيّ لآدميّةِ وكرامةِ الإنسانِ. ودينيًّا أشار القرآنُ إلى مُختلف أنواعِ العَدَالةِ ما يقرُب من ثلاثين مرةً، والعَدَالةُ الاجتماعيّةُ بالتحديدِ نالت أكثرَ من نِصف الآيات التي تتحدّث عن العدل[2].

(1) بهاء الدين أبو شقة، "عدل وعدالة: الفقراء في البيئة الإسلاميّة"، الوفد، 26 يوليو 2014، ص9.

(2) بهاء الدين أبو شقة، "صورة العدالة الاجتماعيّة"، الوفد، 14 يونيو 2016، ص9.

ووفقًا لهذا المَفهُومِ، يبرُز دورُ الإسلامِ في دَعمِ قِيمِ المساواةِ والعَدَالةِ مِن خلالِ الأساليبِ التي كَفلها، لتحقيقِ ذلك من زكاةٍ وصدقاتٍ والوقفِ الخيريِّ، بالإضافةِ إلى فرضِه ضريبةً ثابتةً على أموالِ الأغنياءِ، بحيث يكونُ للفقراءِ حصةٌ ثابتةٌ في أموالِ الأغنياءِ[1]، إلى جانب الحثّ على صِلةِ الأرحامِ والتّكافُلِ الاجتماعيّ[2]، بالإضافةِ إلى كفالته حياةً كريمةً لكلّ المُجتمعِ مِن خلالِ صُندوقِ الحُقوقِ الشرعيّةِ وكفالةِ قيمَ العَدَالةِ لكلّ المخلوقات[3]، وليس الإنسانُ وحده، فالابتعادِ عن الدّين سببٌ رئيسيٌّ في غياب العَدَالة[4]، فالعَدَالةُ الاجتماعيّةُ في الإسلامِ شاملةٌ لكل نواحي الحياةِ، ولا تنحازُ إلى طرفٍ على حساب الآخر[5].

كَمَا طالبَ في تناوُله لهذا المَفهُومِ أيضًا بثورة تشريعيّةٍ من خلال حثّ البرلمانِ على تحقيقِ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ[6]، من خلال إصدارِ قوانين مُكمّلةً للدُّستور في ما يتعلّق بالعَدَالةِ الاجتماعيّةِ، وتحقيقِ الحياةِ الكريمةِ للمُواطنين، وتفعيل مَا وردَ في الدُّستورِ مِن موادّ تُحقّق التكافلَ الاجتماعيّ[7]، ولذلك لا بُدّ من استكمال ما نَصّ عليه الدُّستورُ من موادّ لتحقيقِ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ بنُصوصٍ تشريعيّةٍ مُكمّلةٍ لتفعيل هذه المواد[8]، ووفقًا لهذا فإنّ تفعيلَ موادّ الدُّستورِ من خلال الموادّ التّشريعيّة المكمّلة يضمنُ توفيرَ حياةٍ كريمةٍ تؤمّن لغير القادرين على إعالةِ أنفسِهم وأسرهم، وفي حالات العجزِ عن العملِ والشيخوخةِ والبطالةِ[9].

---

(1) بهاء الدين أبو شقة، "عدل وعدالة: علاج الفقر في الإسلام (29)"، الوفد، 27 يوليو 2014، ص9.

(2) بهاء الدين أبو شقة، "عدل وعدالة: أساليب تحقيق العدالة الاجتماعيّة"، الوفد، 25 يوليو 2014، ص9.

(3) بهاء الدين أبو شقة، "عدل وعدالة: التكافل الاجتماعي وعدالة توزيع الثروة (30)"، الوفد، 28 يوليو 2014، ص9.

(4) بهاء الدين أبو شقة، "العدالة على الأرض"، الوفد، 28 يونيو 2016، ص9.

(5) بهاء الدين أبو شقة، "الأزهر: العدالة واجبة"، الوفد، 29 يونيو 2016، ص9.

(6) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدل: الحياة الكريمة في الثورة التشريعيّة"، الوفد، 22 أكتوبر 2015، ص5.

(7) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدل: نصوص تشريعيّة للتضامُن الاجتماعيّ"، الوفد، 13 نوفمبر 2015، ص5.

(8) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدل: الحياة الكريمة للناس"، الوفد، 18 فبراير2016، ص5.

(9) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدل: الحياة الكريمة مدخل للقضاء على الفساد"، الوفد، 3 مايو 2016، ص4.

كما تضمَنُ هذه المواد تأمينَ حُقوقِ المرأةِ وتوفيرِ بيئةٍ مناسبةٍ للعملِ وتكافؤ الفرصِ في الحصولِ على عمل دون وساطة[1]، كما دَعَا إلى نصوصٍ تشريعيّةٍ تضمَن وجودَ نظامٍ اِقتصاديٍّ يُحقّق تكافؤ الفُرصِ والتوزيعَ العادلِ لعوائد التنميّةِ والالتزام بحدٍّ أدنَى للأُجور والمعاشاتِ، يضمَنُ الحياةَ الكريمةَ لكل مُواطنٍ وبحدٍّ أقصى في أجهزةِ الدّولةِ لكلّ مَن يعملُ بأجر[2]، وضرورة فرض نظامٍ ضريبيٍّ عادِلٍ يُحقّق العَدَالَةَ الاِجتماعيّةَ، من خلال أن يكونَ فرضُ الضّرائبِ أو إلغاؤها أو تعديلُها أو الإعفاءُ منها بقانون[3]. ودفعُ الضّرائب وفقًا لهذا النّظام يُساعد الدّولةَ في تنفيذِ خُطط وبرامج المشروعاتِ الاِقتصاديّةِ، بهدفِ تحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، والقوانين والتّشريعات تُحدّد الواجبَ عليهم تسديد الضّرائب، ومَن الذين سيتم استثناؤهم من أدائها[4]. وربط بين مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ ومَفهُومِ المُواطنةِ، وتناول ذلك من منظورٍ دينيّ، حيث أكّدَ أنّ كلا المَفهُومَين قائمٌ على المساواةِ، وهو ما اتّضح في وثيقة المدينةِ المنوّرةِ، حين ساوى الرسولُ، صلى الله عليه وسلم، بين مُواطني الدّولةِ الإسلاميّةِ، من مسلمين ويهود[5].

بينما فسّر حسين عبد الرازق، تعريف العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ على أنّها "نظامٌ اِقتصاديٌّ اِجتماعيّ يهدفُ إلى إزالة الفوارقِ الاِقتصاديّةِ الكبيرةِ بين طبقاتِ المُجتمعِ، ويضمنُ التوزيعَ المتساوي للمواردِ، ليكونَ للجميعِ فرصٌ متكافئة للتطوّر الاِجتماعيّ، وتحقيقِ تغيير في علاقاتِ الإنتاجِ، وعلاقاتِ الملكيّة"[6].

---

(1) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدل: الضّمان الاجتماعيّ في الثورة التشريعيّة". الوفد، 8 يونيو 2016، ص4.

(2) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدل: النّظام الاقتصاديّ في الثورة التشريعيّة"، الوفد، 11 يونيو 2016، ص4.

(3) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدل: نظام ضريبيّ عادل لتنمية الموارد"، الوفد، 16 يونيو 2016، ص4.

(4) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدل: الضّرائب وتحقيق العدالة"، الوفد، 29 سبتمبر 2015، ص5.

(5) بهاء الدين أبو شقة، "نفحات إيمانيّة: أُسس المواطنة". الوفد، 15 يونيو 2016، ص4.

(6) حسين عبد الرازق، "اليسار ذُر: الرئيس والعدالة الاجتماعيّة"، مقال منشور بجريدة الأهالي، 25 فبراير 2015، ص7.

واقترحَ حُلولًا عمليّةً لتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ من خلال اتّخاذ عدّة إجراءات مثل تفعيل موادّ الدُّستورِ المُتعلّقة بالعَدَالةِ الاِجتماعيّةِ من خلال قانونٍ جديدٍ للضّرائب يتوافَق مع المادّة 38 من الدُّستورِ، بحيث تكونُ الضّرائبُ متعدّدة المصادرِ، وتكونُ تصاعُديّةً، وفقًا لشرائحِ الدّخل[1]، وتحقيق تكافُؤ الفُرصِ في الالتحاقِ بالوظائف المختلفة[2]، إلى جانب الدّعوةِ إلى مؤتمر تُشارك فيه الحكومةُ والأحزابُ ورجالُ الأعمال والخبراءُ لإعادة النّظرِ في السّياساتِ الاِقتصاديّةِ والاِجتماعيّةِ المُتّبعة في مصرَ مُنذ عام 1974، وفي مُقدّمتها سياسة الدّعمِ والتوصُّل إلى توافُق حول سياساتٍ جديدة تُحقّق التنميّةَ والعَدَالةَ الاِجتماعيّةَ[3].

وطالب وجدي زين الدّين بضرورةِ إيجادِ آليّةٍ لوصُول الدّعم إلى مُستحقّيه، وطالب المسؤولين بوضْعِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ هدفًا رئيسيًّا أمامَهم من خلال التوزيعِ العادِل للثّروةِ، وتوفيرِ مُتطلبات الحياةِ الكريمةِ لكلّ مُواطنٍ وعدم زيادةِ أسعارِ السّلعِ والخدماتِ[4].

وأضافَ أيمن رفعت المحجوب إلى الآليّات السّابقةِ تفعيلَ أدواتِ وسياساتِ صندوقِ الحُكومةِ ووزاراتِها كافةً، بما يَسمَح بتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، وتحسينِ أوضاعِ الطبقةِ الوُسطى، دُون اللّجوءِ إلى القروضِ، أو الهِباتِ، أو المنحِ[5]، وحماية مجانيّةِ التعليمِ[6].

---

(1) حسين عبد الرازق، "لليسار دُر: الانحياز للأغنياء فقط"، الأهالي، 18 مارس 2015، ص7.

(2) حسين عبد الرازق، "لليسار دُر: ابن مين حضرتك "، الأهالي، 17 سبتمبر 2014، ص7.

(3) حسين عبد الرازق، "لليسار دُر: حكاية الدّعم"، الأهالي، 26 يناير 2015، ص7.

(4) وجدي زين الدين، "حكاوي: المظلة الاجتماعيّة لحماية الفقراء"، الوفد، 5 نوفمبر 2016، ص2.

(5) أيمن رفعت المحجوب، "الحل في صندوق الحكومة"، الأهرام، 5 يوليو 2014، ص12.

(6) أيمن رفعت المحجوب، "مجانيّة التعليم ليست شعارًا"، الأهرام، 12 سبتمبر 2015، ص12.

كَمَا دَعَا إلى تحفيزِ الاستثمارِ ودفعِ الإنتاجِ والتصديرِ والاعتمادِ على الضّرائبِ المباشرةِ أكثرَ من غيرِ المباشرةِ لتمويلِ عجزِ الموازنةِ العامّةِ للدّولةِ، وإعادةِ توزيعِ الدّخلِ القوميّ بإحداثِ نوعٍ من التوازنِ الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسّياسيّ بين طبقاتِ وفئاتِ المُجتمعِ[1]، مُطالبًا بعدالةٍ ضريبيّةٍ من خلال توزيعِ الضّرائبِ توزيعًا عادلاً، حسب استهلاكِ كلّ فئةٍ اجتماعيّة، ويُمكن في هذا الاستنادُ إلى مؤسّسةٍ ذات خبرةٍ، لوضْع سياسةٍ ماليّةٍ عادلةٍ وسليمةٍ، بحيث يدفع كلُّ مُواطنٍ فاتورةَ الدّولةِ، وليس الفقراءُ فقط[2]، وهو ما أوضحه في الدّعوةِ إلى عدم المساسِ بحُقوقِ الفقراءِ والدّعمِ، خصوصًا الدّعم العينيّ، وزيادة الإنتاجِ العامّ والخاصّ، وخلق فرصِ عملٍ جديدةٍ، حتى ترتفع الدّخُول الحقيقيّةِ للمُواطنِ، وليس النّقديّة فقط[3].

---

(1) أيمن رفعت المحجوب، "أين نحن من العالم؟"، الأهرام، 25 أكتوبر 2014، ص12.

(2) أيمن رفعت المحجوب، "لا يجب أن يدفع الفقراء فاتورة الدّولة "، الأهرام، 23 أبريل 2016، ص10.

(3) أيمن رفعت المحجوب، "الرئيس ودعم الفقراء"، الأهرام، 2 يناير 2016، ص10.

ودعا إلى الإعفاء الضّريبيّ، أو خفضِ الضّرائبِ على بعض الاستثماراتِ المطلوبةِ في الخُطّةِ القوميّة، ورفعها على البعضِ الآخر، ليتمّ إعادةُ توزيعِ الدّخلِ القوميّ بين مختلف فروعِ النّشاطِ الاقتصاديّ، وبين مختلفِ الفئاتِ الاجتماعيّة بصورةٍ عادلةٍ[1].

ورفض التّوسُّع في فرضِ ضرائب غير مباشرة التي تُفرضُ على المُنتج بمَا يُؤدي إلى ارتفاعِ أسعارِ السّلع وبعدلٍ أعلى من سعر الضّريبة، فيتحمّلها المُواطنُ العاديّ البسيطُ، ويؤدي هذا إلى عدم تحقّق العَدَالةِ الضّريبيّة[2]، فالضّرائبُ غيرُ المباشرةِ تُمثّل عبئًا على المُواطنِ في أيّ دولةٍ، خصوصًا محدودي الدّخل والفقراءِ، لأنها تُفرَض بسعرٍ موحّد على كلِّ أفرادِ المُجتمعِ، عكس الضّرائبِ المباشرةِ التي تُفرَضُ على كلّ فردٍ حسب دخله، وبالتالي المطلوبُ تحديدِ كمّيّة الإنفاق الذي تقوم به الأُسر المكوّنة لكل فئةٍ اِجتماعيّةٍ على كل سلعة على حدة، ومن ثم تُفرَضُ الضّريبة، لأنّ التساوي في فرضِ الضّرائبِ غير المباشرةِ على الجميعِ يُؤدّى إلى نوع من الظّلم الاجتماعيّ النّاتِجِ عن غياب العَدَالةِ الضّريبيّة[3]، فالمطلوبُ إعادة رسمِ السّياسةِ الاقتصاديّة، ودراسة آثارها لتحقيق العَدَالة الاجتماعيّة[4].

ودَعَا إلى الاهتمامِ بالطّبقات المحدودةِ والفقيرة، بهدف تقليصِ الفوارقِ بين الطّبقاتِ وتوسيعِ مساحة الطّبقةِ الوُسطى لما لها من تأثيرٍ في دفعِ عمليّة التنميّة الاقتصاديّة[5].

---

(1) أيمن رفعت المحجوب، "مكاسب المؤتمر الاقتصاديّ"، الأهرام، 28 فبراير 2015، ص12.

(2) أيمن رفعت المحجوب، "المستهلك يدفع الثمن والبائع يستفيد"، الأهرام، 4 يونيو 2016، ص10.

(3) أيمن رفعت المحجوب، "كفانا ضرائب غير مباشرة"، الأهرام، 26 مارس 2016، ض10.

(4) أيمن رفعت المحجوب، "إلى الذين يتساءلون عن العدالة الاجتماعيّة"، الأهرام، 30 يناير 2016، ص10.

(5) أيمن رفعت المحجوب، "محور الطبقة الوسطيّة"، الأهرام، 8 نوفمبر2014، ص12.

ودَعَا بشكلٍ مُباشرٍ إلى تدخُّل الدّولةِ لتحقيقِ التّوازنِ الاقتصاديّ وحماية هذه الطّبقاتِ وعدم إطلاقِ العنان لاقتصادِ السّوقِ الحُرّة[1]، مع مُراعاة طبيعةِ وظروفِ كلّ عملٍ ما بين عمل يدويّ يحتاج إلى جُهدٍ والعمل على آلة صناعيّة، وكل هذا يُسهم في تحديدِ طبيعةِ الأجر[2]، وإيجادِ آليّاتٍ لإحداثِ تنميّةٍ من خلال التّشغيل، وأن تقوم الدّولةُ بنفسها بالاستثمارِ في مجالاتٍ مُحدّدة لمنع الممارساتِ الاحتكاريّةِ وإنتاج السّلعِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ للطّبقاتِ الأكثرِ احتياجًا[3].واقترحَ تفعيلَ النّموذجِ الاقتصاديّ المختلط، وتدخُل الدّولةُ في النّشاطِ الاقتصاديّ في سَبيلِ التّوزيعِ العادِلِ للنّاتِجِ القوميّ، وهو ما فعلته الدّولة في عدّة إجراءاتٍ اتّخذتها في هذا السبيل، في محاربة البطالةِ، وتنشيطِ الاقتصادِ، وهو ما اتّضح مثلًا في عَقْد المؤتمرِ الاقتصاديّ في سبيلِ تحقيقِ تَوازُن الاقتصادِ والتّشغيلِ الكامل[4]، كَمَا اتّضح في التّوسُّع في النّفقاتِ الاجتماعيّةِ لصالحِ التّعليمِ والصّحةِ والضّمانِ الاجتماعيّ وإعاناتِ العجزِ والبطالة والشيخوخة وزيادة رواتب العاملين في الدّولةِ، من خلال سياسةِ الحدّ الأدنى والأعلى للأجور[5].

---

(1) أيمن رفعت المحجوب، "البنيان الطبقيّ والسلام الاجتماعيّ"، الأهرام، 23 مايو 2015، ص12.

(2) أيمن رفعت المحجوب، "علاوة يوليو والأجر العادل"، الأهرام، 4 يوليو 2015، ص12.

(3) أيمن رفعت المحجوب، "إلى الذين يتساءلون عن العدالة الاجتماعيّة"، الأهرام، 30 يناير 2016، ص10.

(4) أيمن رفعت المحجوب، "عيد العمال وعودة الدّولة الإيجابيّة"، الأهرام، 2 مايو 2015، ص12.

(5) أيمن رفعت المحجوب، "ما زال ذراع الدّولة في الاقتصاد"، الأهرام، 24 أغسطس 2015، ص10.

واعتبر أنّ قُدرة الدّولةِ على تحديدِ الأسعارِ والرّسوم التي تفرضُها على بعضِ الخدماتِ تُعطيها السّلطة لتوزيع وإعادة توزيعِ الدّخلِ القوميّ، وهو ما يُحدّد واقعَ تحقيقِ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ من عدمه[1].

وطَرَحَ عبد الفتاح الجبالي مَفهُومَ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ من منظورٍ اقتصاديّ، حيث ركّز على ضرورة تحقيقِ العَدَالةِ الضّريبيّةِ، لأنّه لا يُعقل أنْ تُفرض الضّرائبُ على الفئاتِ الأقلّ في دخلها، ولا تُفرَض على الأكثرِ، فالأصلُ في النّظام الضّريبيّ الجيّد، الذي يتّسم بالعَدَالةِ تَسَاوي عبء الضّريبةِ على دافعي الضّرائبِ، وحسب طاقة الفردِ على الدّفع[2].

وحلّل فكرةَ العَدَالةِ الضّريبيّة، مُعتبرًا أنّ تقسيمَ الضّرائبِ إلى مُباشرةٍ وغيرِ مُباشرةٍ لا يعكسُ بصورةٍ حقيقيّة العَدَالةَ الاجتماعيّةَ، حيث يتطلب ذلك تحديدَ أنواعِ الضّرائبِ وتفاصيل لمعرفة مَن يدفع الضّرائبَ؟ وأيّ الشّرائحِ الاجتماعيّةِ التي يقعُ عليها العبءُ الأكبرُ؟[3]. فلا بُدّ مِن توافر آليّة لتحقيق العَدَالةِ الضّريبيّة، لأنّها أحدُ أسبابِ الوصولِ إلى عدالةٍ اجتماعيّةٍ وتحديدِ قيمةِ الضّريبةِ المفروضةِ على كُلّ مُواطنٍ طبقًا لمُستويات دُخُولهم[4]، فإصلاحُ النّظام الضّريبيّ ضرورةٌ لتحقيقِ العَدَالة الاجتماعيّة[5]، فلا بُدّ مِن إصلاحِ عمليّةِ الإنفاق العامّ مِن خلالِ التوزيعِ العادلِ للخدماتِ بتوزيعِ الإنفاقِ العامّ بشكلٍ متساوٍ، وفقًا لاحتياجاتِ كلّ منطقةٍ جُغرافيّةٍ، والعمل على الوصولِ إلى الأماكنِ المحرومةِ منه[6]، فلا بُدّ من وجودِ استراتيجيّةٍ للتنميّةِ، تُركز على تحقيقِ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ والنّمو، لأنّ العَدَالةَ

(1) أيمن رفعت المحجوب، "الاحتكار للدولة"، الأهرام، 7 مايو 2016، ص11.
(2) عبد الفتاح الجبالي، "ضريبة البورصة والعدالة الاجتماعيّة"، الأهرام، 20 مايو 2015، ص10.
(3) عبد الفتاح الجبالي، "في أصول العدالة الضريبيّة"، الأهرام، 27 مايو 2015، ص10.
(4) عبد الفتاح الجبالي، "الأجور والعدالة الضريبيّة"، الأهرام، 21 يونيو 2017، ص10.
(5) عبد الفتاح الجبالي، "القيمة المضافة والإصلاح الضريبيّ"، الأهرام، 27 يوليو 2016، ص10.
(6) عبد الفتاح الجبالي، "الاستحقاقات الدستوريّة وعجز الموازنة"، الأهرام، 30 مارس 2016، ص10.

الإجتماعيّةَ دافعٌ للنّمو ويتحقّق ذلك عبر حُسن توزيعِ الدّخُول ومراعاةِ حُقوقِ الأجيالِ الحاليّةِ، مع عَدَم مراعاةِ الأجيالِ القادمةِ[1].

كَمَا نَاقَشَ فكرة الدّعم، مُطالبًا بسياسة تدمِجُ بين الدّعمِ العينيّ، والدّعمِ النّقديّ في إطار مُراعاةِ مُستحقيّ الدّعم، ومقدارِ الدّعمِ المُستحقّ، وظروف الأسعارِ، ممّا يُسهم في تحقيقِ العَدَالةِ الإجتماعيّةِ[2]، فلا بُدّ من الاستمرارِ في سياسةِ الدّعمِ وتعظيمِ العائدِ منه، مع التّوسُّع في برامجِ الحمايةِ الإجتماعيّةِ القائمةِ، مثل "تكافُل وكرامة"، ومعاشات الضمانِ الإجتماعيّ، وتطويرِ المناطقِ العشوائيّةِ، وتشجيعِ الاستثمارِ في صعيدِ مصر[3].

وركّزَ على ضرورةِ بقاءِ نظامِ الدّعمِ بالبطاقاتِ التموينيّةِ، لضمانِ وُصول الدّعمِ إلى مُستحقيه[4]، فنسبةٌ كبيرةٌ من الفقراءِ ليست لديهم بطاقاتٌ تموينيّةٌ، وبالتالي لا بُدّ من إيجاد آليّةٍ لضمانِ وُصولِ الدّعم إليهم[5]، حيثُ طالب بوضعِ الفقراءِ ومحدودي الدّخل في الاعتبارِ قبل اتّخاذِ أيّ سياسةٍ اِقتصاديّةٍ[6]، فاقترحَ مُناقشة البرلمان للموازنة من منظورٍ اِقتصاديّ تنمويّ، لمُراعاة المساواةِ في الأعباءِ بين جميع فئات المُجتمع حتى تخرج السّياسات الماليّة معبّرةً عن توافق

---

(1) عبد الفتاح الجبالي، "الاقتصاد المصريّ والليبراليّة الجديدة"، الأهرام، 20 يوليو 2016، ص10.

(2) عبد الفتاح الجبالي، "الدعم النقديّ مشكلاته وقضاياه"، الأهرام، 30 نوفمبر 2016، ص10.

(3) عبد الفتاح الجبالي، "الحماية الاجتماعية والنظرة الأحادية"، الأهرام، 16 نوفمبر2016، ص10.

(4) عبد الفتاح الجبالي، "الحماية الاجتماعيّة والبطاقات التموينيّة"، الأهرام، 23 نوفمبر 2016، ص10.

(5) عبد الفتاح الجبالي، "الدّعم والأسعار والحماية الاجتماعيّة (4)"، الأهرام، 2 أغسطس 2017، ص11.

(6) عبد الفتاح الجبالي، "الدّعم والأسعار والحماية الاجتماعيّة (1)"، الأهرام، 12 يوليو 2017، ص11.

مُجتمعي[1]. كما أنّه مِن المطلوبِ مراجعة نظام المعاشات، لتتّفق قيمةُ المعاشاتِ مع مُعدّلات ارتفاعِ تكاليفَ المعيشةِ، حتى لا تنخفضَ القيمةُ الحقيقيّةُ لها[2].

بينما حلّل جودة عبد الخالق مَفهُومَ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ مِن منظورٍ يساريّ، مُطالبًا باِقتصادِ السُّوقِ المحكومِ بضوابط، ورفض اِقتصادِ السُّوقِ الحرة أضراره بالعَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، وكذلك قانونُ الاستثمارِ الجديد، الذي أفرطَ في الحوافزِ والضّماناتِ للمُستثمر الأجنبيّ، ومنها إقرارُ حقّه في تملّك الأراضي، بصرفِ النّظرِ عن جنسيتِهِ أو محل إقامته، أو حصته في المشروعِ، ممّا يُعزّز اِقتصادَ السُّوق الحرة، رغم سلبياته[3].

واقترحَ ثلاثَ آليّات لتحقيق العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، تمثّلت في مُكافحة احتكارِ السّلعِ الغذائيّةِ، ممّا يُؤدّي إلى خفض أسعارها، وضبطْ حلقةِ تجارةِ الجُملةِ، ومُراجعةِ قانونِ العلاقة الإيجاريّة للأراضي الزراعيّة[4].

---

(1) عبد الفتاح الجبالي، "الدّعم والأسعار والحماية الاجتماعية (3)"، الأهرام، 26 يوليو 2017، ص11.

(2) عبد الفتاح الجبالي، "الفقرُ والعدالة الاجتماعيّة"، الأهرام، 27 أبريل 2016، ص10.

(3) جودة عبد الخالق، "لقطات: مؤتمر شرم الشيخ بين تنمية البشر وبناء الحجر"، الأهالي، 18 مارس 2015، ص4.

(4) جودة عبد الخالق، "لقطات: اقتراحات لتحقيق العدالة الاجتماعيّة"، الأهالي، 20 مايو 2015، ص4.

كما طالبَ الحكومةَ بتبني مَفهُومٍ شاملٍ للحمايةِ الاِجتماعيّةِ يكون قائمًا على المُواطنةِ والاستحقاقِ، وألا يقتصر الدّعمُ على الفقراءِ فقط، بل يمتدّ إلى الأغنياءِ مِن خلال دعم صناعة السياراتِ، ودعم المُصدّرين مثلاً، وناَقَشَ مَفهُومَ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ في ضَوءِ طَرح قضيّة تحوّل الدّعمِ العينيّ إلى نقديّ، موضحًا أنّ ذلك لا يصلُح لواقع المُجتمعِ المصريّ، في ضَوءِ عَدَم ضبط الأسعار[1].

بينما انتقدَ عبد الحليم قنديل، غلاءَ الأسعارِ وزيادة الضّرائبِ المفروضةِ على الفُقراءِ، مع عدم تفعيلِ الضّرائبِ التّصاعُديّة، وفقًا لشرائحِ الدّخلِ والنّتائجِ، التي ترتّبت على تعويم الجنيه، وإنهاك العُملةِ المحليّة، ممّا أسهَمَ في اتّساع الفجوةِ بين الفقراءِ والأغنياء[2]، ومن ثمّ لا بُدّ من وجودِ آليّةٍ لضبطِ الأسعارِ، وإيجاد آليّةٍ للحدّ من التهرّب الضّريبيّ، ورفع الحدّ الأدنَى لضرائب الدُّخُول من 22.5% إلى 45%، حتى لا يزداد الفقراءُ فقرًا، والأغنياءُ غنى، وتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّة، بديلًا عن الخصّخصة، وسيطرة القلّةِ من رجالِ الأعمالِ على مواردِ الدّولة، التي أنهكتْ الاِقتصادَ، وتسبّبت في زيادةِ نسبةِ الفقر[3].

بينما طالب محمد محمود الإمام، بعدَم حصرِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ في النّاحيةِ الاِقتصاديّةِ، والاهتمام بالجانب الاِجتماعيّ، من خلال تطويرِ قُدرات الفردِ ومهاراته ومعارفِه، ممّا يُسهم في تحسينِ نوعيّة الحياةِ بالنّسبةِ للفردِ والمُجتمعِ[4]، فالقضيّةُ ليست فقط قيمًا ماديّةً، ولا قيم السوق، وإنّما هي عدالةٌ تتعلّق بتنميّة الإنسان، وتعزيز كرامته، وتحسينِ مهاراته، وهو البُعدُ الغائِب في

(1) جودة عبد الخالق، "لقطات: الدّعم عينيّ أم نقديّ؟"، الأهالي، 22 فبراير 2017، ص4.

(2) عبد الحليم قنديل، "لوجه الوطن: إنّما للصبر حدود"، صوت الأمة، 18 مارس 2017، ص3.

(3) عبد الحليم قنديل، "لوجه الوطن: إصلاح الإصلاح"، صوت الأمة، 8 يوليو 2017، ص3.

(4) محمد محمود الإمام، "رؤية بديلة للعدالة الاجتماعيّة"، الشروق الجديد، 28 يوليو 2014، ص11.

معالجة قضيّة العَدَالةِ الاِجتماعيّة[1]، ففكرة العدلِ اختُزلت في البُعدِ الاِقتصاديّ تاريخيًّا، بداية بطرح ابن خلدون للعَدَالةِ، بمعنى التّبادُل بين الأفرادِ، على نحو يتّصل بالإنصافِ، وهو ما ترجمه "سميث" بتقسيم العملِ، ثم تطوّر بسيطرةِ الإقطاعيّين على وسائلِ الإنتاج. وحتى بعد ثورة 25 يناير اختُزلت العَدَالة الاِجتماعيّة في الضّرائب التّصاعُديّة والحدّين، الأدنَى والأعلى للأُجور[2]، فالعدلُ قيمةٌ نصّ عليها الإسلامُ في عدّة آياتٍ قرآنيّةٍ وأحاديثَ نبويةٍ، وله بُعدان، بُعد رأسيّ بين الحاكِمِ والمحكومِ، وبُعدٌ أُفقيّ بين الأفرادِ وبعضهم[3]، ويمكن تحقيقُ العدلِ عن طريقِ إكسابِ الأفرادِ قُدراتٍ للمُشاركةِ في العمليّةِ الإنتاجيّةِ، سواء بما يملكونه من أصولٍ ماديّة، أو إمكاناتٍ ذهنيّةٍ، وتنميّة قدراتِ الفردِ مع اتّباع المنهجِ الاشتراكيّ، لتذويب الفوارقِ بين الطّبقاتِ، ممّا يُسهمُ في المشاركةِ الشّعبيّةِ في اتّخاذِ القراراتِ مع إعطاءِ الأهميّةِ للحركةِ التّعاونيّةِ في الإنتاجِ التي يُشرفُ عليها ذوو الخِبرةِ، وكذلك الحركةُ النقابيّةُ وإعطاءِ النّقاباتِ دورًا في إدارة شُؤونُ الدّولةِ[4].

ويتّضح مِن العرضِ السّابقِ أنّ أبرزَ مُرتكزاتِ تناوُل كُتّاب صُحفِ الدّراسةِ لَفهُوم العَدَالةِ الاِجتماعيّة، تناوُل المَفهُومِ على أنّه نظامٌ اِقتصاديٌّ اِجتماعيّ، يهدف إلى تذليلِ وإذابةِ الفوارقِ بين الطّبقاتِ، وإعادة توزيع الدّخلِ القوميّ، وهُناك ارتباطٌ وثيقٌ بين العَدَالةِ الاِجتماعيّة والإسلامِ كمنهجٍ اِجتماعيّ شاملٍ، يجعل الزّكاةَ فريضةً على القادرِ، وكذلك الصدقات، ولا يُغني ذلك عن فرضِ ضرائبَ على القادرين، فضلًا عن قِيم الدّينِ التي تَدعُو إلى العَدَالةِ وعدم الاستغلالِ، وفي سبيلِ ذلكَ لا بُدّ من تفعيلِ موادّ الدُّستورِ بإصدارِ قانونٍ جديدٍ

---

(1) محمد محمود الإمام، "هل هي عدالة اجتماعيّة أم اقتصاديّة؟"، الشروق الجديد، 14 يوليو 2014، ص11.

(2) محمد محمود الإمام، "العدالة الاجتماعيّة بين التّسكين والتّمكين"، الشروق الجديد، 2 نوفمبر 2015، ص11.

(3) محمد محمود الامام، "عن العدلِ وأبعادِهِ"، الشروق الجديد، 26 أكتوبر 2015، ص11.

(4) محمد محمود الإمام، "مقوّمات جودة الحياة في الطريق الرابع"، الشروق الجديد، 17 يناير 2016، ص12.

للضّرائب، يتوافق مع المادّة 38 من الدُّستورِ، بحيث تكون هناك ضرائبُ متعدّدة المصادرِ وتصاعُديّة. كما أنّه لا بُدّ مِن تحقيقِ تكافُؤ الفرصِ في التّعيين بالوظائف العامّة، والقضاءِ على ظاهرة البطالةِ.

وأوضحَ العرضُ السّابق، طرح أصحابِ الفكرِ اليساريّ مَفهُومَ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، بما يتّفق مع مرجعيّتهم، برفض السّوق الحرة لإضرارها بالعَدَالةِ الاِجتماعيّةِ.

وقد تنوّعت المرجعيّات التي استندَ إليها كُتّاب صُحفِ الدّراسةِ في طرح مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، في هذه المرحلةِ، ما بين مرجعيّات اِجتماعيّةٍ، تمثّلت في ضرورة تحقيقِ المساواةِ وتكافؤ الفُرصِ للوصولِ إلى العَدَالةِ الاِجتماعيّة ومرجعيّاتٍ قانونيّةٍ، مثل المطالبةِ بتحقيقِ ثورةٍ تشريعيّةٍ في القوانين وإقرارها برلمانيًّا للوصُول إلى عَدَالةٍ اِجتماعيّةٍ، والمطالبة بتفعيل موادّ الدُّستور لتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، ومرجعيّاتٍ اِقتصاديّةٍ، مثلَ المُطالبة بتفعيلِ دورِ صُندوق الحُكومة، لضمانِ التّوزيع العَادِل للنّاتِجِ القوميّ، والمُطالبةِ بإصلاحِ النّظامِ الضّريبيّ، ضمانًا لتحقيقِ العَدَالةِ الضّريبيّةِ، وطرح سُبلِ وآليّاتِ وُصولِ الدّعمِ إلى مُستحقّيه ومرجعيّاتٍ أيديولوجيّة يساريّة، ظهرت في نَقدِ نظام اِقتصادِ السّوق الحرة، وبيان تأثيره السلبيّ، في غياب العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ.

كما ظَهرَ الارتباطُ بين خلفيّة الكاتبِ وموقِعِهِ الوظيفيّ، ومرجعيّته التي استند إليها، فاتّضحَ طرحُ المستشارِ بهاء الدّين أبو شقة من مرجعيّةٍ قانونيّةٍ، باعتبارِهِ رئيس اللّجنةِ التّشريعيّةِ بمجلسِ النّواب، ورجل قانون بالأساس، كَمَا طَرَحَ الدّكتور أيمن رفعت المحجوب من منظورٍ اقتصاديّ، كأستاذ جامعيّ وأكاديميّ مُتخصص في الماليّة والاقتصادِ، كَمَا طَرَحَ الدّكتور جودة عبد الخالق المَفهُومَ مِن منظورٍ يساريّ كمُفكّر يساريّ له كتاباتُه بجريدة "الأهالي" الناطقة بلسانِ حِزبِ التّجمُّع.

2- مَفهُومُ المُواطنةِ:

كَانَ مِن أبرزِ ما طُرِحَ عَن مَفهُومِ المُواطنةِ خلال الفترةِ الرّئاسيّةِ الأُولى للرئيس عبد الفتاحِ السيسيّ **ما يلي:**

- مَعنَى المُواطنةِ.

- قِراءةٌ لَمفهُومِ المُواطنةِ في ضَوءِ دُستورِ مصرَ 2014.

- إلغاءُ خَانَةِ الدّيانةِ من الأوراقِ الرّسميّة كآليّة لمواجهة التّمييز وتحقيقِ المُواطنةِ.

- مُشاركةُ جميعِ المُواطنينَ في عُضويّة الأحزابِ كآليّةٍ لتحقيقِ المُشاركةِ والمُواطنةِ.

وفي ضَوءِ ما سَبَقَ، طَرَحَ عماد عبد الرازق أنّ المُواطنَةَ كلمة تعني "الوضعَ الحُقوقيّ والسّياسيّ للفردِ المُنتسِب إلى وطنٍ مُعيّن، حيثُ يتمتّع الفردُ بمجموعةِ حُقوقٍ نتيجة انتمائه إلى الوطنِ، بما يكفُل له المشاركةَ في الحكمِ والمُساواةِ، دُون تمييزٍ لأيّ سبب، مُقابِل الواجباتِ والالتزاماتِ المفروضةِ عليه، وفقًا للقانون"[1].

وربطَ محمد العجاتي بين التّعديلاتِ الدُّستوريّةِ، التي تجلّت في دُستور 2014، ومَفهُومِ المُواطنةِ من خلال إتاحة هذه التّعديلات لحُقوقِ المُواطنةِ، على مُستوى المُمارسةِ، فكلما كانت وسائلُ مشاركة المُواطنين في إدارة شُؤون مُجتمعهم مُلزِمةً في الدّساتير، استوعَبت الحِرَاكَ السّياسيّ المُرتبط بالمُواطنةِ[2].

وطالبتْ فريدة النّقاش، بضرورةِ إلغاءِ خانةِ الدّيانةِ من الأوراقِ الرّسميّة، إعمالًا للمُواطنة، ورفضًا لأيّ تمييز[3]، والاهتمام بحُقوقِ جميعِ أفرادِ المُجتمع، وجميعِ الدّيانات، فالجميعُ مصريّون، سواء مسلمون سُنّيّون، أو شِيعيّون، أو مسيحيّون، فالدُّستورُ كفلَ حُريّةَ الاعتقادِ لكل المصريّين[4].

---

(1) عماد عبد الرازق، "الدّين والمواطنة "، الوفد، 14 أكتوبر 2014، ص10.

(2) محمد العجاتي، "المواطنةُ والحراكُ العربيّ بين الدساتير والواقع "، الشروق الجديد، 1 يناير 2015، ص11.

(3) فريدة النقاش، "قضيّة للمُناقشة: الدّين لله"، الأهالي، 19 أكتوبر 2016، ص9.

(4) فريدة النقاش، "قضيّة للمُناقشة: الشّيعة مواطنون"، الأهالي، 19 نوفمبر 2014، ص9.

وتناول مدحت بشاي محاولاتِ دَعْمِ المُواطنةِ، حيثُ دَعَا المُواطنَ المسيحيّ إلى المشاركةِ في عُضويّة الأحزابِ السّياسيّةِ والجمعيّاتِ الأهليّةِ والسّياسيّةِ والثقافيّةِ، بهدف التمتّع بكامل حُقوقِ المُواطنة[1].

وهكذا تطوّر مَفهُومُ المُواطنة خلالَ هذه المرحلة، فبينما استقرَّ مَفهُومُ المُواطنةِ على أساسِ المساواةِ بين المُواطنينَ دُون تفرقةٍ لأيّ سببٍ كان، تمثَّل البُعدُ المُضافُ إلى المَفهُومِ في هذه المرحلةِ في إطلاقِ حُرّيّة بناءِ الكنائس، وكذا إلغاءِ خَانَةَ الدّيانة مِن الأوراقِ الرّسميّة، وضمانِ مُشاركة الجميعِ في إدارةِ شؤونِ وطنِهم، كَمَا كَفَلَ ذلك الدُّستورُ المصريّ الصادرُ في 2014، وتضامُن جميع مؤسّساتِ المُجتمعِ، لتوفير حياةٍ كريمةٍ، لكل مُواطن.

وقد تركّزت المرجعيّاتُ التي استندَ إليها كُتّابُ صُحف الدّراسةِ في طَرحِ وتناوُل مَفهُومِ المُواطنةِ في المرجعيّة الحُقوقية لبيان حُقوقِ الفردِ التي يكفُلها انتماؤه إلى الوطنِ، مقابل واجباته، ومرجعيّة دُستوريّة من خلال بيان إرساءِ دُستور 2014 للمُواطنةِ، وكفالة الدُّستورِ لحُرّيّة الاعتقادِ، ومرجعيّة سياسيّة تمثّلت في دعوةِ المُواطنِ المسيحيّ، للمُشاركةِ في شُؤون مُجتمعِه.

---

(1) مدحت بشاي، "الانتخاباتُ وحقوقُ المواطنةِ كاملةً"، الأهالي، 11 نوفمبر 2015، ص11.

3- مَفهُومُ القُوّة النّاعِمةِ:

كانَ مِن أبرزِ مَا طُرِحَ عن مَفهُومِ القُوّة النّاعِمة بالخطابِ الصّحفيّ خلال الفترةِ الرّئاسيّةِ الأُولى للرئيس عبد الفتاحِ السيسيّ **ما يلي:**

- معنى القُوّة النّاعِمة.
- آليّاتُ إحياء المشروعِ الثقافيّ والقُوّة النّاعِمة، وشُروط تحقُّقها.
- استخدامُ الفُنونِ والثّقافةِ وأدواتِ القُوّة النّاعِمة كآليّاتٍ لُكافحةِ الفِكرِ المُتطرّف.

في ضَوءِ مَا سَبَقَ، طرحتْ هبة عبد العزيز، معنَى القُوّة النّاعِمة على أنّها "القُوّة المعنويّة التي تُمكّن الدّولةَ مِن صناعةِ النّهضةِ، من خلالِ مجموعةِ الأفكارِ والمبادئ والأخلاقِ في مجالاتِ حُقوقِ الإنسانِ والثّقافةِ والفنّ وتُعتبر أفضلَ الأسلحة كبديلٍ عن استخدامِ القُوّة العسكريّة، دون تكلفةِ الحربِ العسكريّة"[1].

(1) هبة عبد العزيز، "الأمن القوميّ والقوى الناعمة"، الوفد، 12 أكتوبر 2014، ص11.

واتّفقت معه فريدة النّقاش في الدّعوةِ إلى ثورةٍ ثقافيّةٍ يتصدّرُها رموزُ وأعلامُ الثّقافةِ المصريّةِ مِن شُعراء وأُدباء وكُتّابٍ وفنانين، لإنتاج مشروع ثقافيّ يبدأ من الشّبابِ الذين بذروا بذورَ الثّورةِ الاتّصاليّة، التي كانَ لها دَورٌ كبيرٌ في تفجيرِ ثورة 25 يناير، مع إعادة بناءِ البنيّة الثقافيّة التحتيّة، من مسارحَ وثقافةٍ جماهيريّةٍ ومدارسَ وجامعاتٍ ونشر، ولن يتأتّى ذلك إلا بمُحاربة الأميّةِ، ووضعِ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ على رأسِ أولويّات الدّولةِ، لأنّه في ظلِّ الفقر والبطالةِ، لن ينجحَ أيُّ مشروعٍ ثقافيّ"[1].

وربطَ الكثيرُ من الكُتّابِ بين استخدامِ القُوّة النّاعِمةِ والفنونِ والثّقافةِ في مُواجهةِ الفِكرِ المُتطرّف، ودورها في الحدّ مِن انتشارِه، وكان مِن أبرزِهم يسري عبدالله[2]، وإبراهيم حجازي[3]، وطارق إسماعيل[4]، وفريدة النقاش[5]، ونبيل زكي[6]، وعزّة هيكل، التي طرحتْ الفكرة نفسها بمقالين بـ"الوفد"[7].

ويتّضح ممّا سَبَقَ أنّ القُوّة النّاعِمة هى القُوّة المعنويّة التي تمكن الدّولةَ مِن صناعةِ النّهضةِ من خلال مجموعة من المبادئ والأخلاقِ في مجالاتِ حُقوقِ الإنسانِ والثّقافةِ والفنّ، ومن آليّاتِها استخدامُ الدّراما التليفزيونيّة، والمسرحيّة، ولن يتأتّى ذلك إلا بمُكافحةِ الفقرِ، ومحو الأميّةِ، وتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ.

---

(1) فريدة النقاش، "قضيّة للمناقشة: لكي تزدهر الثقافة"، الأهالي، 25 يونيو 2014، ص9.

(2) يسري عبدالله، "الطائفيّة والعقل الماضويّ"، الأهرام، 27 فبراير 2017، ص12.

(3) إبراهيم حجازي، "مؤتمرات الشباب أول هجوم مضاد ناجح "، الأهرام، 20 أكتوبر 2017، ص17.

(4) طارق إسماعيل، "معالم في طريق مواجهة الإرهاب"، الأهرام، 25 ديسمبر 2017، ص10.

(5) فريدة النقاش، "قضيّة للمناقشة: مثقفو الثورة"، الأهالي، 1 فبراير2017، ص9.

(6) نبيل زكي، "عاجل للأميّة: المواجهة الفكريّة ضرورة حتميّة"، الأهالي، 12 أبريل 2017، ص12.

(7) عزة أحمد هيكل، "محنة وشعب عظيم"، الوفد، 24 أكتوبر2017، ص12.

- عزة أحمد هيكل، «المسرح والإرهاب»، الوفد، 31 أكتوبر 2017، ص12.

وقد تركّزت المرجعيّاتُ التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ في طَرْحِ وتناوُل مَفهُومِ القُوّة النّاعِمة في المرجعيّة السّياسيّة لبيانِ دَورِ الثّقافةِ والفُنُون كبديلٍ للقُوّة العسكريّة، ودَورِ الثّقافةِ في مُحاربة الفِكرِ المُتطرّف والدّعوةِ إلى ثورة ثقافيّة، بالتّوازي مع ثورةٍ اِجتماعيّةٍ لمُحاربةِ الأُميّة والفقرِ والبطالةِ.

4- مَفهُومُ الدّولةِ المدنيّةِ:

كَانَ مِن أبرزِ مَا طُرِحَ عَنْ مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ، خلال الفترة الرّئاسيّة الأُولى للرئيسِ عبد الفتاحِ السيسيّ **ما يلي:**

- حيادُ الدّولةِ المدنيّةِ تِجاه الأديانِ.

- الحياةُ الحزبيّةُ والتّعدُّديّةُ شرطٌ أساسيٌّ من شُروط قيامِ دولةٍ مدنيّةٍ.

وفي ضَوءِ الأُطروحاتِ السّابقةِ نَاقَشَ الخِطابُ الصّحفيّ مَفهُومَ الدّولةِ المدنيّةِ، إذ ركّز معظم كُتّاب الصّحفِ على ضرورة أنْ يَحكُمُها دُستورٌ ذو مرجعيّةٍ بشريّةٍ، وسيادة القانونِ وإقرارِ مبدأ التّعدُّديّة، والمُواطنةِ، واحترامِ الآخر.

رَكّز إكرام لمعي على خصائصِ الدّولةِ المدنيّةِ من مَنظور حيادها تِجاه جميعِ الأديانِ، بمَا يُتيح التنوّعَ وعدم إجبار أيّ فردٍ على اعتناقِ أيّ عقيدةٍ أو مبدأ، إلى

جانِبِ سيادةِ القانونِ وإعلاءِ الحُقوقِ والحُرّيّات الفرديّة[1]، ويُضافُ إلى كل هذا، المشاركةُ الإيجابيّةُ للمرأةِ في المُجتمع[2].

بينما ركّز حسين منصور على ضرورةِ ارتكازِ الدّولةِ المدنيّةِ على الحياةِ الحزبيّةِ الحقيقيّةِ، فهي مُكوّن أساسيّ من مُكوّنات الدّولةِ المدنيّةِ الحديثة[3].

وركّز شوقي علام، على مدنيّةِ الدّولةِ في الإسلامِ، حيث نظرَ الإسلامُ إلى النّاسِ بنظرةِ اعتبارِ وحدةِ الأصلِ البشريّ، مع مبدأ المُواطنةِ للتعايُش بين أفرادِ المُجتمعِ والنّهوضِ بالدّولة[4]، بالإضافةِ إلى أنّ مُهمّة الحاكمِ في الإسلامِ ليست تشريعيّةً، وإنّما هي مُهمّة المُتخصّصين من خلال الاجتهادِ، ولا يوجد من هو ظلُّ اللهِ في الأرض[5].

وقد تركّزت المرجعيّات التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ في عَرضِ وتناوُل مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّة خلال هذه المرحلةِ ما بينَ المرجعيّةِ الدّينيّةِ، التي تمثّلت في طرحِ ضرورةِ حيادِ الدّولةِ المدنيّة تجاه الأديان (مدنيّة الدّولةِ في الإسلامِ). كما ظهرتْ مرجعيّاتٌ سياسيّةٌ تمثّلت في ارتكازِ الدّولة المدنيّةِ على التّعدُّديّةِ الحزبيّةِ كشرطٍ أساسيّ لقيام الدّولةِ المدنيّةِ.

---

(1) إكرام لمعي، "طبيعة الدّولة التي نريدها لمصر"، الشروق الجديد، 13 سبتمبر 2014، ص10.

(2) إكرام لمعي، "الربيع والهويات العربيّة التقليديّة"، الشروق الجديد، 1 أغسطس 2015، ص12.

(3) حسين منصور، "محطات للوصول للدولة الحديثة"، الوفد، 4 يوليو 2016، ص12.

(4) شوقي علام، "السياسة الشرعيّة وفقه الدّولة(11)مدنيّة الدّولة"، الأهرام، 1 أبريل 2016، ص44.

(5) شوقي علام، "السياسة الشرعيّة وفقه الدّولة(10)مفهوم الدّولة الدينيّة"، الأهرام، 25 مارس 2016، ص36.

وقد ظهرَ الارتباطُ بين خلفيّة الكاتب وموقعه الوظيفيّ ومرجعيّته في طَرْحِ وتناوُل المَفهُومِ فركّز الدّكتور إكرام لمعي على بيان موقع الدّين في الدّولةِ المدنيّة، باعتباره أُستاذًا في مقارنةِ الأديانِ، كما طرح الدّكتور شوقي علام، المَفهُومَ من منظورٍ دينيّ، باعتباره مُفتي الجُمهوريّة.

وقد ظهر تراجع الاهتمام بمفهوم الدولة المدنية فى الفترة التالية على ثورة 30/6/2013 مقارنة بما سبقها.

5- مفهُومُ العدالةِ الإنتقاليّةِ:

تمثّل أبرزُ مَا طُرِحَ في الخطابِ الصّحفيّ عَن مفهُومِ العدالةِ الإنتقاليّةِ خِلال هذه الفترةِ الزّمنيّة، في المُطالبةِ بضرورةِ تفعيلِ منظومةٍ مُتكامِلةٍ للبَدْءِ في تحقيقِ أهدافِ العدالةِ الإنتقاليّة على أرضِ الواقعِ وإيضاحِ العلاقةِ بين وُجودِ عدالةٍ اِنتقاليّةٍ وعدالةٍ اِجتماعيّةٍ، كَمَا يلي:

طالبَ شوقي السّيد بضرورةِ تفعيلِ منظومةٍ مُتكامِلةٍ للبَدْءِ في تحقيقِ أهدافِ العدالةِ الإنتقاليّة على أرضِ الواقعِ، مُشيدًا باتّخاذِ خُطواتٍ لتحقيقِ العدالةِ الإنتقاليّة بعدَ ثورةِ 25 يناير، من تشكيلِ لجانٍ لتقصي الحقائقِ وإنشاءِ المركزِ القوميّ لرعايةِ أُسرِ الشُّهداءِ والمُصابين منذ 19 ديسمبر2011، وإنشاءِ وزارةٍ للعدالةِ الإنتقاليّةِ منذ يوليو 2013[1].

---

(1) شوقي السيد، "العدالة الانتقالية ضرورة قصوى ولكن"، الأهرام، 17 ديسمبر2014، ص11.

ورَبَطَ عبدالله السّناوي بين وجودِ عدالةٍ إنتقاليّةٍ وتحقيقِ العدالةِ الاجتماعيّةِ وتحسينِ مُستوى معيشةِ المُواطنِ، وهذا يبدأُ مِن مؤتمرِ شرمِ الشّيخ الاقتصاديّ، بتوفيرِ نصيبٍ عادلٍ لكلّ فردٍ مِن الثّروةِ وعدمِ قَصْرِ هامِش الرّبحِ على المُستثمرين ورجالِ الأعمالِ فقط، ولا بُدّ مِن توفيرِ بيئةٍ سياسيّةٍ مُناسبةٍ بالوُقوفِ على العواملِ التي أدّت إلى إفسادِ الحياةِ السياسيّة، ومُراجعةِ القوانينِ والتّشريعاتِ لإيجادِ مناخٍ يَسمحُ بتحقيقِ العدالةِ الانتقاليّةِ والبحثِ عن الأخطاءِ وتصحيحها[1].

وقد تركّزت المرجعيّاتُ التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ في طرحِ وتناوُل مفهومِ العدالةِ الإنتقاليّةِ في المرجعيّة القانونيّة، مثل تشكيلِ لجانِ تقصي الحقائقِ، ومرجعيّةٍ اجتماعيّةٍ في الرّبطِ بين العدالةِ الانتقاليّةِ والعدالةِ الاجتماعيّةِ.

6- مفهومُ العلمانيّةِ:

تَمثّل أبرزُ مَا طُرِحَ بالخطابِ الصّحفيّ عَنْ مفهُومِ العلمانيّةِ **في مَا يلي:**

- معنى العلمانيّةِ والتّمييزُ بين العلمانيّةِ السّياسيّةِ والعلمانيّةِ الوجوديّةِ.
- موقفُ العلمانيّةِ مِن الأديانِ.

وفي ضوءِ مَا سَبَقَ، اتّضحَ عدمُ اتّفاقِ كُتّاب صُحفِ الدّراسةِ خِلالِ هذه المرحلةِ على تعريفٍ للعلمانيّةِ، فبينما العلمانيّةُ نَشَأتْ في أُوروبا مِن أجلِ تعليّةِ العِلمِ، وفصْلِ الدّينِ عَنْ الدّولةِ، لوقُوفِ رجالِ الدّين في أُوروبا في مواجهةِ العِلم، مِن أَجلِ هذا نجدُ مَنْ يأخُذُ بالنّهجِ الأوروبيّ، ومنهم مَن يأخُذُ بالعلمانيّةِ،

(1) عبد الله السناوي، "أسئلة الضمير العام"، الشروق الجديد، 23 مارس2015، ص14.

بمعنى إعلاءِ العِلم، وفي الوقتِ ذاته الاحتفاظُ بالقيمِ الدّينيّةِ والرّوحانيّات على النّحو التالي:

ميّزَ صلاح سالم بين العلمانيّة السّياسيّة والعلمانيّة الوجوديّة؛ فالأُولى تتوقّف عندَ هدفِ الفصلِ بين الدّينِ والدّولةِ كمجالٍ مُحايدٍ لُممارَسةِ السّلطةِ والصّراعِ حولها، اما العلمانيّة الوجُوديّة التي تسودُ فيها القُدسيّة للعملِ فقط والملكيّةِ والسُّلطةِ، ولا مجالَ فيها لروابطِ التّضامُنِ الإنسانيّ[1]. فتتحوّل الدّعوةُ الدّينيّةُ إلى نوعٍ مِنَ الخِدمةِ الدُّنيويّة الخاضعةِ لقواعدِ السُّوقِ بِمَا يُؤدّي في النّهايّةِ إلى نَشْرِ القيمِ المادّيّة، على حِسابِ الرّوحانيّات[2].

بينما يَرَى مراد وهبة أنّ العلمانيّة هي التفكير في النسبي بما هو نسبي في مواجهة الأصوليّة، التي تعني التّفكيرَ في النّسبيّ بمَا هُو مُطلقٌ؛ فالنّسبيّة أحدُ المُرتكزاتِ الأساسيّةِ لمفهومِ العلمانيّة[3]، والتّفكيرُ في النّسبيّ باعتبارِه نسبيًّا ومُتغيّرًا، ولا أحدَ يملكُ الحقيقةِ المُطلقةِ هو السّبيلُ لتطوُّرِ البشريّة وظهورِ الجديدِ في العِلم[4]، وبالتّالي فهي تُنَاقِضُ الفِكرَ الأُصُولي الذي يَرَى أنّه يملكُ الحقيقةَ المُطلقةَ، ومِنْ سِمَاتِ العلمانيّة أيضًا التنويرُ، وبالتّالي فهي تدعو إلى إعمالِ العقلِ، ومِن ثم فإنّها آليّةٌ لُمواجهةِ الفكرِ الأُصوليّ المُتسبّب في أعمالِ العُنفِ والإرهابِ[5].

---

(1) صلاح سالم، "العلمانية السياسية كضرورة اسلامية"، الأهرام، 24 نوفمبر2015، ص10

(2) صلاح سالم، "نحو تنوير روحى وعلمانية سياسية"، الأهرام، 8 يوليو2014، ص10

(3) مراد وهبة،"رؤيتى لـ (القرن الحادى والعشرين)115 رجل الشارع فى زمن السيبر"، الأهرام، 1مارس2016، ص11.

(4) مراد وهبة، "رؤيتى لـ (القرن الحادى والعشرين)241 حوار بين ملحد وعلمانى مسلم"، الأهرام، 6 سبتمبر2016، ص11.

(5) مراد وهبة، "رؤيتى لـ (القرن الحادى والعشرين)95 العلمانية فى زمن السيسى"، الأهرام، 13 أكتوبر2015، ص11.

ويَرَى وحيد عبد المجيد أنّ العلمانيّة ليستْ مُعاديّةً للأديانِ؛ حيثُ تتحدّد سِماتُ الفكرِ العلمانيّ في إعمالِ العقلِ وتنميّة القُدرةِ على التّفكيرِ والنّقدِ، ويترتّبُ على العلمانيّةِ تعزيزُ الحُرّيّةِ على كلّ صعيدٍ، بمَا في ذلك حُرّيّةُ العقيدةِ ومُمَارسةِ الشّعائرِ الدينيّة، وبالتّالي فهي ليستْ مُعَاديّةً للدّين، بل هي مُحَايدةٌ تِجاهَ الأديانِ ومسؤولةٌ عَنْ ضمانِ احترامِها على قدمِ المساواةِ، وتوفيرِ المُتطلباتِ اللازمةِ لِذلك[1].

واتّفقَ مَعَه إكرام لمعي في أنّ العلمانيّةَ لمْ تكُن أبدًا دعوةً لرفضِ الأديانِ، لكنّها مُحاولةٌ لوضعِ نِظامٍ مُتكامِل للحياةِ الدُّنيا، بإعلاءِ قيمِ العِلمِ والمُواطنةِ وحُقُوقِ كلّ فئاتِ المُجتَمَعِ[2].

واختلفَ إبراهيم القرضاوي، حيث اعتبرَ أنّ العلمانيّةَ، سواء كانتْ تُعنى بشؤون الدُّنيا، أو الاهتمامِ بالعِلمِ وعدمِ رُؤيّةِ الأشياءِ إلا مِن خلاله فقط، فكلّ هذا دعوةٌ إلى صُعُود سلّم، بدايتُه العلمانيّةُ، ونهايتُه اللادينيّة، وتتنافى مع المُجتَمَعِ المسلم، لأنّها تُتيح سُلوكيّاتٍ خارجةٍ عن الدّين، كتعاطي الخُمورِ، وتعتبرُها حُرّيّةً شخصيّةً[3].

---

(1) وحيد عبد المجيد، "اجتهادات: علمانية أم هيستيرية؟"، الأهرام، 24 يونيو2015، ص12.

(2) إكرام لمعي، "العلمانية هى الحل"، الشروق الجديد، 25 أبريل2015، ص12.

(3) ابراهيم القرضاوي،"من نقطة الأصل: العلمانية بين العلمانية والعالمينية"، الوفد، 24 سبتمبر 2014، ص10.

وهكذا يتّضحُ أنّ السّمةَ الغالبةَ لدى كُتّابِ صُحفِ الدّراسةِ في هذه المرحلةِ أنّ الدّولةَ العلمانيّةَ حياديّةٌ تجاه الأديانِ وتقومُ على أساسِ تكريسِ مبدأ المواطنةِ، دُون أي تمييز، مما يكفُل حُرّيّةَ الاعتقادِ وحُرّيّةَ مُمارسةِ الشّعائرِ الدينيّةِ، كما تكفُل حُرّيّةَ تكوينِ الأحزابِ والتّيّاراتِ الفِكريّةِ والسّياسيّةِ للجميع، ومِن هُنا كانَ الارتكازُ على تناولِ مفهومِ العلمانيّةِ مِن زاويةِ حُدودِ علاقتِها بالأديانِ.

الفَصلُ الثالث

تَطوّر المَفاهِيمِ السّياسيّةِ والاِجتماعيّةِ
خِلال الفترةِ من عامِ 2011 وحتى عامِ 2017

تمهيد.

المبحث الاول: تَطوّرُ المفاهيم باِختلافِ الأحداثِ والفتراتِ الزّمنيّة.

المبحث الثاني: تَطوّر المفاهيمِ باِختلافِ الصّحفِ وتوجُّهاتها، وأنماطِ ملكيّتها.

المبحث الثالث: تَطوُّر المفاهيمِ واِختلافِ تناوُلِها باِختلافِ الكُتّاب، وخلفيّاتِهم التعليميّة، والثقافيّة، ومواقِعِهم الوظيفيّة.

المبحث الرابع: النتائج العامة للدراسة ومناقشتها.

تمهيد

تستعرض المؤلفة فى هذا الفصل جوانب تطور المفاهيم السياسية والاجتماعية فى خطاب صحف الدراسة حيث تؤثر عدة عوامل ومتغيرات فى تناول وطرح الخطاب الصحفى للمفاهيم السياسية والاجتماعية مثل ارتباطها بالأحداث والقضايا التى شهدها المجتمع المصرى خلال فترة الدراسة مما يؤثر عليه بالظهور والخفوت أو باختلاف الصحف وتعدد وتنوع أنماط ملكيتها ما بين قومية وحزبية وخاصة أو باختلاف الكتاب ومواقعهم الوظيفية وما لذلك من تأثير فى كيفية عرض وطرح نفس المفهوم.

المبحث الأول: تطوّر المفاهيم باختلاف الأحداث والفترات الزّمنيّة:

- استمرّ ظُهورُ بعضِ المَفاهِيم على مُستوى الفترات الزمنية الأربعِ، مِثْلَ الدّولةِ المدنيّةِ، والعَدَالةِ الاجتماعيّةِ، والعَدَالةِ الانتقاليّةِ، والمُواطنةِ، بينما ظهرَ مَفهُومُ العلمانيّةِ في الفترات الزّمنيّة الأُولى والثانيّةِ والرابعة، وظهر مَفهُومُ القُوّة النّاعِمة بالفتراتِ الأربع، لكنّ كثافة ظهورِه كانتْ في الفترةِ الرّابعةِ بشكلٍ أكبر، حيث تمّ طرحُهُ، باعتبارِ الثّقافةِ والفنونِ آليّةً لمواجهةِ الفِكرِ المُتطرّف.

- إنّ المفاهيمَ كانتْ مُتداخلةً، وفي تقارُب بينها، كتداخُل مَفهُومِ المُواطنةِ والعَدَالةِ الاجتماعيّةِ، فكلاهما يرتكز على المساواةِ وعدم التّمييز، كما أنّ المُواطنةَ والعَدَالةَ الاجتماعيّةَ إحدى أبرز ركائزِ الدّولةِ المدنيّة، كما ترتبط الدّولةُ المدنيّةُ بالعلمانيّةِ من حيث كفالة حُرّيّةِ العقيدةِ والحِيادِ تجاه الأديانِ، كَمَا أنّ هناك ارتباطًا بين مَفهُوميّ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ، والعَدَالةِ الانتقاليّةِ، فكلاهما صورٌ وأشكالٌ للعدلِ، أيّ الإنصافِ.

- اختلفتْ مُرتكَزاتُ تناوُل كلّ مَفهُوم وفقًا للمراحلِ والفتراتِ الزّمنيّة التي قُدّمت فيها هذه المفاهيم، واتّضحَ ذلك مثلًا في تناوُل مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ، الذي تمثّلت أهمّ مُرتكزاتِ تناوُلِه في الفترة الزمنية الأُولى، في بيانِ ركائِزه من مُواطنةٍ، وتعدُّديّة حزبيّة، وحُرّيّات بأنواعها، وفصلٍ بين السُّلطات، وعدم التداخُل بين الناحيةِ السّياسيّةِ والدّينيّةِ، بينما كانتْ السّمةُ البارزةُ لتناوُل مَفهُوم الدّولةِ المدنيّةِ في المرحلةِ الثّانيّةِ في التّحذيرِ مِن قيامِ دولةٍ دينيّةٍ بمصر مع تولي أحد مُرشّحي التّيار الدّينيّ منصبَ رِئاسَةِ الجمهوريّةِ، وفي المرحلةِ الثّالثةِ كانَ التركيزُ على الحقّ في ضرورةِ نصّ الدُّستور على مدنيّةِ الدّولةِ، خصوصًا مع تجربةِ الإسلامِ السّياسيّ في المرحلةِ السابقةِ لها في تديين السّياسةِ وتسييس

الدّين، ممّا أضرّ بالدّولةِ المدنيّةِ وأدّى إلى غيابها، وفي المرحلةِ الرّابعةِ، كانَ التّركيزُ على سِيادةِ القانونِ وحيادِ الدّولةِ المدنيّةِ تِجاه الأديانِ، وترك مهمةِ التّشريعِ للمُختصين، وليس لأهلِ الدّينِ.

وهَكَذَا يتّضحُ أنّ ظهورَ مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ بالخطابِ الصّحفيّ في الفترتين الزمنيّتين الأُولى والثانية، ارتبطَ بقضيّةِ شكلِ الدّولةِ، وطبيعةِ نِظامِ الحُكمِ، وصعودِ التّيارِ الدّينيّ للسّلطةِ، سواء باستحواذِه على أغلبيّةِ البرلمانِ في 2011/ 2012، بغرفتيه (الشّعب والشورى)، وكذلك لجنةُ كتابةِ الدُّستورِ، وانتهاءً بفوزِهم برئاسةِ الجمهوريّةِ عام 2012، فكان لذلك تأثيرُه في طَرحِ مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ، باعتبارها الملاذَ للحمايةِ مِن الانجرافِ لسيناريو الدّولةِ الدّينيّةِ، أمّا في المرحلتين، الثّالثة والرّابعة، فكان من الضروري نصّ الدُّستورِ على دولة مدنيّة، تجنّبًا لتسييس الدّين، أو تديين السّياسةِ، كما حَدَثَ في المرحلتين السابقتين، وخفتت حدّةُ ظهورِ مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ بعد 30 يونيو 2013.

كَمَا اتّضحَ اختلافُ تناوُل المَفهُومِ نفسه باختلافِ المراحلِ والفتراتِ الزّمنيّة في تناوُل مَفهُومِ العَدَالةِ الاجتماعيّة، حيث كانَ مُرتكَزُ التّناوُل لهذا المَفهُومِ في المرحلةِ الأُولى ما يتّصلُ بالأُجورِ مِن إصلاحِ هيكلِ الأُجورِ وإعادة النّظرِ في الحدّينِ الأدنى والأقل للأجور، وترجمة شعارات ثورة 25 يناير من "عيش، وحُرّيّة، وعدالة اِجتماعيّة" ليشعُر بها كل فِئاتِ الدّولةِ من عُمالٍ وفلاحين، ومهنيّين.

وفي الفترة الزمنية الثانيّة كان تركيزُ الخطابِ الصّحفيّ في تناوُل مَفهُوم العَدَالةِ الاجتماعيّةِ على ضرورةِ تحقيقِ العَدَالةِ في توزيعِ النّاتجِ القوميّ، والتوازن بين الأجورِ والأسعارِ، وتوفيرِ آليّات لتحقيقِ العَدَالةِ الضّريبيّةِ والتّركيز على غيابِ تحقُّق العَدَالةِ الاجتماعيّةِ، بدليلِ الاحتجاجاتِ، لفئاتٍ مِن العمالِ والمهنيّين، المطالبة بتحسينِ أوضاعهم الماديّة، أو تثبيتهم، وكان أهم مَا ميّز تناوُلَ مَفهُومِ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ في هذه المرحلةِ، مُناقشة المَفهُومِ في ضَوءِ دُستورِ مصر 2012، باعتبارِ أنّ الدُّستورَ جاء خاليًا من أيّ ضَمَانات لمواجهةِ التّفاوُت الطبقيّ.

وفي الفترة الثّالثةِ، كان تناوُل مَفهُومِ العَدَالةِ الاجتماعيّة من خلال طرحِ ضرورةِ القضاءِ على الفقرِ والقضاءِ على البطالةِ، مع طرحِ مطلبِ ضرورةِ إعادة رسمِ سياساتِ الإنفاقِ، وإعادة النّظر في المستوياتِ الحقيقيّةِ للدّخُول، وضمانِ تحصيلِ المُتأخّرات الضّريبيّةِ التي تصل إلى 100 مليار جنيه.

وفي الفترة الرابعةِ، كان طرحُ مَفهُومِ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ مِن منظورِ تفعيل دُستورِ مصرَ لعام 2014، بحيث تكون الضّرائبُ متعدّدةَ المصادرِ، وتكون تصاعُديّةً، وفقًا لشرائحِ الدّخل وإيجادِ آليّة لضبط الأسعارِ، خصوصًا مع ارتفاع أسعارِ السّلعِ والخدمات، مع صُدُور قرار تحرير سعر الصرف.

كَمَا اتّضحَ ذلك في طَرح مَفهُومِ المُواطنةِ، حيثُ كان مرتكز تناوُل هذا المَفهُومِ في الفترة الأُولى يتمثّل في حمايةِ حُقوقِ كل فئاتِ المُجتمعِ، وطُرِح هذا المَفهُومُ باعتبارِه آليّةً للحدّ من التوتّر الدّينيّ، خصوصًا مع وقوعِ عدّة حوادث اعتداء على الكنائِس، خلال هذه المرحلة.

وكان طرحُ مَفهُومِ المُواطنةِ في الفترة الثانيّة، باعتباره آليّةً لمواجهة التّمييز الدّينيّ، خصوصًا مع سيطرة التّيار الدّينيّ على اللّجنة التأسيسيّة لكتابة دُستور مصر 2012، وعدم تمثيل كلّ فئاتِ المُجتمعِ تمثيلًا عادلًا باللّجنةِ، بِمَا يُؤدّي لإنتاجِ دُستورٍ غير توافقيّ لا يُحقّق المُواطنةَ والمساواةَ للجميعِ، ولم يظهر مَفهُومُ المُواطنةِ بالخطابِ الصّحفيّ في الفترة الثّالثةِ إلا في عددٍ قليلٍ من المقالاتِ.

وكانَ تناوُل مَفهُوم المُواطنةِ بالفترة الرّابعةِ من منظورِ كفالةِ حقّ جميعِ المصريّين في إدارة شؤونِ أوطانِهم، كما نصّ دُستورُ مصرَ لعام 2014 في عدّة موادّ منه.

بينما كَانَ تناوُل مَفهُومِ العلمانيّةِ في الفترة الأُولى، باعتبارِها آليّةً للحفاظِ على وحدة الدّولةِ، أيًّا كانت أديانُ مُواطنيها، والبعضُ رفضَها، باعتبارِها تُؤدّي إلى انتشار التّفكير الدّنيويّ والقيم المادّيّة.

وفي الفترة الثانيّة، دافَعَ عنها البعضُ باعتبارِها تحريرًا للإرادةِ الإنسانيّةِ مِن أيّ سيطرة عليها، وإعلاءً للعلم، والبعضُ رفضَها باعتبارِها إقصاءً للدّين وتهميشه، ولم يظهر هذا المَفهُومُ بالمرحلةِ الثّالثةِ.

وفي الفترة الرابعةِ، تمثّل مُرتكزُ تناولها في حياد الدّولةِ العلمانيّةِ تجاه الأديانِ، وكفالتها لحُرّيّة مُمارسة الشّعائرِ الدّينيّة، بينما طَرَحَ البعضُ هذا المَفهُومَ باعتبارِهِ يُؤدّي إلى اللا دينيّة، فطرحُ هذا المَفهُومِ خلال الفترات الزمنية الأربع كان ما بين تأييدِه أو رفضِه.

أما مَفهُومُ العَدَالةِ الانتقاليّةِ، فكانَ طرحُه خلال الفترة الأُولى، لارتباطِها بإنجازِ محاكمةِ مباركٍ ورموزِ نظامِه فكانَ الطّرحُ مِن منظورِ القصاصِ العادِل بتخصيصِ دوائرَ منتظمةٍ، وسرعة الفصلِ في القضايا، ومن هُنا ارتبطَ مَفهُومُ العَدَالةِ الانتقاليّةِ خلال هذه االفترة الزمنية بمَفهُومِ العَدَالةِ النّاجزة.

وفي الفترة الثّانية، كانَ طرحُ المَفهُومِ مِن منظورِ إصدارِ مشروعِ قانونٍ للعدالةِ الانتقاليّةِ، لحَسمِ ملفات قضايا الشهداءِ والمصابين المُتضرّرين بعد ثورة 25 يناير، وما تلاها من أحداثِ عُنفٍ وتعويضِ الضّحايا أدبيًّا وماديًّا.

وفي الفترةِ الرّابعةِ، كانَ طرحُ المَفهُومِ مع اتّخاذِ عِدّة إجراءاتٍ عمليّةٍ لتحقيقِ العَدَالةِ الانتقاليّةِ، مثل إنشاءِ وزارةٍ للعَدَالةِ الانتقاليّةِ، وإنشاءِ لِجانٍ لتقصي الحقائقِ، ومركزٍ لرعايةِ الشُّهداءِ والمُصابين، والرّبطِ بين العَدَالةِ الانتقاليّةِ والعَدَالةِ الاجتماعيّةِ، بالتّوزيعِ العادِل للدّخلِ بين كلِّ فِئاتِ المُجتمعِ، ومُحاربةِ التّفاوتِ الطّبقيّ.

أمَّا مَفهُومُ الدّيمُوقراطيّةِ، فلم يظهر إلا في االفترتين، الأُولى والثّانية، وقد ارتبطَ تناوُله بضرورة توزيعِ السّلطة ومشاركةِ الشّعبِ في حُكمِ بلاده، واحترامِ الحُقوقِ والحُرّيّاتِ، ووجودِ برلمانٍ له دَورٌ حقيقيّ، والتّحذيرِ مِن الدّيمُوقراطيّة الشّكليّة، التي يلجأ إليها الحاكِمُ الاستبداديّ، الذي يجعل الحُقوقَ والحُرّيّاتِ منحةً مِن الحُكومةِ للشّعبِ، وليسَ حقًّا مُكتسبًا.

ظهرَ مَفهُومُ "الدّولةِ العسكريّةِ" في الفترة الأُولى فقط، لبيانِ معنَى الدّولةِ العسكريّة، ومصدر السُّلطةِ، ومَن سيتولّى الحُكمَ؟ ومَا مُؤهلاتُه وخلفيّتُه الفكريّةُ والتّعليميّة؟، وارتبطَ ذلكَ بتولي المجلسِ الأعلى للقواتِ المُسلّحةِ السُّلطةَ، وذلك عقب تخلّي الرّئيسِ الأسبقِ حسني مُبارك عن السُّلطة في 11 فبراير 2011.

ظهرَ مَفهُومُ "الاشتراكيّةِ"، بشكلٍ أكبر في صحيفة "الأهالي"، لبيانِ معنى الاشتراكيّةِ ومزايا تطبيقِ النّظامِ الاشتراكيّ اقتصاديًّا وسياسيًّا وإعلاميًّا، كمَا ظهرَ مَفهُومُ الليبراليّةِ بكثافةٍ أكبر بصحيفة "الوفد"، لبيانِ معنى الليبراليّةِ وأركانِها وتاريخِها، ومعوّقاتِ تطبيقِها بالمُجتمعِ المصريّ.

أمّا مَفهُومُ "القُوّةِ النّاعِمةِ"، فقد ظهرَ في كلّ الفتراتِ الزّمنيّة، وزادت كثافةُ ظهورِه في الفترة الرّابعةِ، حيث كانَ طرحُه بالفترة الرّابِعةِ، كبديلٍ للقُوّةِ العسكريّةِ، مع الدّعوةِ إلى ثورةٍ ثقافيّةٍ للتّعبيرِ عن الثّقافةِ الوطنيّة، بالتّعاونِ بين وزارةِ الثّقافةِ والمُبادراتِ الأهليّةِ مِن المُثقّفين الوطنيّين، وأيضًا استخدامُ الثّقافةِ لمُواجهةِ الفكرِ المُتطرّفِ، وعدم قصرِ المُواجهةِ على المُواجهةِ الأمنيّةِ فقط.

ظَهرَ مَفهُومُ "الحُرّيّة"، في الفترة الأُولى فقط، لارتباطِه بشعاراتِ ثورةِ 25 يناير من "عيش، وحُرّيّة، وديمُوقراطيّة، وعدالةٍ اجتماعيّةٍ".

مِنَ العرضِ السّابق، يتّضحُ ارتباطُ عرضِ المفاهيمِ المختلفةِ بالأحداثِ والقضايا التي ميّزت كلّ مرحلةٍ مِن المراحِل، سواء تمثّل ذلك في طبيعةِ السّلطةِ الحاكِمةِ واختلافِ منظورِ ومرتكزِ التناوُل للمفاهيمِ، وفقًا لطبيعةِ السُّلطةِ، أو بالنسبةِ للأحداثِ والقضايا، التي ميّزت كلّ مرحلةٍ، وطرحِ المفاهيمِ في ضَوءِ ارتباطِها بالأحداثِ والقضايا.

اتّضحَ إختلافُ المرجعيّاتِ التي تمّ تناوُل المفاهيمِ من خِلالِها بطبيعةِ المَفهُومِ المطروحِ، فارتبطَ تناوُل مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ بالمرجعيّةِ السّياسيّةِ، من مُواطنةٍ، وفصلٍ بين السُّلطات، وتداوُل للسُّلطةِ، وفصلٍ بين السُّلطةِ السّياسيّةِ والسّلطةِ الدّينيّة، كما ارتبطَ مَفهُومُ العَدَالةِ الإجتماعيّةِ بالمنظورِ الاقتصاديّ من زاويةِ الأجورِ والتّوزيعِ العادِلِ للنّاتجِ القوميّ، والعَدَالةِ الضّريبيّة، وارتبط أيضًا تناوُل مَفهُومِ العَدَالةِ الانتقاليّةِ بالمرجعيّةِ القانونيّةِ من إصدار قانونٍ للعدالةِ الانتقاليّةِ والمُصالحةِ، وما يتعلّق بحُقوقِ الإنسانِ، وهكذا يتّضحُ ارتباطُ المرجعيّةِ التي استندَ إليها الخطابُ الصّحفيّ بطبيعةِ المَفهُومِ ومرتكزاتِه.

المبحث الثاني: تَطوّر المفاهيمِ بِإختلافِ الصّحفِ وتوجُّهاتها، وأنماطِ ملكيّتها:

- اتّضحَ إختلافُ عرضِ المفاهيمِ السّياسيّةِ والاِجتماعيّةِ بِإختلافِ الصّحفِ التي تنشرُ هذه المفاهيمَ على صفحاتها، فاتّضحَ مثلًا أنّ "الأهرام" و"الشروق الجديد" سمحتا بتعدُّد الآراءِ على صفحاتِهما، وأتاحتا الفُرصةَ لكُتّابٍ من مُختلفِ التّخصُّصات، ومُختلفِ التّيارات، لكنّ طرْحَ "الوفد" و"الأهالي" للمفاهيمِ السياسيّةِ والاجتماعيّة، تأثّر بانتمائها الحزبيّ، وكانتْ صحيفةُ "صوت الأمة" أقلّ الصُّحفِ طرحًا لهذه المفاهيم.

- اتّفقتْ صُحفُ الدّراسةِ في مُختلَف الفتراتِ الزّمنيّة على أنّ المُواطنةَ والتّعدُّديةَ والحُرّيّات بمختلف أنواعِها، أبرزُ ركائزِ الدّولةِ المدنيّة، لكنّ نُقطةَ الخلافِ الأساسيّة كانتْ مرجعيّة هذه الدّولةِ، فظهرتْ آراءٌ مُتعدّدةٌ داخِل الصّحيفةِ نفسِها بصُحف "الأهرام" و"الوفد" و"الشروق الجديد"، فهُناك آراءٌ أيّدت علمانيّةَ المُمارَسة السّياسيّة، وضرورةَ فصْلِ المُمارساتِ السّياسيّة عن الدّينيّة وآراءٍ أُخرى أيّدتْ كونَ الإسلامِ نظامًا شاملاً، ولا يجوزُ تهميشُهُ، كما أن الدّستورُ أكّدَ المرجعيّةَ الإسلاميّةَ للدّولةِ، أمّا بالنّسبةِ لـ"الأهالي"، فقد رفضتْ رفضًا تامًّا المرجعيّةَ الدّينيّةَ، واعتبرتْ فِكرةَ دينيّة الدّولةِ تقويضًا للدّولةِ المدنيّة، وهدرًا لحقوقِ المُواطنةِ، كإحدى أبرزِ ركائزِ الدّولةِ المدنيّة.

- ركّزتْ الصُّحُفُ المُختلِفةُ في طرْحِ مفهومِ العدالةِ الاجتماعيّةِ في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى مِنْ منظورٍ اقتصاديّ، سواء مِن خِلالِ طرْحِ آليّاتِ تحقيقِ العدالةِ في توزيعِ النّاتجِ القوميّ، وعدالةِ الأُجورِ، والعدالةِ الضّريبيّةِ والدّعمِ وآليّاتِ ضمانِ وُصُوله إلى مُستحقّيه، وأبرزتْ "الأهالي" حقوقَ المُهمَّشين والفلاحين، وضرورة مُراعَاتها للوصُولِ إلى العدالةِ الاِجتماعيّة، أمّا في الفترتين الزّمنيّة الثّانية والثّالثةِ، فقد كانَ طرْحُ المفهومِ ومُنَاقشتُه في ضوءِ مُنَاقشةِ دُستورِ مصرَ في هاتينِ المرحلتين، وطرْحِ ضرورةِ إنصافِ المُهمّشين، ووجودِ آليّاتٍ لضمانِ نَصّ الدُّستور على تحقيقِ العدالةِ الاِجتماعيّة، كَمَا ظَهَرَ مفهومُ "الحمايةِ الاجتماعيّة" في الفترةِ الزّمنيّةِ الثّالثةِ، على وجهِ التّحديدِ بديلًا لمفهومِ العدالةِ الاِجتماعيّةِ بصحيفة "الأهرام"، وارتبطَ بالدّعوةِ إلى دمجِ وتمكينِ كلّ فئاتِ المُجتمعِ على قَدَم المُساواةِ، وأبرزتْ صحيفةُ "الأهالي" رفضَ اقتصادِ السُّوقِ الحُرّة، لإضرارِهِ بالعدالةِ الاِجتماعيّة، بِخِلافِ صحيفة "الوفد"، التي دَعَمَت السُّوق الحُرّة، وهو مَا يَرجِعُ لاختلافِ الانتماءِ الحزبيّ لكلٍّ منهما، وفي الفترةِ الزّمنيّةِ الرّابعةِ كانَ تركيزُ صُحُفِ الدّراسةِ على العدالة الضريبية، وضرورة استكمال مواد الدستور التى تنص على تحقيق العدالة الاجتماعية بمشروعات قوانين للمساهمة فى سرعة تنفيذها.

- طَرَحَتْ صُحُفُ الدّراسةِ مفهومَ المُواطنةِ في الفترة الزّمنيّة الأُولى باعتبارِهِ آليّةً لمُواجهَة التّمييزِ وتعمِيقِ الرّابطةِ للوطنِ قبلَ الرّابطةِ الدّينيّة، وفي المرحلةِ الثّانية، كَانَ التّركيزُ على ضرورةِ تحقيقِ التّوازُن بين جميعِ فئاتِ المُجتمعِ في التّمثيل باللّجنة التأسيسيّةِ لِكتابةِ الدُّستُور، لأنّ الحَاصِلَ كانَ سيطرةَ تيّارٍ واحدٍ على هذه اللّجنةِ، وركّزتْ "الأهالي" على حُقُوقِ المُهمّشين، كالشّيعةِ، وطالبتْ في الفترةِ الزّمنيّةِ الرّابعةِ بإلغاءِ خَانَةِ الدّيانةِ مِنَ الأوراقِ الرّسميّةِ إعمالًا للمُواطنةِ، ورفضًا لأيّ تمييزٍ، فالجميعُ مصريّون مُتساوُون، مُسلمين كانوا أو مسيحيّين، فالدّستورُ كفل حُرّيّة الاعتقادِ لجميعِ المصريّين.

- ظَهَرَ مَفهُومُ الدّيموقراطيّة بصُحفِ "الأهرام" و"الوفد" و"الشروق الجديد" خِلال الفترتين الزّمنيّتين الأُولى والثانية، بمعنى مُشارَكةِ الشّعبِ في إدارةِ شُؤونِ أوطانِه.

- تنوّعَت الآراءُ المُقدَّمةُ بصُحفِ "الأهرام" و"الوفد" و"الشروق الجديد" تِجاه مَفهُومِ العلمانيّة، فهُنَاك مَنْ اِعتبرَ العلمانيّةَ آليّةً للحِفاظ على وحدةِ الدّولةِ أيًّا كانتْ أديانُ مُواطِنيها، ومرجعيّاتهم، وأُخرى ترفضُ العلمانيّةَ، باعتِبارِها تهميشًا للقيمِ الدّينيّةِ، وتُؤدي إلى اِنتشارِ القِيمِ المَاديّة، والتّفكيرِ الدّنيويّ، بينما كانتْ صحيفةُ الأهالي مُؤيّدةً للعلمانيّة في الفتراتِ الزّمنيّةِ الأربعِ، ودَعَت بشكلٍ صريحٍ لدولة علمانيّةٍ وعدّدت مزايا تطبيقِها مِن حيادِها تِجاه أديانِ مُواطِنيها، وكفالةِ حُرّيّةِ الاعتقادِ للجميعِ، كَمَا أنّها لا تتعارضُ مَعَ الأديانِ، بل إنّ الإسلامَ لا يُصادِرُ على العلمانيّةِ، بلْ يتبنّاهَا باعتبارِ أنّ الإسلامَ أُنزلَ للعالمين، ولمْ يُصادِرُ على الأديانِ السّماويّة، بل اعتبرَ الإيمانَ بِها شرطًا مِن شُرُوطِ الإسلامِ.

- اتّضحَ تركيزُ "الأهالي" على مَفهُومِ الاشتراكيّة، و"الوفد" على مَفهُومِ الليبراليّة، ويرتبطُ هذا بانتمائِهما الحزبيّ، حيث دافعت "الأهالي" عن الاشتراكيّة، وعدّدت مزايا تطبيقِها مِن مُساواةٍ وتكافؤ الفُرصِ بينَ جميعِ أفرادِ المُجتمعِ ومُحاربةِ تركُّزِ الثّروةِ والسُّلطةِ في يدِ قِلّةٍ مِن المُجتمعِ، بينَمَا حلّلت «الوفد» مفهُومَ الليبراليّة، بدايةً مِن تاريخِ ظُهُوره بمصر، مع دُخُولِ الحملةِ الفرنسيّةِ مصرَ، واتّصالِ المصريّين بالدّولِ الأوروبيّة، وُصولًا إلى دورِ أحمد لطفي السيد في نَشْر الفِكرِ الليبرالي بمصر، ودور زُعماء ثورة 1919 في هذا الصّددِ، كَمَا تناولتْ عَنَاصِرُها مِن حُكمٍ ديموقراطيّ قائم على الانتخاب العامّ للسّلطةِ التّشريعيّة، ورقابةِ هذه السّلطةِ على السّلطةِ التّنفيذيّة واستقلاليّة السُّلطةِ القضائيّةِ، وتداوُل السُّلطةِ بين القوى السّياسيّة المُتنافِسةِ، والإعلاءِ مِن

المُبادرةِ الفرديّةِ، وتشجيعِ الاستثمارِ، لكنّ هُناك صُعُوبات في تطبيقِ الليبراليّة بمصر، مثلَ تطبيقِ الاستثمارِ الخاصّ، وترشيدِ الدّعمِ، وهي سياساتٌ قد لا تلقى قبولًا لدى القطاعاتِ الأغلبِ مِنَ المصريّين.

- ظَهَرَ مفهومُ العدالةِ الانتقاليّةِ بشكلٍ خاصّ بصحيفةِ "الأهرام"، حيث تناولتْ تاريخَ ظُهُورِ المَفهومِ وارتباطِهِ بالفتراتِ التي كانتْ بها حالةٌ مِن انتهاكاتِ حُقُوقِ الإنسانِ، أو مراحِلِ التّحوُّلِ الدّيموقراطيّ، وظَهَرَ أيضًا في مقالاتٍ بصُحُف "الوفد" و"الأهالي" و"الشروق الجديد"، لكنْ بكثافةٍ أقلّ مِن "الأهرام".

- ظَهَرَ مفهُومُ القوّةُ النّاعِمةُ بصُحُفِ الدّراسةِ في الفترةِ الزّمنيّةِ الرّابعةِ بكثافةٍ كبيرةٍ، وإنْ كانَ ظهُوره مراتٍ أقلّ في الفتراتِ الأُولى والثّانية والثّالثة، وقد طُرِحَ هذا المفهومُ بمُختَلَف الصُّحُفِ بمعنَى القُوّةِ المعنويّةِ التي تُمكّن الدّولةَ مِن صِناعةِ النّهضةِ مِن خِلال مجموعةٍ مِن المبادئ والأخلاقِ في مجالاتِ حُقُوقِ الإنسانِ والثّقافةِ والفُنُون، ويُمكِن استخدامُها كآليّةٍ لمُواجهةِ الفِكرِ المُتطرّف.

- اتّضَحَ اختلافُ تناوُل المفهومِ نفسِه بالصحيفةِ نفسِها، باختلافِ الفتراتِ الزّمنيّة، فـ"الأهرام" مثلًا ركّزَت في تناوُل مفهومِ الدّولةِ المدنيّة في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى على خلفيّة مَنْ يحكُمُها، وتاريخِ المفهومِ، وطرحِ وِجهاتِ نَظرٍ مُتنوّعة حول المرجعيّةِ الدينيّةِ للدّولة، وهل تحُدُّ مِن وُجُودِ دولةٍ مدنيّةٍ أم لا، وفي الفترةِ الزّمنيّةِ الثّانية، ركّزَتْ على سيادةِ القانونِ وضرورة تجنُّب الخلطِ بين السّياسةِ العمليّةِ والتّأويلاتِ الدّينيّة كركائز أساسيّة للدّولةِ المدنيّة، وفي الفترةِ الزّمنيّةِ الثّالثة والرّابعة، ركّزت على ضرورةِ نَصّ الدُّستور على مدنيّة الدّولة.

أمّا صحيفةُ "الوفد"، فقد ركّزت في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى على رفضِ فِكرةِ الدّولةِ الدّينيّة، والمُطالبةِ بحظرِ استخدامِ الشّعاراتِ الدّينيّة لخُطورتها على الدّولةِ المدنيّة، لكنْ ظهرتْ وجهةُ نَظرٍ لأحدِ الكُتّابِ على صفحاتِ "الوفد" ترى أنّ الإسلامَ نظامٌ شاملٌ، ولا يَجُوزُ حصْرُ الدّين في دُورِ العبادةِ. وفي الفترةِ الزّمنيّةِ الثّانية، حذّرتْ "الوفد" مِن سيناريو الدّولةِ الدّينيّة، وانتهاكِ الحُرّيّاتِ المُختلِفةِ، خُصُوصًا حُرّيّة الصّحافةِ، وهو مَا وَصَفته بأنّه مسمارٌ في نعشِ الدّولةِ المدنيّة، في حينِ لمْ يظهَر مفهُومُ الدّولةِ المدنيّة بصحيفةِ "الوفد" في الفترةِ الزّمنيّةِ الثّالثةِ.

وركّزتْ في الفترةِ الرّابعةِ على ضرُورةِ وُجُودِ حياةٍ حزبيّة حقيقيّة كركيزةٍ أساسيّةٍ للدّولةِ المدنيّة، بينما ركّزتْ صحيفةُ "الأهالي" فى الفترات الأربع في طرحِ مفهوم الدّولةِ المدنيّةِ على التّحذيرِ مِن سيناريو الدّولةِ الدّينيّة، واعتبارِ سيطرةِ التّيّارِ الدّينيّ على السُّلطةِ تقويضًا لمدنيّةِ الدّولةِ، وطالبتْ بإعلاءِ الحُقُوقِ والحُرّيّات، وعدم إقصاءِ أيّ فصيلٍ وإعمالِ المُواطنةِ.

أمّا صحيفةُ "الشروق الجديد" فقد ركّزت فى الفترات الزمنية الأربع على المُواطنةِ كركيزةٍ أساسيّةٍ مِن ركائزِ الدّولةِ المدنيّة، وطَالبَتْ بإعلاءِ الحُقُوقِ والحُرّيّاتِ وتنظيمِ العلاقةِ بينَ الدّين والدّولةِ، بمعنى أنْ تكونَ الدّولةُ مُحايدةً تِجاهَ الأديانِ وكفالة حُرّيّة الاعتقادِ، وظهَرَتْ بعضُ الآراءِ التي تَرَى عدم التّعارُض بين السُّلطةِ المدنيّةِ والدّينيّةِ، فالاثنتَان مُتكاملتَان ولا تنفصلان، فالدّينُ فيه صلاحُ البلادِ والعِبادِ، والشّأنُ الدّنيويّ والدينيّ لا انفصالَ بينهما.

وظهَرَ مفهُومُ الدّولةِ المدنيّةِ بصحيفةِ "صوت الأمة" في الفترةِ الزّمنيّة الأُولى فقط، حيثُ ركّزتْ على أبعادِ المفهُومِ مِن حُرّيّاتٍ وتعدّديّة سياسيّة وحزبيّة ومواطنة، بمَا يعني انصهارَ جميعِ فئاتِ المُجتمع في الدّولةِ المدنيّة، وعَدَم الإقصاءِ لأيّ فصيلٍ مع إعمالِ مبدأ العدالةِ الاجتماعيّةِ وضرورةِ حُصُولِ كلّ مواطنٍ على نصيبهِ العادِلِ مِنَ النّاتِجِ القوميّ، وهذه هي ركائزُ الدّولةِ المدنيّةِ التي تمّتْ ترجمتُها مِن خِلالِ عدّة وثائق، مِثلَ وثيقةِ الأزهرِ، ووثيقةِ الدُّكتُور علي السّلميّ، وهذه المبادئ التي تُشكّلُ ركائزَ الدّولةِ المدنيّة لا بُدّ مِن ترجمتِها في الدّستُور.

طَرَحَتْ "الأهرام" مفهومَ العدالةِ الاجتماعيّةِ في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى، مُركّزةً على إصلاحِ هيكلِ الأُجورِ والعدالةِ الضّريبيّةِ. وفي الفترةِ الثّانيةِ، نَاقَشَتْ المفهُومَ في ضَوءِ مُنَاقَشةِ موادّ دستورِ مِصرَ لعام 2012، باعتبارِه جَاءَ خَاليًّا مِنَ الضّمانَاتِ التي تكفُل تحقيقَ عدالةٍ اجتماعيّةٍ بشكلٍ حقيقي على أرضِ الواقِع. وفي الفترةِ الثّالثةِ، ركّزتْ على حمايةِ حُقُوقِ الفِئاتِ المُهمّشة، ودَمْجِ جميعِ فِئاتِ المُجتَمع وتمكينهم مِنَ الوُصُولِ إلى مَا أُطلقَ عليه الحِمايةُ الاجتماعيّةُ التي تضمَن حُصُولَ كُلّ مُواطِن على حياةٍ كريمةٍ، بكُلِّ مُتطلباتِها، وفي الفترةِ الرّابعةِ ركّزتْ على رسمِ سياسةٍ اقتصاديّةٍ تضمَنُ تحقيقَ عدالةٍ اجتماعيّةٍ بكُلّ جوانبِها مِن عدالةٍ حزبيّةٍ وتوزُانٍ بين الأجورِ والأسعارِ، ونموذجٍ اقتصاديٍّ يضمَنُ حُقُوقَ جميعِ فِئاتِ المُجتَمَع.

بينما طرحتْ "الوفد" مفهُومَ العدالةِ الاِجتماعيّةِ في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى مِن منظورِ تحديدِ الحدّين الأدنى والأقصى للأجُورِ. وانتقدتْ في الفترةِ الثّانية غيابَ العدالةِ الاِجتماعيّة، رَغْمَ أنّها كانتْ أحد الأهدافِ الرّئيسيّة لثورة 25 يناير. وفي الفترةِ الثّالثةِ، طالبتْ المسؤولين بوضعِ العدالةِ الاِجتماعيّةِ على رأسِ أولويّاتِهم عندَ رسمِ سياساتِهم، بمَا يضمَن حصُولَ المُواطِن على نصيبِهِ العادِلِ مِن النّاتِجِ القوميّ. وفي الفترةِ الرّابعةِ، ركّزتْ على تحليلِ مفهُومِ العدالةِ الاِجتماعيّةِ بمُختَلف أبعادِه السّياسيّة، بمعنى نظام سياسيّ عادِلٍ يضمَنُ المُشَارَكةِ الحقيقيّةِ للشّعبِ، واقتصاديّةٍ تعني حُصُولَ الأفرادِ على نصيبِهم العادِلِ مِنَ النّاتِجِ القوميّ، والمُطالَبة بثورةٍ تشريعيّةٍ، بمَا يعني إصدار قوانين تكفل تفعيلَ موادّ الدّستورِ التي تضمَن تحقيقَ العدالةِ الاِجتماعيّةِ.

ركّزتْ "الأهالي" في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى على تناوُل مفهومِ العدالةِ الاِجتماعيّةِ مِن منظورِ إصلاحِ هيكلِ الأُجُورِ وتحديدِ الحدّين الأدنَى والأقصى للأُجُور، وفي الفترةِ الزّمنيّةِ الثّانية ركّزتْ على ضرورةِ إعمالِ العدالةِ الضّريبيّةِ كآليّةٍ لتحقيقِ العدالةِ الاِجتماعيّة، ومُرَاعاةِ حُقُوق جميعِ فِئاتِ المُجتَمع ومُحاربةِ التّهميشِ والظُّلمِ الاِجتماعيّ لبعضِ الفِئات. وأبرزتْ في الفترةِ الزّمنيّةِ الرّابعة العدالةَ في الالتحاقِ بالوظائفِ، والعدالةَ الاقتصاديّة، وضرُورة وُجُودِ ضماناتٍ لوصُول الدّعمِ إلى مُستحقيه، وأبرزتْ سلبيّاتُ نظامِ اقتصادِ السّوق الحُرّة، وإضراره بالعدالةِ الاِجتماعيّة، والمُطالبة باقتصادِ السّوقِ المحكومةِ بضوابط، ورفضِ احتكارِ السّلعِ، وعدم ضبطِ الأسعارِ، وهو مَا أبرزَ إنتماءها اليساريّ في عرضِ وتناوُل المفهوم.

بينما أبرزتْ "الشروق الجديد" في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى ضرورةَ إيجادِ آليّاتٍ لتحقيقِ حياةٍ كريمةٍ لكلّ المُواطنين. وفي الفترةِ الثّانيةِ، حلّلت المفهومَ، وأبرزت عناصرَه من اِنتفاءِ الظُّلمِ وتمتُّع جميعِ أفرادِ المُجتَمعِ بحُقُوقٍ اِقتصاديّةٍ وسياسيّةٍ ودينيّةٍ، وحُرّيّات مُتكافئة. وفي الفترةِ الثّالثةِ، ربطتْ المفهُومَ بالمستوياتِ الحقيقيّةِ للدّخُولِ والقضاءِ على البطالةِ، ولا يجُوزُ اختزالُ العدالةِ الاِجتماعيّةِ في المُساواةِ أو عدمِ المُساواةِ. وفي الفترةِ الرّابعةِ، ركّزت على ضرورةِ عدمِ اختزالِ العدالةِ في البُعدِ الاِقتصاديّ والمُطالبة بتنميةِ الإنسانِ، ومهاراتِه اِجتماعيًا.

بينما طَرَحَتْ "صوت الأمة" مفهُومَ العدالةِ الاِجتماعيّةِ في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى مِن منظُورِ مُحارَبة التّهميشِ وتوفيرِ حياةٍ كريمةٍ لكلّ مُواطنٍ، ومُطالبةِ جميعِ أجهزةِ الدّولةِ بتحقيقِ هذا الهدفِ. وفي الفترةِ الزّمنيّةِ الثّانيةِ ركّزت على تشجيعِ الإنتاجِ والتّصديرِ للحدّ مِنَ الاستهلاكِ وتخفيضِ مُعدّلاتِ البطالةِ وتعزيزِ عَمَل كُلّ القِطاعاتِ لتحقيقِ حياةٍ كريمةٍ لكُلّ مُواطنٍ. وانتَقَدَتْ غلاءَ الأسعارِ خِلالَ الفترةِ الرّابعةِ والمُترتّبُ على تعويمِ الجنيه، ممّا أدّى إلى اتّساعِ الفجوةِ بين الأغنياءِ والفُقراءِ، وأضرّ بالعدالةِ الاِجتماعيّةِ.

وربطت "الحرية والعدالة" مفهوم العدالة الاجتماعية بالمرجعية الإسلامية والمنهج الإسلامى الذى كفل التكافل بين جميع أفراد وفئات المجتمع من خلال الزكاة والصدقات وما إلى ذلك.

وركّزت "الأهرام" في طرْحِ مفهومِ المُواطنةِ في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى على المُساواةِ بين جميعِ المواطنين، وعدمِ التّمييز بينهم لأيّ سببٍ كان، وأبرَزَتْ في الفترةِ الثّانيةِ المفهومَ مِن منظُورِ "الدّين لله والوطن للجميعِ"، واعتبرتْ قَصرُ تيّارات الإسلامِ

السياسيّ صِفةَ الإسلامِ على نفسِها يُؤدي إلى تكريس التّمييز، بينما تراجَعَ ظهُور المفهومِ بـ"الأهرام" خلال الفترتين الزّمنيّتين الثّالثةِ والرّابعة.

بينما طَرَحَتْ "الوفد" المفهومَ في الفترةِ الأُولى مِنْ مَنظُور ضرورةِ حمايةِ حُقُوق جميعِ فِئاتِ المُجتَمَعِ وإطلاقِ حقّ المسيحيّين في بناءِ كنائسِهم، وفقًا لقانونِ دُور العبادةِ المُوحّد. وفي الفترةِ الثّانيةِ ظهرتْ المُطالباتُ بتفعيل موادّ الدّستور التي تكفُل المُساواةَ بين جميعِ المصريّين دُونَ تمييز بينهم لأيّ سببٍ كان. ولم يظهر المفهومُ بصحيفةِ "الوفد" في الفترةِ الثّالثةِ. وفي الفترةِ الرّابعةِ طَرَحَتْ "الوفد" المفهوم مِن منظورِ حمايةِ حُقُوق جميع المواطنين، مُقابل التزامِهم بأداءِ واجباتِهم.

وطَرَحَت "الأهالي" المُواطنةَ في الفترتين الزّمنيّتين الأُولى والرابعة، مُركّزةً على مُحَارَبة التّهميش وعدم التّمييز لأيّ سببٍ كان، ليس فقط بين المُسلمين والمسيحيّين، بل أيضًا بعضُ فئاتِ المُجتَمع الأُخرى، كالشّيعةِ والبدو والنّوبة، فلا بُدّ مِن إعمالِ المُساواةِ وتكافُؤ الفُرصِ بين الجميعِ، وفي سَبيلِ هذا ظهَرَ مطلبُ إلغاءِ خانةِ الدّيانةِ مِن الأوراقِ الرّسميّة بصحيفة "الأهالي" في الفترةِ الزّمنيّةِ الرّابعةِ على وجه التّحديد.

وركّزتْ الشّرُوق في طرحِ مفهومِ المُواطنةِ في الفترةِ الزّمنيّةِ الأُولى على تكافُؤ الفرصِ لجميعِ فِئاتِ المُجتَمَع وجميعِ مواطنيها والاسترشادِ في سبيلِ تحقيقِ هذا الهدفِ بِمَا جَاءَ في وثيقةِ الأزهرِ التي أعدّها نُخبةٌ مِن عُلمَاءِ ورِجالِ الدّين في مصرَ، في سبيلِ تحقيقِ المُواطنةِ ونبذُ روحِ التّفرقةِ والانقسامِ. وفي الفترةِ الزّمنيّةِ الثّانيةِ، ركّزت على ضرورةِ التّمثيل العادِل للمصريّين جميعًا في الحياةِ الحزبيّةِ للوصُول إلى برلمانٍ مُتوازِنٍ. وفي الفترةِ الثّالثةِ، لم يظهرْ المفهُومُ بصحيفةِ

"الشروق الجديد". أمّا في الفترةِ الرّابعةِ، فقد ركّزت "الشروق الجديد" خِلال هذهِ الفترةِ على تفعيلِ مُشاركةِ المُواطنين في إدارةِ شُؤون أوطانِهم، وهو مَا أكّدته تعديلاتُ دُستور 2014.

ولم تَطرَح صحيفة "صوت الأمة" مفهُومَ المُواطنةِ على صفحاتِها خِلالَ الفتراتِ الزّمنيّةِ الأربعِ، لكنّها ركّزت على طرحِ مفهومِ العدالةِ الاِجتماعيّةِ، والمفهُومان مُترابِطَان ومُتدَاخِلان.

المبحث الثالث: تَطوُّر المفاهيمِ وإختلافِ تناوُلِها بإختلافِ الكُتّاب، وخلفيّاتِهم التعليميّةِ، والثقافيّةِ، ومواقعِهم الوظيفيّة:

- تنوّع الكُتّابُ الذين اهتمُّوا بطرحِ وتَنَاول المفاهيمِ السّياسيّة والاِجتماعيّة بصُحُف الدّراسةِ خِلال الفتراتِ الزّمنيّة، التي اشتملتْ عليها الدّراسةُ مَا بين الشّخصيّات العامّة مِن أساتذةٍ جامعيِّين، ووزراء حاليّين وسابقين، ورموز دينيّة إسلاميّة ومسيحيّة، وكُتّاب صحفيّين، ورجالِ اقتصادٍ، وقانونيّين، وقضاةٍ، وكانت النّسبةُ الأغلبُ للرِّجال في مُقابِل قلّة مِن الكاتِباتِ اللاتي اهتممن بطرحِ وتَنَاول هذه المفاهيمِ بكتاباتِهن، وأبرزهن فريدة وأمينة النقاش. كَمَا تنوّعت اتجاهاتُ الكُتّابِ الحزبيّة مَا بين اليساريّين، سواء مِن المُنتمين إلى حزبِ التّجمُّع كالدّكتُور جودة عبد الخالق، والدّكتُور رفعت السّعيد، والكاتب حسين عبد الرّازق ورُمُوز حزب الوفد، كالمستشار بهاء الدّين أبو شقة، أو المنتمين إلى التّيار الدّينيّ، كالكاتب محمد عبد القدوس، والدّكتُور محمد عمارة، المعرُوف باتجاهاتِه الإسلاميّة، أو المسيحيّين، كالكاتبين سمير مرقس، ومدحت بشاي، كَمَا تنوّعَت أعمارهم، ما بين كبارِ السّن والشباب، وإنْ كَانَ أكثرُهم مِن كبارِ السّن.

- كَانَ مِن أبرز الكُتّاب الذين اهتمّوا بطرحِ مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ أحمد عبد المعطي حجازي، وجابر عصفور، وعبد المنعم سعيد، ومكرم محمد أحمد، بصحيفة "الأهرام"، وإبراهيم تاج الدّين، وعلاء عريبي، ووجدي زين الدّين، بصحيفة "الوفد"، وفريدة النقاش، ونبيل زكي، وحسين عبد الرازق، بـ"الأهالي"، ومعتز بالله عبد الفتاح، وعمرو حمزاوي، وإكرام لمعي، بـ"الشروق الجديد"، وعبد الحليم قنديل، وكمال الهلباوي، بـ"صوت الأمة".

- وكان مِن أبرز مَن اهتمّ بطرحِ مَفهُومِ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ مرسي عطا الله، وعصام رفعت، وأيمن رفعت المحجوب، وعبد الفتاحِ الجبالي، بـ"الأهرام"، وبهاء الدّين أبو شقة، ومحمد حامد الجمل، بـ"الوفد"، وفريدة النقاش، وحسين عبد الرازق، وجودة عبد الخالق، بـ"الأهالي"، وإبراهيم العيسوي، وجلال أمين، وسمير مُرقس، بـ"الشروق الجديد"، وكمال الهلباوي بـ"صوت الأمة".

- وكان الكاتب طه عبد العليم مِن أكثر مَن طَرَحَ مَفهُومَ المُواطنةِ بـ"الأهرام"، تلاه الكاتب وحيد عبد المجيد في تكرارات طرْح هذا المَفهُومِ بـ"الأهرام"، كَمَا كانَ الكاتبُ بهاء الدّين أبو شقة مِن أبرزِ مَن طرحَ مَفهُوم المُواطنة بـ"الوفد"، وإكرام لمعي بـ"الشروق الجديد"، ولم يهتم كُتّابُ صحيفة "الأهالي"، أو "صوت الأمة"، بطرحِ هذا المَفهُومِ.

- كَمَا كانَ الكاتبُ مرسي عطا الله مِن أكثرِ مَن اهتمّ بطرحِ مَفهُومِ الدّيموقراطيّةِ، وقدّم ما يزيد على عشرة أعمدة بصحيفة "الأهرام"، لشرحِ أبعادِ هذا المَفهُومِ.

- كَمَا كانَ الكاتبان يسري عبدالله، وفتحي محمود، مِن أكثرِ مَن طَرَحَ مَفهُومَ القُوّة النّاعِمة بـ"الأهرام".

- كَمَا كَانَ المستشار عادل ماجد، مِن أبرز مَن اهتمّ بطرحِ مَفهُومِ العَدَالةِ الانتقاليّةِ.

- والدّكتُور مراد وهبة، والكاتب صلاح سالم، مِن أبرز مَن طَرَحَ مَفهُوم العلمانيّة.

- يُمكن تفسيرُ اهتمامِ هؤلاءِ الكُتّاب بطرحِ هذه المفاهيمِ في ضَوءِ تخصّصهم، فالدّكتور جابر عصفور، كاتبٌ ومُفكرٌ وأستاذٌ جامعي ووزير ثقافة أسبق، والكاتب أحمد عبد المعطي حجازي كان اهتمامُه بمَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ باعتبارِهِ مدافعًا عن فكرة علمانيّةِ المُمارسةِ السّياسيّة، والفصلِ بين السُّلطةِ السّياسيّة والسُّلطةِ الدّينيّة، وكانت أكثر كتاباته عن ذلك الموضوع في فترة تولي الإخوان الحكمَ.

- بينما الدّكتور أيمن رفعت المحجوب أستاذٌ للماليّة العامّة وكاتبٌ اِقتصاديّ، فكَانَ مِن الطبيعيّ أنْ يطرحَ مَفهُومَ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ مِن منظور إيجادِ آليّات اِقتصاديّةٍ لتحقيقِ التّوزيع العادِلِ للنّاتِج القوميّ.

- والدّكتور جودة عبد الخالق، كاتب بـ"الأهالي"، وأستاذٌ للاِقتصادِ، ووزير التضامن الاِجتماعيّ سابقًا، وعضو بارز بحزب التجمع التّقدّميّ الوحدويّ، فكان طبيعيًّا أنْ يهتمّ بِطرحِ مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ مِن منظورِ الدّفاعِ عن حُقوقِ الفُقراءِ والمهمّشين.

- والكُتّاب جلال أمين، وعصام رفعت، وعبد الفتاحِ الجبالي، أيضًا اهتمّوا بطرحِ مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ من منظورِ اِقتصاديّ، باعتبار جلال أمين أستاذًا للاِقتصادِ، وعصام رفعت، وعبد الفتاحِ الجبالي، من أبرز المحرّرين الاِقتصاديّين بـ"الأهرام".

- أمّا الدّكتور طه عبد العليم فهو كاتِبٌ وخبيرٌ سياسيّ، ورئيس أسبق لمركز «الأهرام» للدراسات السّياسيّة والاستراتيجيّة، فكَانَ مِن الطبيعيّ اهتمامُه بطرحِ المفاهيمِ السّياسيّة المختلفةِ، ومَفهُومِ المُواطنةِ بشكلٍ خاصّ، والمستشار عادل ماجد قاضٍ وحُقوقيّ، فكان طرحُه لَمفهُومِ العَدَالةِ الانتقاليّةِ طبيعيًّا في ضَوءِ موقعه الوظيفيّ وأجندة اهتماماته.

- والدّكتور مراد وهبة أستاذٌ للفلسفةِ بجامعةِ عين شمس، فكان طرحُه لَمفهُومِ العلمانيّةِ مِن منظُور فلسفيّ والدّكتور إكرام لمعي، أستاذٌ لمُقارنة الأديانِ، فكان طرحُه لَمفهُومِ العلمانيّة مِن منظورٍ حيادِ العلمانيّةِ تجاه الأديانِ أيّ أنّه رَكّزَ على المَفهُومِ مِن منظورٍ دينيّ، كَمَا كانَ للكاتبِ صلاح سالِم اهتمامٌ بمَفهُومِ العلمانيّةِ، في ضَوءِ دِفاعِه عَنْ ذلك المَفهُومِ كبديلٍ سياسيّ، دُونَ المِساس بالجانبِ الرّوحانيّ وحُرّيّة مُمارسةِ الشّعائرِ الدّينيّة.

- اختلفَ تناوُل بعضِ الكُتّاب للمَفاهِيمِ نفسها وفقًا لطبيعة كلّ فترة مِن فترات الدّراسةِ، وأولويّات اهتمامِها، فمثلًا الدّكتورُ جابر عصفور، الذي رَكّزَ في الفترة الأُولى على شرْحِ وتحليلِ ركائزِ الدّولةِ المدنيّةِ مِن مُواطنةٍ، وديمُوقراطيّةٍ، وحُريّة، وسيادة القانونِ، وتاريخِ المَفهُومِ بدايةً من الإمامِ محمد عبده، والشيخ حسن العطار، ولا تناقُض بين الانتماءِ إلى الدّين، والانتماء إلى الوطن، بينما أضافَ خلالَ المرحلةِ الثّانيّة لركائزِ الدّولةِ المدنيّة ضرورة عدم الخلطِ بين السّياسةِ والتأويلات الدّينيّة، وفي المرحلةِ الثّالثة ركّز بشكلٍ أساسيّ على ضرورة الفَصلِ بينَ الدّينِ والسّياسةِ كشرط أساسيّ من شُروط إقامةِ الدّولةِ المدنيّةِ، كما فنّدَ فكرَ تيّاراتِ الإسلامِ السّياسيّ لإثباتِ غيابِ فكرةِ الدّولةِ المدنيّة لديهم فكرًا وتطبيقًا، مُدلّلًا بتجربة حُكم الإخوانِ، وفكرة الخلافةِ، علاوة على فِكرِ السّلفيّين الإقصائي الذي يرفُض الاختلافَ معه، ويدعو إلى الأخذِ بالنّقلِ لا الاجتهادِ وإعمالِ العقلِ.

- وكذلك الكاتب أحمد عبد المعطي حجازي، الذي رَكّزَ في تناوُله لَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ خلال الفترتين الأُولى والثانيّةِ على ركائزها من مُواطنةٍ، وسيادة قانون، وقانون يضعه الشّعب وتحذيره من خُطورةِ المرجعيّةِ الدّينيّةِ، بينما دَعَا في المرحلةِ الثّالثة إلى ثورةٍ دينيّةٍ مِن خِلال تطويرِ مَناهِجِ التّعليمِ وإعمال ثقافةِ الحُوارِ وإعمالِ الُمواطنةِ، والفصلِ القاطعِ بين الدّين والسّياسةِ.

- بينما ركّز الدّكتور أيمن رفعت المحجوب في تناوُله مَفهُومَ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ في فترة تولي الإخوان على آليّات تحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ من أُجورٍ وإصلاحِ التّشريعاتِ، بما يُؤدي لتحقيق العَدَالةِ، بينما أضافَ بُعدًا جديدًا في الفترتين التاليتين على ثورة 30 يونيو 2013، تمثل في إعادة رسم سياسةِ الإنفاقِ العامّ، بمَا يُؤدّي لتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ وتبني نموذجٍ اِقتصاديٍّ مختَلط يُراعي حُقوقَ جميعِ الطّبقات.

- وكان تركيزُ الكاتب عصام رفعت على ضرورةِ إصلاحِ الأُجورِ كآليّة لتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، فيما ركّز في الفترة الزمنية الثّالثةِ على آليّاتِ تحقيقِ العَدَالةِ الضّريبيّةِ، كآليّة لتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، وكذلك إعادةُ النّظر في أوضاعِ أصحابِ المعاشاتِ.

- ويتّضح من ذلك تركيزُ الكاتبين على نقطة إصلاح الأجورِ في الفترة الأُولى، باعتبار أنّه لم يكن تمّ تفعيلُ الحدِّ الأدنى للأجور في هذه الفترة، بينما اختلفتْ مُرتكزات التناوُل في المرحلتين التاليتين، وفقًا لأولويّات كلّ مرحلة.

- كما ركّز الدكتور طه عبد العليم في تناوُله لَمفهُومِ المُواطنةِ في الفترة الأُولى على ضرورةِ تدعِيم الرّابطةِ للوطنِ قبل الرّابطةِ للعقيدةِ الدّينيّةِ، فيما رَكّزَ في الفترة الثّانيّة على نَقد فكرة استئثار الإخوان بالسُّلطةِ والحشدِ، على أساسٍ دينيّ، بما يُهدّد قيم المُواطنةِ، وهكذا يتّضحُ اِختلافُ تناوُل الكاتب نفسه، للمَفهُوم نفسه، وفقًا لأولويّات كل فترة.

- تنوّعت الأُطرُ المرجعيّةُ التي استندَ إليها كُتّابُ صُحف الدّراسةِ، ما بين المرجعيّةِ السّياسيّة، والمرجعيّةِ الدّينيّة، والمرجعيّةِ التاريخيّة، والمرجعيّة الاِقتصاديّة، والمرجعيّةِ القانونيّة، واتّضح ارتباطُ نوعِ الإطارِ المرجعيّ الذي يستند إليه الكاتبُ، وفقًا لخلفيّته الأكاديميّة وموقعه الوظيفيّ، فالمرجعيّاتُ التي استندَ إليها خبراءُ العُلوم السّياسيّة مثلًا اختلفتْ عن مرجعيّات علماءِ الدّينِ، أو علماءِ الاِجتماعِ.

- وكذلك اتّضح ارتباطُ استخدامِ أُطر مرجعيّة مُعيّنةٍ وفقًا للانتماءاتِ الفِكريّة للصّحفِ والكُتّاب، ففي "الأهالي" على سبيل المثال، اتّضح الدّفاعُ عن السّياسات الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة المتّبعة لتحقيق العَدَالةِ الاِجتماعيّة من منظورٍ اشتراكيّ، بعكس "الوفد" التي دَعَا كُتّابها إلى تبني اِقتصادِ السّوقِ الحرة، كآليّة للوصولِ إلى العَدَالةِ الاِجتماعيّة.

- ظهرَ اِختلافٌ في اتّجاه الكُتّابِ داخل الصّحيفة نفسِها في تناوُلهم للمفاهيمِ، فمثلًا بـ"الأهرام" يكتب بعضُ الكُتّاب الداعمين للفكر اللّيبراليّ، ويتّضحُ ذلك في تناوُلِهم للمفاهيمِ المُختلفة مِثل الدّكتور جابر عصفور، الذي أبرز أهميّة ارتكازِ الدّولةِ المدنيّةِ على المنهجِ الليبراليّ، وفسّر مزايا ذلك المنهج في بناءِ الدّولةِ الحديثةِ، كما يكتب على صفحاتها بعضُ الكُتّاب الداعمين لفكر التّيّارات الإسلاميّة، مثل الدّكتور محمد عمارة، الذي فنّد عدم اتّفاقِ العلمانيّةِ مع المُجتمعِ المصريّ، وربطَ ذلك باتجاهِهِ الإسلاميّ، وكان للدّكتور رفعت السعيد، والدّكتور جودة عبد الخالق، رمزا حزب التّجمُّع اليساريّ مقالين ثابتين بـ"الأهرام"، وهذا يُؤكّد أن الصّحيفةَ الواحدةَ قد تحتوي على أكثرِ مِن اتّجاهٍ على صفحاتها، كلٌّ يُفسّر ويُحلّل المَفهُومَ مِن مرجعيّته ومنظورِه وخلفيّته التّعليميّةِ والفكريّةِ.

- يتّضحُ مِن العرضِ السّابق، بروزُ جوانبِ التّطوّر في تناولِ المفاهيمِ السّياسيّة والاِجتماعيّةِ باِختلافِ المراحلِ والفتراتِ الزّمنيّة والكُتّابِ وتوجّهاتِهم. ويتّضح أيضًا استمرارُ بعض المفاهيمِ بامتدادِ الفتراتِ الزّمنيّة، وكَانَ مِن أبرزها مَفهُومَا العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، والمُواطنةِ، وظهور بعض المفاهيمِ في مراحلِ مُعيّنة، ثم خُفُوتها كالدّيموقراطيّة، في حين ظهرتْ بعضُ المفاهيمِ في مراحِل مُعيّنة بكثافة، كالقُوّةِ النّاعِمةِ، كما كانت بعضُ المفاهيم السّياسيّة والاِجتماعيّةِ على رأسِ اهتمامِ بعضِ الكُتّابِ واستمرَ اهتمامُهم بها طُوال المراحِل الزّمنيّة، كَمَا تمّ الإيضاحُ والعرضُ.

المبحثُ الرّابعُ: النّتائجُ العامّةُ للدّراسةِ ومُنَاقَشتُها

أوّلاً: النّتائِجُ العامّةُ للدّراسةِ، ومَدَى تحقُّقِ الأهدافِ:

تَمثّلَ الهدفُ الرّئيسيّ لهذه الدّراسةِ التى تضمنها هذا الكتاب في رَصْدِ أبرزِ المفاهيمِ السّياسيّة والاجتماعيّةِ، التي قدّمتها عيّنةٌ ممثّلةٌ من الصّحافةِ المصريّةِ اليوميّةِ والأسبوعيّةِ لجماهيرِ قُرائها خلال الفترةِ الزّمنيّة من يناير 2011، حتى نهاية عام 2017، وتحليلِ ما قدّمته الصّحافةُ عَنْ هذه المفاهيمِ ومظاهرِ التّطوّر في تناولِ الصّحافةِ لهذه المفاهيمِ، خلال الفتراتِ الزّمنيّة التي تَنقسمُ إليها الدّراسةُ، وقياسِ الارتباطِ بين تطوّرِ هذه المفاهيمِ والأحداثِ والقضايا، التي شَهدَتها مصرُ مُنذ يناير 2011، وحتى نهاية عام 2017، والمقارنة بين طرحِ وتناولِ المفاهيمِ المدرُوسةِ في مجموعةٍ مِن الصّحفِ المتنوّعةِ في نَمَطِ ملكيّتها، وبيانِ مَدَى اختلافِ طرحِ وتناوُلِ المَفهُومِ باختلافِ الصّحفِ والكُتّابِ مُتعدّديّ الخلفيّةِ الفكريّةِ والتّعليميّة.

وقد أسفرتْ الدّراسةُ التحليليّةُ عن مجموعةٍ كبيرةٍ من النّتائجِ، حقّقت أهدافَ هذه الدّراسةِ، حيث:

- تمثّلتْ المفاهيمُ التي نُشِرتْ بالخطابِ الصّحفيّ في الفترة الزمنية الأُولى التي امتدّتْ على مدارِ العامِ ونصف العامِ في الفترةِ من يناير 2011، إلى يونيو 2012، في مفاهيمِ "الدّولةِ المدنيّةِ، العَدَالةِ الاجتماعيّةِ، المُواطنةِ، الدّيموقراطيّةِ، العلمانيّةِ، الليبرالية، العَدَالةِ الانتقاليّةِ، الحرية،الاشتراكية"، بينما ظهرتْ بالفترة الزمنية الثّانيّةِ التي استمرّت على مدارِ عام من مُنتصف 2012، حتى مُنتصف 2013، مفاهيمُ "العَدَالةِ الاجتماعيّةِ، الدّولةِ المدنيّةِ، المُواطنةِ،

الليبرالية، الديموقراطية، العَدَالةِ الانتقاليّةِ، العلمانيّةِ،الاشتراكية "، بينما تمثّلت المفاهيمُ التي ظهرتْ بالفترة الثّالثةِ، التي استمرّت 11 شهرًا من يوليو 2013 إلى يونيو 2014، في "العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، الدّولةِ المدنيّةِ، القُوّةِ النّاعِمةِ". أمّا بالفترة الرّابعةِ التي استمرّت من يونيو 2014 حتى ديسمبر 2017، فظهرتْ مفاهيمُ "العدالة الاجتماعية، المواطنة، القوة الناعمة، الدولة المدنية، العدالة الانتقالية، العلمانية".

- أثبتتْ هذه الدّراسةُ تطوُّرَ المفاهيمِ مِن حيث مُرتكزات التّناوُل وأولويّات الاهتمامِ، وفقًا لكلّ فترة زمنيّةٍ، فتناوُل مَفهُوم العَدَالةِ الاِجتماعيّة مثلًا اختلفَ بِاختلافِ الفترات الزمنية التي تنقسمُ إليها الدّراسةُ، ما بين التّركيزِ على إعادةِ هيكلةِ الأُجورِ، أو الدّعمِ، أو العَدَالةِ الضّريبيّةِ، أو ضبطِ الأسعارِ، والقضاءِ على الفقرِ والبطالةِ.

- اتّضحَ ارتباطُ تناوُل المفاهيمِ السّياسيّة والاِجتماعيّةِ بالأحداثِ والقضايا التي شَهدَها المُجتمعُ المصريّ، خلال المراحلِ الزّمنيّة، التي تنقسمُ إليها الدّراسةُ، فمَفهُومُ الدّولةِ المدنيّةِ مثلًا ارتبط في الفترتين الأُولى والثّانية بقضيّة شكلِ الدّولةِ، وطبيعةِ نظامِ الحُكمِ، خصوصًا بعد تولي المجلسِ الأعلى للقواتِ المُسلّحةِ السُّلطة وصعود تياراتِ الإسلامِ السّياسيّ بفوزهم بأغلبيّةِ مجلسي الشّعبِ والشُّورى، ثم صُعُودهم لمنصبِ الرّئاسةِ، فكانت قضيّة شكلِ الدّولةِ، وهويّتها، وهل ستكونُ مدنيّةً أم دينيّةً؟ هي القضيّةُ الأبرز، ثم تراجَعَ الاهتمامُ بمَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ في المرحلتين الثّالثة والرّابعة، وكان التّركيز على تناوُل المَفهُومِ مِن منظورِ حيادِ الدّولةِ المدنيّةِ تِجاه الأديانِ، وضرورةِ نصّ الدُّستورِ على مدنيّةِ الدّولةِ، وحظرِ قيامِ أحزابٍ على أساسٍ دينيّ.

ثانيًا: توفيرُ إجاباتٍ لعددٍ من التّساؤلات يُمكِن تقسيمُها إلى ثلاث مجموعاتٍ، على النّحو التالي:

المجموعةُ الأُولى: ماذا قالت الصّحافةِ عَن هذه المفاهيمِ؟

1- أبرزُ ما تضمنه الخطاب الصحفى المصرى عن المفاهيمِ السّياسيّة والإجتماعيّةِ خلال فترةِ الدّراسةِ

- كانَ مِن أبرزِ مَا تضمّنه الخطابُ الصّحفيّ المصريّ عن مَفهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ، تناوُل تاريخِ المَفهُومِ ومُرتكزاتِه ودعائِمه من حُرّيّاتٍ، ومُواطنةٍ، وعدالةٍ اِجتماعيّةٍ، وموقف الدّولةِ المدنيّةِ من الأديانِ، وشُروط قيامِ دولةٍ مدنيّةٍ، والتّحذير من الانجراف لدولةٍ دينيّةٍ في مصرَ، بعد اعتلاءِ أحد مُرشّحي التّيار الدّينيّ السُّلطة بمصرَ، كَمَا كانَ من أبرزِ ما تضمّنه الخطابُ الصّحفيّ المصريّ عَنْ مَفهُومِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ آليّاتِ تحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، وأنّ العَدَالةَ الاِجتماعيّةَ تعني السّياساتِ المتّبعةِ للحدّ من الفقرِ والبطالةِ والتّهميشِ والسّعي لتحقيق العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ وتحقيقِها مطلبًا ضروريًا لترجمة شعارات ثورة يناير من "عيشٍ، وكرامةٍ إنسانيّةٍ، وعدالةٍ اِجتماعيّةٍ"، لتشعر بذلك كلُّ فئاتِ المُجتمعِ.

والعَدَالةُ الضّريبيّةُ وآليّاتُ تحقيقها، مثل الضّرائبِ التّصاعُديّة وفقًا لشرائحِ الدّخلِ، آليّةٌ مهمةٌ لتحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ والسّياساتِ الاِقتصاديّةِ أثناءَ فترة تولي الإخوانِ المُسلمين السُّلطةَ وتأثيرها على العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ وآليّات تحقيق العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ في ضَوءِ مشروعِ دُستورِ مصر 2012، وغيابِ تحقيقِ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ، رغم كونها مطلبًا رئيسيًا من مطالب 25 يناير.

وضرورة وضعِ تحقيقِ العَدَالةِ الاجتماعيّةِ كمطلب أساسيّ عند رَسم سياسةِ الإنفاقِ العامّ، كَالعَدَالةِ الاجتماعيّةِ في الإسلامِ.

والمطالبة بتفعيل موادّ دُستورِ مصرَ 2014 التي تضمَن تحقيقَ عدالةٍ اجتماعيّةٍ باستكمالِها بإصدارِ البرلمانِ قوانين تضمَن ذلك.

وكانَ مِن أبرزِ ما تناوَله الخطابُ الصّحفيّ عن مَفهُومِ المُواطنةِ، المساواةُ وعدم التّمييز جوهرُ المُواطنةِ، وعلاقة المُواطنةِ بالإسلامِ، والمخاطر حالَ عدمِ تحقيقِ المُواطنةِ، وقراءة لَمفهُومِ المُواطنةِ في ضَوءِ دُستورِ مصرَ 2012، وخُطورةِ سيطرةِ تيّاراتِ الإسلامِ السّياسيّ على جميعِ السُّلطاتِ في مصرَ، ودَور ذلك في غيابِ المُواطنةِ والمساواةِ.

وقراءةٌ لَمفهُومِ المُواطنةِ في ضَوءِ دُستورِ مصر 2014، وإلغاء خانةِ الدّيانةِ مِن الأوراقِ الرسميّة، كآليّة لُمواجهة التّمييز، وتحقيقِ المُواطنةِ، ومُشاركة جميعِ المُواطنين في عُضويّة الأحزابِ كآليّةٍ لتحقيقِ المشاركةِ والمُواطنةِ.

أمّا مَفهُومُ العلمانيّة فتركّزت الأُطرُوحات التي نَاقَشته على نُقطتين أساسيّتين، هُما معنى العلمانيّةِ واتّجاهات من العلمانيّةِ، إمّا بالدّفاعِ عنها أو رفضِها.

أمّا مَفهُومُ الدّيموقراطيّة فكانتْ أبرزُ الأُطروحاتِ هي معنى الدّيموقراطيّةِ وأبعاد مَفهُومِ الدّيموقراطيّةِ، ودورِ البرلمانِ المتوازن في كفالة الحُكمِ الدّيموقراطيّ والمخاطرِ حال عدم تحقُّق الدّيموقراطيّة.

أمّا مَفهُومُ العَدَالةِ الانتقاليّةِ، فكانتْ أبرزُ ركائز تناوُله معنى العَدَالةِ الانتقاليّةِ، وأنّها تعني بالأساسِ العَدَالةَ خلال الفتراتِ الانتقاليّةِ، وظهرَ هذا المَفهُومُ بعد ثورة 25 يناير، متواكبًا مع بدء محاكمةِ الرّئيسِ الأسبقِ حُسني مُبارك، ورُموزِ نظامه، كما تضمّن الخطابُ الصّحفيّ ما يتعلّق بضرورةِ إصدارِ مشروعِ قانونٍ للعدالةِ الانتقاليّةِ لضمان نجاحِ تحقيقها، كَمَا تضمّن ما يتعلّق بضرورةِ تفعيلِ منظومةٍ متكامِلةٍ للبدءِ في تحقيقِ أهدافِ العَدَالةِ الانتقاليّةِ على أرضِ الواقعِ وإيضاحِ العلاقةِ بين وجودِ عدالةٍ انتقاليّةٍ، وعدالةٍ اِجتماعيّةٍ.

أمّا مَفهُومُ القُوّةِ النّاعِمةِ، فتركزت أبرز دعائم تناوُله في معنى القُوّةِ النّاعِمةِ، من فنونٍ وثقافةٍ، واستخدامِها كآليّةٍ لمواجهةِ الفِكر المُتطرّف، وأسباب تراجُع القُوّةِ النّاعِمةِ بمصر، وآليّات إحياءِ المشروعِ الثقافيّ، والقُوّة النّاعِمة وشروط تحقُّقها.

كَمَا تمّ تناوُل مفاهيمَ الليبراليّةِ والاشتراكيّةِ، كنظامٍ سياسيّ واِقتصاديّ، وبيانِ تأثيرات تطبيقهما، مِن منظور الدّفاعِ عنها، أو رفْضِها.

كَمَا تمّ عرضُ مَفهُومِ الحُرّيّةِ في ضَوءِ ارتباطِه بشعاراتِ ثورة 25 يناير مِن «عيشٍ، وحُرّيّةٍ، وديموقراطيّةٍ، وعدالةٍ اِجتماعيّةٍ».

أوضحتْ النّتائجُ السّابقةُ ارتباطَ ترتيبِ وأولويّات تناوُل المفاهيمِ السّياسيّة والاِجتماعيّةِ، بطبيعةِ القضايا، خلال الفتراتِ الزّمنيّة التي تضمّنتها هذه الدّراسةُ، فتصدّر مَفهُومُ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ قائمة المفاهيم التي استمرّت طوال فترات الدّراسةِ الأربع.

وكانت قضيّة غيابِ العَدَالِة، والتفاوتِ بين طبقاتِ المُجتمعِ وما ارتبطَ بذلك مِن إجراءاتٍ اتّخذتها الدّولةُ لمُحاربة التّهميش والتّمييز، وتحقيق تكافُؤ الفرصِ إحدى أبرز القضايا، التي استمرّت طوالَ الفتراتِ الزّمنيّة الأربع، والتي ارتبطتْ بقضيّة المُواطنةِ وضرورةِ النّصّ عليها دُستوريًّا وكفالة المساواةِ لجميع فئاتِ المُجتمع وطوائِفه، وحُقوقِ المسيحيّين، وحُريّةِ بناءِ الكنائِس وحُقوقِ بعض فئاتِ المُجتمعِ كالمرأةِ والشّبابِ وذوي الاحتياجاتِ الخاصّة.

كذلك قضيّة هويّة الدّولةِ وطبيعتِها، وهل ستكون دولةً مدنيّةً، أم دينيّةً؟ وهل سيتولى السّلطة حاكمٌ مدنيّ أم عسكريّ؟ هل من خلفيّة مدنيّة، أم سيطرح المرجعيّةَ الدّينيّةَ؟ وكيف ستكونُ أولوياته؟ هذه القضية كانت واضحةً في الفترةِ الأُولى التي استمرّت عامًا ونصف العام، بعد 25 يناير، وتولّى فيها المجلسُ الأعلى للقواتِ المُسلّحة السّلطة ونتيجة لوجود عدّة قوى سياسيّة، وطرح خطوات تعديل الدُّستورِ بدأ الحديثُ عن هويّة الدّولةِ، خصوصًا مع تصاعُد التّيار الدّينيّ، وفوزه بأغلبيّةِ مقاعدِ البرلمانِ.

هنا ظهرتْ بالخطابِ الصّحفيّ خلال هاتين المرحلتين مفاهيمُ الدّولةِ المدنيّة، وما يُقابلها من دولةٍ دينيّةٍ، أو عسكريّةٍ، ومِن هُنا يتّضح أنّ الارتباطَ كانَ واضحًا بين أولويّات عرضِ المفاهيمِ السّياسيّة والاجتماعيّةِ، طُوال الفتراتِ الزّمنيّة الأربع في الخطابِ الصّحفيّ المصريّ، والقضايا التي استمرَ ظهورِها طوال هذه الفترات.

2- مَنْ صُنّاع الخطابَ الصّحفيّ الذين تصدّوا لتناوُل هذه المفاهيمِ، وعرضها ومُناقشتِها؟

أبرزُ الكُتّابِ الذين تناوَلوا هذه المفاهيمِ خلالَ سنواتِ الدّراسةِ.

كانَ مِن أبرزِ الكُتّابِ الذين تَنَاولوا مَفهُومَ الدّولةِ المدنيّةِ الدّكتور جابر عصفور، والكاتب أحمد عبد المعطي حجازي، وكان مِن أبرز مَن تناوَل مَفهُومَ العَدَالةِ الاِجتماعيّةِ الدّكتور أيمن رفعت المحجوب، والكاتب جلال أمين، والدّكتور جودة عبد الخالق، والكاتب عبد الفتاحِ الجبالي، والكاتب سمير مُرقس.

وكانَ الدّكتُور طه عبد العليم مِن أبرزِ مَن تناوَل مَفهُومَ المُواطنةِ، وكانَ المستشار عادل ماجد مِن أبرز مَن اهتمّ بمَفهُومِ العَدَالةِ الانتقاليّةِ، وكانَ الكاتبُ صلاح سالم، والدّكتور مُراد وهبة، والكاتبة فريدة النّقاش، مِن أبرزِ مَن اهتمّ بمَفهُومِ العلمانيّة.

تنوّع الكُتّاب الذين تناوَلوا المفاهيمَ السّياسيّة والاِجتماعيّةِ في مواقعهم الوظيفيّةِ، فكانَ منهم كُتّابُ الأعمدةِ مثل مرسي عطا الله، وعبد المنعم سعيد، ومكرم محمد أحمد، من "الأهرام"، ووجدي زين الدّين، وعلاء عريبي، وبهاء الدّين أبو شقة، من "الوفد"، وفريدة النقاش، وأمينة النقاش، من "الأهالي"، وعمرو حمزاوي، من "الشروق الجديد".

كَمَا كانَ منهم الأكاديميّون، مثل الدّكتور جابر عصفور، الأستاذ الجامعي ووزير الثقافة الأسبق، والدّكتور جودة عبد الخالق، الأستاذ الجامعي ووزير

التضامُن الإِجتماعيّ، والدّكتور أيمن رفعت المحجوب، أستاذ الماليّة الأسبق، والدّكتور مراد وهبة، أُستاذ الفلسفةِ.

وكانَ منهم رجالُ الدّين، كالدّكتور علي جُمعة مفتي الجمهوريّة الأسبق، والبابا شنودة الثالث، بابا الإسكندريّة الأسبق وبطريرك الكرازة المرقسيّة الأسبق.

وكان منهم المسؤولون الرسميّون كالدّكتور جابر عصفور، والدّكتور جودة عبد الخالق اللذين شغلا منصبي وزيرين بحُكومات مَا بعدَ 25 يناير.

وكذلك الكُتّابُ المنتمون إلى التّيار الدّينيّ مثل الدّكتور حلمي القاعود، وكانَ منهم ذوو الاتّجاهات اليساريّة كالدّكتور جودة عبد الخالق، أحد أبرز رموز الفِكرِ اليساريّ بمصر، والدكتور رفعت السعيد، والكاتبتين فريدة وأمينة النقاش اللتين تناوبتا رئاسة تحرير "الأهالي"، طوال فترة هذه الدّراسة.

وكانَ منهم المُعبّرون عَنْ الفِكرِ الليبراليّ، كالدّكتور عمرو حمزاوي.

كَمَا كانَ الكُتّابُ الرّجال هم الأكثر في طرحِ المفاهيمِ السّياسيّة والإِجتماعيّة، فلم يظهر مِن الكاتبات النّساءِ اللاتى طرَحنَ هذه المفاهيمَ سوى الكاتبتين اليساريّتين فريدة النقاش وأمينة النقاش والدكتورة سامية قدري والدكتورة منى أبو سنة.

ثالثًا: كيف قدّمت الصّحافةُ هذه المفاهيمَ؟

1- اتّجاهُ الخطابِ الصّحفيّ نحو هذه المفاهيمِ؟

تنوّع اتّجاهُ الكُتّابِ والصّحفِ بالخطابِ الصّحفيّ تجاه المفاهيمِ السّياسيّة والاِجتماعيّةِ، مَا بين مؤيّدٍ ومُعارِض وناقدٍ ومُحلّل ومُفسّر ومُقارِن.

2- كيفَ ظهرَ التطوُّر في عرضِ وتناوُلِ الخطابِ الصّحفيّ لهذه المفاهيم؟

كيفَ كانتْ أشكالُ هذا التطوّر؟ هل بالإضافةِ، أم بالحذفِ في تناوُل المَفهُوم نفسه في فتراتٍ زمنيّةٍ مختلفةٍ، أم باختفاءِ ظهورِ مفاهيمَ لتحل محلّها مفاهيمُ أُخرى؟

ظهر التّطوُّر في تناولِ الخطابِ الصّحفيّ لهذه المفاهيمِ بِاختلافِ مُرتكزاتِ التناوُلِ للمفاهيمِ السّياسيّة والاِجتماعيّةِ بِاختلافِ المراحلِ والفتراتِ الزّمنيّة، وباِختلافِ ترتيبِ المفاهيمِ السّياسيّةِ والاِجتماعيّةِ خلال المراحلِ والفتراتِ الزّمنيّة التي تنقسم إليها هذه الدّراسةُ.

3- في أيّ صُحفٍ ظهرتْ هذه المفاهيمُ السّياسيّة والاِجتماعيّة؟ ومَا أكثر الصّحفِ تركيزًا على طرحِها وعرضِها؟ وأيُّها أقلُّ تركيزًا؟

كانت صحيفةُ "الأهرام" مِن أكثرِ الصّحفِ طَرحًا وتناوُلًا للمفاهيمِ السّياسيّة والاِجتماعيّة، طُوال الفتراتِ الزّمنيّة الأربعِ التي تنقسمُ إليها هذه الدّراسةُ، وقد يرجِع ذلكَ لاهتمامِها بعرضِ عدّة صفحات للرأيّ "قضايا وآراء"، إلى جانبِ استعانتِها بعددٍ كبيرٍ مِن كُتّابِ الأعمدةِ.

وكانت صحيفةُ "الوفد" أكثر طرحًا لهذه المفاهيم، مقارنة بـ"الأهالي"، ويرجع ذلك لكونِها صحيفةً يوميّةً، وتنشر بشكلٍ يوميّ صفحةً للرأيّ بعنوان "آراء حرة"، وكانتْ الصّحيفتان الحزبيّتان "الوفد" و"الأهالي" أكثر عرضًا لهذه المفاهيمِ في قالب العمود الصّحفيّ.

وكانت صحيفة «الشروق الجديد» أكثرَ اهتمامًا بعرضِ هذه المفاهيمِ، حيث تُخصّص مساحةً منتظمةً لمادة الرأيّ بعُنوان "آراء"، إلى جانبِ استقطابِها كُتّابًا مِن مُختلَفِ التوجّهات والخلفيّات التعليميّة، والفكريّةِ للكتابةِ على صفحاتها، أمّا "صوت الأمة" فكانت الأقلّ في عرضِ وطرحِ هذه المفاهيم، حيثُ تصدر بشكلٍ أُسبوعيّ، ورَغْمَ تخصيصها صفحةً للرأي بعنوان "الرأي" فإنّها كانت الأقل في عرضِ وطرحِ هذه المفاهيمِ على صفحاتها.

الفصل الرابع

طرح وتقديم صحيفة الحرية والعدالة ووطنى
للمفاهيم المرتبطة بشكل الدولة وهويتها

دراسة تطبيقية على مفاهيم الدولة المدنية والدولة الدينية والعلمانية.

تمهيد.

مفاهيم الدراسة.

نتائجها.

الخلاصة.

تمهيد

تستعرض المؤلفة فى هذا الفصل دراسة أخرى أجرتها حول تناول الصحف الدينية لمفاهيم شكل الدولة وهويتها حيث تم اختيار صحيفة وطنى المعبرة عن المسيحيين بشكل غير رسمى أى أنها لا تمثل الكنيسة بشكل رسمى وكذلك صحيفة الحرية والعدالة لسان حال حزب الحرية والعدالة الذراع السياسى لجماعة الاخوان المسلمين.

وقد تم اختيار قضية شكلِ الدّولة المصريّة بعد ثورة 25 يناير 2011 واحدةً من أبرز القضايا المطروحة، خاصة مع الخطوات التي اتُّخذت لتعديل دُستور مصر الصادر عام 1971، بدءًا بقرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيل لجنةٍ لتعديل الدُّستور ذات توجُّه إسلاميّ، برئاسة المستشار طارق البشري، وعُضوية أحد أعضاء جماعة الإخوان المُسلمين.

وقد صَاحَب استفتاء التّعديلات الدُّستورية في 19 مارس 2011، حشدُ دّيني، وتصاعدتْ القضيّة مع فوز التيار الدّيني بأغلبيّة البرلمان بغرفتيه (الشّعب والشُّورى)، وتخوّف التّيارات المدنيّة من أحزاب يساريّة وليبراليّة وقوى شبابيّة من غلبة التّيارات الدّينيّة على لجنة كتابة الدُّستور، وكيف سيتمُّ صياغةُ ما يتعلّق بمدنيّة مصر في الدُّستور الجديد، ونتيجة لذلك صدرت عدّة وثائق للاسترشادِ بها عِندَ كتابة الدُّستور، مثل وثيقة الأزهر المُعبّرة عن رأي الأزهرِ، ووثيقة الدكتور علي السلمي، وكانَ النّصُ على مدنيّة الدّولة موضعَ الخلاف بين القُوى السّياسيّة والشّعبيّة، هل سيتمّ النّصُ على أنّ مصرَ دولةً مدنيّةً، أم ذات مرجعيّة إسلاميّة؟.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التى نعرضها فى هذا الفصل حول بحث كيفية معالجة الصحف ذات التوجه الدينى للمفاهيم المتعلقة بقضية هوية الدولة من دولة مدنية وما يقابلها من دولة دينية ومفاهيم العلمانية حيث تمثلت عينة هذه الدراسة فى صحيفة وطنى وصحيفة الحرية والعدالة.

وبما أنه قد ظهرت العديد من القوى السياسية بعد ثورة 25 يناير 2011 ما بين قوى شبابية كان لها دورا فى ثورة 25 يناير وأحزاب تقليدية إلى جانب التيار الدينى الذي تصاعد دوره بشكل ملحوظ مع سيطرته على لجنة كتابة الدستور ومجلسى الشعب والشورى.

وظهر الخلاف بين هذه القوى حول شكل الدولة وطبيعتها وهل ستكون دولة مدنية أم دولة دينية وظهر ذلك الخلاف بشكل ملحوظ بين التيار الدينى الإسلامى والمسيحيين إلى جانب بعض القوى المدنية.

في ضوءِ ذلك، تحددت المشكلةُ البحثيّةُ لهذه الدّراسةِ في "تحليل كيفيّة طرح وتقديم المفاهيم المرتبطة بقضية هوية الدولة فى صحيفة وطنى الاسبوعية المتحدثة بلسان الأقباط بشكل غير رسمى وصحيفة الحرية والعدالة لسان حال حزب الحرية والعدالة الذراع السياسى لجماعة الاخوان المسلمين، بالتركيزِ على مادة الرأي، وذلك في الفترة التالية على ثورة 25 يناير2011، وحتى منتصف عام 2013".

وقد استهدفت هذه الدراسة ما يلي:

- رصد أهم الأفكار الرئيسية المتعلقة بمفاهيم هوية الدولة والتى ظهرت فى الصحييفتين محل الدراسة.

- الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين خطابى صحيفة وطنى والحرية والعدالة فى تقديم المفاهيم المتعلقة بقضية هوية الدولة.

- تحديد الأطر المرجعية التى استند اليها الكتاب فى طرح هذه المفاهيم.

واعتد هذا البحث بصفة رئيسية علي منهج المسح باعتباره جهدا علميا منظما يساعد في الحصول علي معلومات وبيانات عن الظاهرة التي يتم بحثها[1]، بإتباع أسلوب المسح بالعينة للموضوعات المتعلقة بقضية الدراسة بصحيفة وطنى.

---

(1) هشام عطية عبد المقصود،"**دراسات فى تحليل الخطاب الإعلامى**"، دار العالم العربى للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، يناير2012،ص43.

وتم استخدام هذا المنهج بشقيه الوصفي والتحليلي للإجابة عن أهداف البحث وتساؤلاته.

كما تم الاعتماد على المنهج المقارن لرصد وملاحظة أوجه الاتفاق والاختلاف بين طبيعة معالجة هذه المفاهيم بصحيفة وطنى وصحيفة الحرية والعدالة باستخدام أداة تحليل المضمون بهدف الوصف الكيفى لطبيعة القضايا المرتبطة بهذه المفاهيم بصحيفة وطنى والحرية والعدالة باستخدام فئات ماذا قيل وكيف قيل ومن الذى قال؟ بالإضافة لأداة الأطر المرجعية.

وامتدت الفترة الزمنية للدراسة منذ تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ 25 يناير 2011 مرورا بفترة تولى الاخوان المسلمين السلطة وحتى ثورة 30 يونية 2013 حيث تشمل هذه الفترة الكثير من التغيرات السياسية والاجتماعية وبروز قضية هوية الدولة وما يرتبط بها من تناول مفهومى الدولة المدنية والدولة الدينية.

وقد اقتصر التحليل على المقالات والأعمدة الصحفية لما لهم من قدرة على توضيح الفكرة التى يريد منتج الخطاب توصيلها للمتلقى كما أشارت الدراسات السابقة[1] وقد بلغ إجمالى المادة التى تم تحليلها فى 11 مادة صحفية حيث اقتصر التحليل على مقالات وأعمدة الرأى التى ظهرت فيها مفاهيم الدولة المدنية والدولة الدينية والعلمانية بشكل صريح.

---

(1) محمد سيد أحمد، " **السياسة والإعلام والمجتمع** "،أطلس للنشر والإنتاج الإعلامى،الجيزة، الطبعة الأولى،2017،ص161.

مفاهيم الدراسة:

تتبنى هذه الدراسة التعريفات التالية:

الدولة المدنية: هى الدولة القائمة على المواطنة والتعايش السلمي بين المواطنين وسيادة القانون واحترام الأديان.

الدولة الدينية: هى الدولة التى تتولى فيها السلطة جماعة دينية وأبرز مثال لها فى العصر الحديث إيران.

العلمانية: نظام سياسى يقوم على الحياد تجاه الأديان وتقوم على سيادة العلم والاهتمام بما هو قائم على أرض الواقع.

نتائج الدراسة:

فيما يتعلق بأبرز الأفكار التى طرحتها صحيفة الحرية والعدالة عن قضية هذه الدراسة (ماذا قيل):

حرص خطاب صحيفة الحرية والعدالة على تقديم رؤيته حول مفهوم الدولة المدنية من منظور رفض فكرة الفصل بين الدين والسياسة باعتبار إن إنفصال الدين عن السياسة ضرباً من الخلط والجهالة بحقيقة الإسلام كما يعد مصادرة لحق المواطنين المشروع فى ممارسة حقوقهم السياسية.

وقد أكد هذه الفكرة مقالًا اعتبر أن الفصل بين الدين والسياسة يعد مناقضًا لأبسط القواعد القانونية حتى فى النظم العلمانية التى تقرر حق المواطنين فى ممارسة العمل السياسى وتقلد مناصب الحكم والسبب فى ذلك أنهم يتعاملون وفق نظرية العلمانية التى تسعى لفصل الدين عن الدولة[1].

ولخص مقال آخر موقف التيارات الإسلامية من مفهوم الدولة المدنية معتبرا أن اطلاق مصطلح الدولة المدنية هدفه رفض كل ما هو إسلامى وأسلوب لإشاعة الفكر العلمانى باعتبار أن القوى المدنية تطلق على نفسها مصطلح المدنية وهى لا تقصد المدنية بمعنى نقيض العسكرية وإنما نقيض كل ما هو إسلامى فنحن نعيش فى حرب مصطلحات والعلمانية كمصطلح ترجمة غير صحيحة لكلمة Secularism وهى لا صلة لها بالعلم والعالم ولكنه مصطلح يعنى نفى الدين وإبعاده عن الحياة السياسية والاقتصاد وحصاره داخل المساجد والكنائس حيث يقتصر دوره على العبادة فقط وتصل بعض الدول المتطرفة فى علمانياتها إلى حظر ما يشير للهوية الدينية كالحجاب والآذان وتشمل العلمانية الليبرالية الرأسمالية والشيوعية حيث يرى كارل ماركس أن الدين أفيون الشعوب تلك هى العلمانية التى تريد القوى المدنية فرضها على مصر[2].

واستطرد مقال آخر فى شرح بعد مفهوم العلمانية – تمامًا - عن أحكام الشريعة مع هذة الرؤية، حيث يرى أن العلمانية تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية باعتبار إن نظام الحكم فى الإسلام مدنى دستورى والحاكم فى الإسلام

(1) فتحى أبو الورد، "دعوى استغلال الدين لتحقيق أهداف سياسية"، الحرية والعدالة، 3 نوفمبر2011، ص10.
(2) سليمان صالح، "إنها يريدونها علمانية فأين الديمقراطية؟"، الحرية والعدالة، 19 ديسمبر 2012، ص11.

مدنى يرجع إلى دستور مواده من الشريعة ألم يناقش الرسول الصحابة ونزل على رأيهم فى بعض الأحيان وحدث هذا أيضا فى عهد الخلفاء الراشدين[1].

وفند مقال آخر فكرة العلمانية خدعوك فقالوا، أن العلمانية محايدة والواقع أنها فى ذاتها دين يسعى إلى احتكار الدولة والسياسة، وهى تقوم على مجموعة من المبادىء والتعاليم تؤسس على عقيدة قادرة على التأثير فى النظام السياسى للمجتمع، وعندما امتدح أردوغان العلمانية فى زيارته الأخيرة لمصر لم يلتفت إلى الفارق بين مصر وتركيا، فعلمانية تركيا خيار لابد منه أما فى مصر الخيار متاح بين العلمانى والإسلامى، وعلمانية مصر مصابة بمجموعة من الأمراض المستعصية تجسدت أعراضها بوضوح منذ خلع مبارك والهوس بالإسلاميين ومعاداة هوية مصر الإسلامية والإستعلاء على الشعب والعجرفة إزاء الخصوم ورفض التعايش معهم[2].

وفى مقال آخر، اعتبر أنه من أبرز دلائل غربة العلمانية عن الكيان الإسلامى أنها لا تشيد بنيانها على ركائز طبيعية من حركة المجتمع المسلم والعربى لكنها تكافح لتحرفه وتجرفه عن ركائز بنيانه الأصيل حتى تستطيع تركيب المحتوى العلمانى قسرا على الجسد الإسلامى[3]. وثالث تناول فكرة الهوية قائلًا "ولهدم الهوية تتبع ركيزتين، وهما التنصل من اللغة العربية وهدم ركيزة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ومواجهة هذة الظاهرة تكون من خلال الأخذ بالنهج القرآنى لمحاربة هذة الانحرافات وتعليمه للأجيال الجديدة"[4].

(1) حماد كامل، "دعاة العلمانية فى بلادنا، الحرية والعدالة، 3 فبراير2013، ص10.

(2) صلاح عز، "علمانية مصر المريضة وسيناريو الجزائر"، الحرية والعدالة، 10 ديسمبر2011، ص11.

(3) محمد كمال، "ركائز العلمانية"، الحرية والعدالة، 30 سبتمبر2012، ص10.

(4) المصدر السابق، ص10.

أبرز ما قيل عن هذه القضية بصحيفة وطنى:

حدد خطاب صحيفة وطنى أسس الدولة المدنية التى نسعى لتأسيسها فى مصر بعد سقوط نظام مبارك ولخصها مقالا لرئيس تحريرها يوسف سيدهم قائلًا "هى دولة قائمة على الانتخاب الحر وإنهاء حالة الطوارىء فور استقرار الحالة الأمنية للبلاد وعودة الحياة إلى طبيعتها وضمان إجراء التعديلات التشرعية والإصلاح السياسى وتداول السلطة مع ضمان إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وضمان الالتزام بالمعاهدات الدولية والاقليمية"[1]

وفند مقال أسس بناء دولة فى الحريات العامة وتداول السلطة والانتخابات الحرة وعدم إقصاء أى فصيل سياسى واستقلال القضاء، واقترح لتأسيس دولة مدنية حديثة إلى "وجود تقييم علمى لما جرى فى مصر فى العشر سنوات الأخيرة السابقة على الثورة للاستفادة من الدروس والعبر بما يساعد على بناء دولة مدنية حديثة تقوم على إعمال القانون بحق وبها نظام قضائى مستقل وإعلام حر بعيدا عن سيطرة الدولة ومجالس نيابية وبرلمانية مختلفة ممثلة لكافة قوى المجتمع وفئاته بعيدا عن سيطرة حزب الرئيس"[2].

وعن مفهوم العلمانية فند مقالا موقف الصحيفة من مفهوم العلمانية حيث يرى أن العلمانية لا تعنى اللادين والدليل على ذلك أن رئيس الوزراء التركى مسلم رغم أن تركيا دولة علمانية مما يدل على أن الحكم المدنى ليس ضد الدين وإنما مع كل الأديان ليس مع دين واحد كما فى الدولة الدينية فالدولة الدينية

---

(1) يوسف سيدهم، "قراءة فى ملف الأمور المسكوت عنها (335) نحو تأسيس الدولة المدنية"، وطنى، 20 فبراير 2011، ص1.
(2) ثروت فتحى، "رؤية وطنية: رؤية للمستقبل"، وطنى، 27 فبراير2011، ص6.

ضدالمواطنة لأن ليس من حق أى إنسان أيًا كانت دياناته أن يتحدث باسم الله فهذا حق أنبياء الله ورسله فقط وهذا ما دعا إليه الشعب المصرى حين قال الدين لله والوطن للجميع [1].

وانفرد مقالًا ببيان موقف الأقباط من الدولة المدنية والفصل بين ما هو دينى وما هو سياسى قائلًا "إن مصر لم تكن مؤهلة لبناء دولة مدنية منذ بداية تأسيس الدولة الحديثة على يد محمد على باشا 1805- 1848 لذلك تعثرت وما زالت وهو أمر يستحق أن يكون محل اهتمام العلوم السياسية والاجتماعية حيث كان التراوح بين التمدين والتديين سمة أحداث القرن ويزداد الأمر تعقيدا عندما يتم الخلط بين ما هو دينى وما هو سياسى وقد شهد القرن المنصرم محاولات قبطية جادة لاستعادة مدنية الدولة لكنها شوهت عن عمد"[2].

ورفض مقال آخر فكرة الخلط بين الدين والسياسة قائلًا "الدولة الدينية هى الدولة التى يسيطر عليها المد الدينى والخطاب الدينى والمظاهر الدينية فى الحياة العامة والسياسية والدولة الدينية هى الدولة التى يدعو إليها التيار الدينى الذى يدعو إلى دولة إسلامية"[3].

---

(1) فيكتور سلامة، "شموع ودموع: الدرس التركى"، وطنى، 18 سبتمبر 2011، ص3.

(2) كمال زاخر موسى، "أزمة أقباط أم أزمة وطن؟"، وطنى، 25 مايو2013، ص11.

(3) سامح فوزي، "السياسة فى اسبوع: الخطأ القاتل"، وطنى، 27 مارس2011، ص16.

وأبدى أحد الكتاب بصحيفة وطنى تخوفه من الخلفية الإسلامية للمستشار طارق البشرى رئيس لجنة التعديلات الدستورية بما قد يؤثر على تعديلات الدستور وخاصة مع تواجد عضو اخوانى باللجنة المنوطة بالمهمة[1].

وأبدى كاتبًا آخر تخوف الأقباط من المادة الثانية بالدستور وهى ما قد يراها البعض تتعارض مع الدولة المدنية والمواطنة[2]. وهو ما أيده مقالًا آخر قال فيه كاتبه "أخشى بعد أن أطاحت ثورتنا بنظام مبارك بعد 18 يوم فقط أن يخطف الاخوان ثورتنا وتتحول البلاد إلى دولة دينية فهم ينادون إسلامية إسلامية"[3].

(1) روبير القارس، "هل يخطف الاخوان ثورتنا؟"، وطنى، 20 فبراير 2011، ص 7.

(2) يوسف سيدهم، "قراءة فى ملف الأمور المسكوت عنها (336) نحو تأسيس الدولة المدنية (2)"، وطنى، 27 فبراير 2011، ص1.

(3) روبير القارس، مصدر سابق.

الأطر المرجعية التى تم الاستناد إليها فى صحيفة الحرية والعدالة:

ظهرت الأطر المرجعية الحقوقية فيما يتعلق بحق المواطنين فى اختيار نظام الحكم فى الدولة والأطر التاريخية باعتبار أن مفهوم الدولة المدنية لم يظهر بشكل واضح فى التاريخ الإنسانى القديم أو الحديث كما ظهرت المرجعية الدينية بشكل واضح فى اعتبار العلمانية تهميش للدين الإسلامى كما ظهرت المرجعية السياسية فى رفض فكرة الفصل بين الدين والسياسة.

الأطر المرجعية التى تم الاستناد إليها فى صحيفة وطنى:

ظهرت الأطر المرجعية السياسية فى بيان أسس وركائز الدولة المدنية من حريات وتداول للسلطة وإنهاء حالة الطوارىء وعدم إقصاء أى فصيل سياسى واستقلال القضاء وإعلام حر ومجالس نيابية منتخبة والدفاع عن النظام العلمانى كما ظهرت الأطر المرجعية الدينية فى رفض فكرة الدولة الدينية وسيطرة فصيل الاخوان على السلطة وظهرت الأطر الدستورية فى التخوف من المادة الثانية من الدستور المتعلقة بكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للسلطات.

تنوع صناع الخطاب الصحفى فى صحيفة الحرية والعدالة فكان منهم المحررين الصحفيين وكان منهم أساتذة الجامعات مثل الدكتور سليمان صالح بجامعة القاهرة كما تنوع كتاب صحيفة وطنى وكان من أبرزهم المهندس يوسف سيدهم رئيس تحرير صحيفة وطنى والدكتور ثروت فتحى أستاذ بكلية التربية النوعية والمفكر القبطى كمال زاخر موسى وعدد من المحررين الصحفيين.

وكان شكل العمود الصحفى هو الأكثر فى طرح هذه المفاهيم بصحيفة وطنى فيما كان شكل المقال هو الأبرز بصحيفة الحرية والعدالة.

الخلاصة

ظهر الاختلاف الواضح بين صحيفتى وطنى والحرية والعدالة فى بيان المفاهيم المتعلقة بقضية هوية الدولة فظهر الدفاع عن الدولة المدنية وبيان أسسها وركائزها من حريات وتداول للسلطة ورفض سيطرة الحزب الواحد بصحيفة "وطنى" كما ظهر الدفاع عن النظام العلمانى باعتباره يوازن بين السياسة والدين ولا يسعى الى تهميش الدين.

وأكد الخطاب أن الأقباط كانت لهم محاولات لاستعادة الدولة المدنية فى التاريخ الحديث لكن بعض القوى تصدت لمحاولات الأقباط وظهرت التخوفات داخل صحيفة "وطنى" من صعود تيار الإسلام السياسى بعد ثورة 25 يناير وسيطرتهم على اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور ومجلسى الشعب والشورى.

وكان هذا على النقيض من صحيفة "الحرية والعدالة" التى رفضت رفضًا باتًا فكرة العلمانية واعتبرتها تهميشًا للدين ورفضت فكرة الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية ودعت إلى إعمال حق المواطنين فى اختيار نظام الحكم ببلدهم ودعت إلى دولة مدنية بمرجعية إسلامية واعتبرت أنه لا تناقض بين هذه المرجعية والدولة المدنية ورفض بعض كتاب صحيفة الحرية والعدالة مفهوم الدولة المدنية واعتبروا أنه اصطلاح يطلق للتخفيف من حدة وطأة مصطلح العلمانية.

الفصل الخامس

"معالجة الخطاب الصحفى المصرى
لمفهوم الإرهاب فى الفترة من 30 يونيو 2013
وحتى ديسمبر 2016 (دراسة تحليلية)

تمهيد.

تحليل خطاب صحف الدراسة.

الخلاصة.

تمهيد

تعرض المؤلفة فى هذا الفصل دراسة أخرى قامت بإعدادها حول تناول مجموعة من الصحف المصرية لمفهوم الإرهاب فى الفترة التالية على ثورة 30 يونيو 2013 وحتى نهاية 2016. وقد تمثلت الصحف التى تم تحليل هذا المفهوم بها فى الأهرام، الوفد، الأهالى، الشروق، وقد تم التحليل باستخدام تحليل المضمون فئات ماذا قيل؟ وكيف قيل؟ ومن الذي قال؟

وقد تم اختيار مفهوم الإرهاب بالتحديد نظرا لأهمية ذلك المفهوم لدى المجتمع المصرى وما كان لذلك انعكاس على الخطاب الصحفى؛ بسبب العمليات الإرهابية التى قامت بها التنظيمات المتطرفة فى الشارع المصرى وبالتحديد بعد فض اعتصامى رابعة العدوية والنهضة فى 14 أغسطس 2013.

وقد تحددت المشكلة البحثية لهذه الدراسة فى "تحليل كيفية طرح وتناول مفهوم الإرهاب بصحف الأهرام والوفد والشروق الجديد والأهالى خلال الفترة من 30 يونيو 2013 حتى 31 ديسمبر 2016".

وقد استهدفت الدراسة رصد الأطروحات المقدمة بخطاب صحف الدراسة عن هذا المفهوم وتحليل أوجه التشابه والاختلاف بينها.

واعتمدت بشكل رئيس على منهج المسح الإعلامى؛ باعتباره جهدا علميا منظما يستهدف جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأساسية[1].

---

(1) هشام عطية عبد المقصود،"دراسات فى تحليل الخطاب الإعلامى"، **مرجع سابق**، ص43.

تحليل خطاب صحف الدراسة فى تناول مفهوم الارهاب فى الفترة الخاضعة للدراسة:

تمثلت أهم الأطروحات التى ظهرت فى صحف الدراسة عن هذا المفهوم فى:

- معنى الإرهاب.
- سمات الفعل الإرهابى.
- أنواع الإرهاب.
- تحليل لأسباب الإرهاب.
- سمات التنظيمات الإرهابية.
- الإرهاب صناعة غربية.
- آليات مواجهة الإرهاب.

ركز أسامة الغزالى حرب فى تعريفه للفعل الارهابى على أنه فعل إجرامى لا يستهدف أشخاصا معينين وانما يستهدف اثارة الرعب فى كل المجتمع الذى تنتمى اليه الضحايا[1]. فالجريمة الارهابية تعريف الجريمة الارهابية لا تتجه الى ضحية بعينها بل انها تتجه للقتل على نحو عشوائى فى المجتمع كله من

(1) أسامة الغزالى حرب، "كلمات حرة: فى مواجهة الارهاب"، الأهرام، 22 أكتوبر 2013، ص11.

خلال وضع عبوة ناسفة فى مكان مزدحم مثلا[1]، ولمواجهة هذا الخطر اقترح انشاء منظمة عربية للتعاون والأمن الاقليمى (العربى - الافريقى) والتى تكون الدول العربية وفى مقدمتها مصر أطرافا أساسية وفاعلة بهدف مواجهة الارهاب والتصدى له مع ضرورة الاهتمام بنشر الوعى الاجتماعى والشعبى ضد هذا الخطر وانتهاج سياسات جديدة ومبدعة للتصدى له[2].

بينما أضاف يسرى عبدالله سمات أخرى للفكر المتطرف تتمثل فى أن الشخص المتطرف يسود لديه اعتقاد بأنه أكثر فهمًا للأمور مقارنة بغيرهم وأنهم وحدهم يملكون الحقيقة وهذا الفكر تحمله عدة تنظيمات كداعش والاخوان والسلفيين حيث يخلق لديهم مثل هذ الفكر مبررًا لكل العنف من خلال استخدام نصوص دينية معينة لتبرير معتقداتهم وأفعالهم[3]، واقترح ضرورة حسم خيار الانحياز الى دولة مدنية لا تعرف المزاوجة بين السياسى والدينى[4]، مع ضرورة المجابهة الثقافية للفكر المتطرف التى تقوم على الابداع والخروج من الأفكار التقليدية[5].

وهنا نجد أسامة الغزالى حرب ركز على تعريف الارهاب بينما ركز يسرى عبد الله على خصائص الفكر المتطرف.

---

(1) أسامة الغزالى حرب، "كلمات حرة: فى تعريف الارهاب"، الأهرام، 12 يوليو2015، ص11.

(2) أسامة الغزالى حرب، "كلمات حرة: الأمير وداعش"، الأهرام، 29 أكتوبر2014، ص11.

(3) يسرى عبدالله، "ملك وكتابة داعش والاخوان"، الأهرام، 22 سبتمبر2014، ص10.

(4) يسرى عبدالله، "الثورة فى مواجهة الارهاب"، الأهرام، 4 أغسطس2013.

(5) يسرى عبدالله، "الثقافة الغائبة عن مجابهة التطرف"، الأهرام، 9 فبراير2015، ص10.

بينما أرجعت فريدة النقاش مسببات الارهاب الى أسباب خارجية تتمثل فى نشر الغرب ثقافة الاستعلاء واعتبار الشرق الأدنى فى المكانة منذ قال الشاعر الإنجليزى "كبلنج" إن الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا ودعم الاحتلال للجماعات الارهابية حيث تقف مصالح اقتصادية وراء دعم الارهاب لتيارات الاسلام السياسى[1]. إلا أن هذا لا يمنع وجود أسباب أخرى نابعة من مجتمعنا مثل دعم الأفكار الدينية المحافظة وأفكار الاستبداد مما شكل بيئة خصبة للفكر الارهابى ولذلك لابد أن تكون مواجهته مواجهة شاملة مجتمعية فكرية لا تقتصر على الناحية الأمنية فقط[2].

هذا وقد أوضح شوقى علام أن الارهاب ليس من الاسلام فالاسلام حين شرع الجهاد بمفهوم القتال كان بغرض الدفاع عن الأمة الاسلامية وصد عدوان الطغاة عنها فالمسلم مأمور شرعا ألا يعتدى على أحد من الخلق وقال تعالى فى كتابه "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"[3]. والنبى كان لينًا ولم يكن متشددا[4]. ومن ثم يجب أن يتصدى الأزهر للارهاب بالتأكيد على مبدأ الاعتدال ووسطية الاسلام وتفكيك الفكر المتطرف الذى يستخدم مفاهيم ملتبسة مما يسبب لصاحبه والمجتمع شقاء كبير[5].

---

(1) فريدة النقاش، "قضية للمناقشة: تصنيع الارهاب"، الأهالى، 21 يناير2015، ص9.

(2) فريدة النقاش، "قضية للمناقشة: من علامات الساعة"، الأهالى، 25 فبراير2015، ص9.

(3) شوقى علام، "نحو مجتمع آمن ومستقر: الجهاد فى مواجهة الارهاب"، الأهرام، 21 نوفمبر2014، ص43.

(4) شوقى علام، " نحو مجتمع آمن ومستقر: كيف تعامل النبى مع التطرف؟"، الأهرام، 28 نوفمبر2014، ص32.

(5) شوقى علام، "نحو مجتمع آمن ومستقر: الأزهر ومواجهة الارهاب"، الأهرام، 5 ديسمبر2014، ص42.

وربط أيضا وحيد عبد المجيد بين الفكر المتطرف والارهاب إذ يرى أن الاخوان اختاروا طريق الارهاب برعايتهم لجماعات الارهاب فى سيناء ورفضهم للديمقراطية وانتهاجهم للعمل المسلح كرد فعل لعزل محمد مرسى[1]. وحلل أسباب الفكر المتطرف من خلال البيئة الاجتماعية من فقر وظلم وجهل وانغلاق عقلى مما يؤدى إلى انتاج الفكر المتطرف الذى قد يتحول أوقات الأزمات الى ارهاب[2].

واتفق معه أيضًا فاروق جويدة فى أن الاخوان بما تقوم به من عمليات ارهابية تمثل تهديدا لأمن الوطن ولابد من مواجهته[3]. واعتبر صناعة الارهاب صناعة غربية من خلال ما قام به الغرب من نهب ثروات الشعوب وتركها تعانى الفقر والجوع والاستبداد والجهل مما يخلق تربة خصبة للارهاب بالاضافة لزرع الفتن والانقسامات بين الشعوب العربية بالانقسامات الطائفية ما بين سنة وشيعة أو مسلمين ومسيحيين وما إلى ذلك[4]. ولمواجهة خطر الارهاب اقترح تفعيل المواجهة الثقافية سواء من خلال المؤسسات الدينية والجامعات ومراكز الأبحاث بالاضافة للأسرة والمدرسة[5]. بالاضافة لضرورة تبنى الجامعة العربية مشروعا لمواجهة الارهاب الفكرى بكل جوانبه مع امكانية تفعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك للتصدى لهذا الخطر[6].

---

(1) وحيد عبد المجيد، "اجتهادات:الارهاب بين الدولة والجماعة"، الأهرام، 22 يوليو2013، ص11.

(2) وحيد عبد المجيد، "اجتهادات:مصانع الارهاب"، الأهرام، 17 مايو2014، ص12.

(3) فاروق جويدة، "هوامش حرة: الاخوان والارهاب"، الأهرام، 22 فبراير2015، ص22.

(4) فاروق جويدة، "الارهاب الأسود مسئولية من؟"، الأهرام، 3 أكتوبر2014، ص13.

(5) فاروق جويدة، "فى قضية الارهاب الكل مدان"، الأهرام، 31 أكتوبر2014.

(6) فاروق جويدة، "هوامش حرة: قرار خطير ولكن"، الأهرام، 20 يناير2015، ص28.

وطرح وجدى زين الدين أيضًا رؤيته بأن الارهاب صناعة غربية[1]. واعتبر أن السبب فى غياب تعريف للإرهاب لأن ذلك قد يطال البعض وبالتالى لم يظهر تعريف محدد للارهاب[2]. واقترح لمواجهة هذة الظاهرة تشديد عقوبات الجرائم الارهابية وزيادة عدد الدوائر القضائية التى تنظر قضايا الارهاب وتعديل قانون العقوبات لتحقيق هذا الهدف - مع ضمان حق المتهم فى الدفاع عن نفسه بكل السبل التى كفلها القانون - وتجفيف مصادر تمويل الارهاب[3]. ودعا إلى عقد مؤتمر دولى سياسى شعبى بحضور جميع الأحزاب والقوى السياسية والنقابات العمالية والفلاحين في سبيل مواجهة هذا الخطر مع امكانية توحد كل القوى السياسية والشعبية فيما أطلق عليه"الجبهة الوطنية لمكافحة الارهاب"[4].

ولمعالجة الظاهرة الارهابية يرى محمد حامد الجمل ضرورة إصدار قانون مكافحة الارهاب بما يتضمن من تعريف لجرائم الارهاب وتشديد للعقوبات على مرتكبيها وتنظيم اجراءات الضبط والتحقيق بما يمكن أجهزة الأمن من كشف كل الخلايا والعصابات التى تحرض على هذة الجرائم وتخطط لارتكابها وتمويلها[5]. ومحاكمة الارهابيين علنًا عبر وسائل الاعلام[6]. واعداد برنامج زمنى محدد باعتبار الارهاب تهديدًا للوطن والمواطن مع ضمان الحقوق والحريات العامة والتعويض العادل عن الأضرار الناجمة عنه وبسببه واختصاص القضاء العسكرى بقضايا الارهاب[7]. مع ضرورة نشر الوعي بصحيح الدين وأن الارهاب ليس من الاسلام حيث قال تعالى"لا إكراه فى الدين". وقال "فمن شاء

---

(1) وجدي زين الدين، "حكاوى: الارهاب صناعة أمريكية"، الوفد، 3 فبراير2015، ص4.

(2) وجدي زين الدين، "حكاوى: غياب تعريف الارهاب"، الوفد، 13 مايو2016، ص2.

(3) وجدي زين الدين، "حكاوى: تشديد عقوبات الارهاب"، الوفد، 5 ابريل 2014، ص4.

(4) وجدي زين الدين، "حكاوى: لا يأس ولا احباط بل صمود ضد الارهاب"، الوفد، 1 يوليو2015، ص3.

(5) محمد حامد الجمل، "أنوار الحقيقة: مشروع قانون مكافحة الارهاب"، الوفد، 12 ابريل 2014، ص12

(6) محمد حامد الجمل، "أنوار الحقيقة: مشروع قانون مكافحة الارهاب (2-2)"، الوفد، 19 ابريل 2014، ص12.

(7) محمد حامد الجمل، "أنوار الحقيقة: مقاومة وردع الارهاب والارهابيين"، الوفد، 26 يوليو2014، ص10.

فليؤمن ومن شاء فليكفر"، مما يؤكد حرية العقيدة الاسلامية الصحيحة وتجريم الارهاب[1].

وطالب أحمد عبد المعطى حجازى بثورة دينية تتحقق من خلال موقف قوى لمواجهة الارهاب من خلال تطوير مناهج المعاهد الأزهرية وإعمال الحوار والمناقشة والاحتكام للعقل والمنطق والقيم التى يعترف بها الجميع واعمال المواطنة والاعتراف بكافة حقوق المجتمع للوصول الى الدولة الحديثة التى تعلى رابطة الوطن وتفصل بين الدين والسياسة[2].

واتفق معه عباس الطرابيلى فى ضرورة الحسم فى التعامل مرتكبى الجرائم الارهابية وإحالة من يعتدى على أى مواقع عسكرية للمحاكمة العسكرية[3]. ودعا"إلى تكاتف الشعب مع القوات المسلحة فى مواجهة الخطر الارهابى[4]. وإحداث تنمية اجتماعية اقتصادية للتصدى له"[5].

وهو ما أكده عماد الدين حسين حيث اعتبر أن المواجهة الأمنية أحد سبل مواجهة الإرهاب[6]. ولكنها ليست السبيل الوحيد فلابد من إشراك كل قوى المجتمع فى العمل السياسى والشأن العام وجعله أكثر اهتمامًا بأموره وكذلك

---

(1) محمد حامد الجمل، "أنوار الحقيقة: الاسلام ومقاومة الارهاب الاخوانى"، الوفد، 1نوفمبر2014، ص10.

(2) أحمد عبد المعطى حجازى، "الثورة الدينية أو داعش"، الأهرام، 25 فبراير2015، ص10.

(3) عباس الطرابيلى، "هموم مصرية: القضاء العسكرى لمن اذن؟ "، الوفد، 11 ابريل 2014، ص16.

(4) عباس الطرابيلى، "هموم مصرية: صحوة شعبية ضد الارهاب"، الوفد، 16 ابريل 2015، ص16.

(5) عباس الطرابيلى، "هموم مصرية: المدرسة والمصنع لمواجهة الارهاب"، الوفد، 2 ديسمبر2014، ص16.

(6) عماد الدين حسين، "علامة تعجب: كيف نواجه الإرهاب ولا نخسر المجتمع؟، الشروق الجديد، 17 أبريل2014،

حسن معاملة الشرطة للمواطنين حتى يكونوا أكثر تعاونًا معهم لهزيمة الإرهاب[1]. بالإضافة إلى عقد ندوات مع أهالى شمال سيناء حتى نستطيع إقناعهم بخطورة الإرهاب والإرهابيين ليكونوا أكثر وعيًا بخطورة الانضمام الى تلك التنظيمات[2]. ولابد من توصيل رسالة إعلامية صحيحة عن حجم الإرهاب حتى نستطيع مواجهته[3]. وكل هذا سيسهم فى توصيل رسالة للجماعات المتطرفة أن مثل هذه العمليات لن تجدى وسيظل الشعب والجيش والحكومة متوحدين ضد هذا الخطر[4].

(1) عماد الدين حسين، "علامة تعجب: كيف نشرك المجتمع فى هزيمة الإرهاب؟"، الشروق الجديد،21 أغسطس2015.

(2) عماد الدين حسين، "علامة تعجب: علينا ألا نقلل من قوة الإرهاب"، الشروق الجديد، 14 يناير2015.

(3) عماد الدين حسين، "علامة تعجب: الإرهاب ليس يائسا"، 2الشروق الجديد، يوليو2015.

(4)عماد الدين حسين، "علامة تعجب: هذا الإرهاب الأعمى"، 16 أبريل2015.

الخلاصة

يتضح من العرض السابق أن طرح كتاب صحف الدراسة لمفهوم الارهاب ركز على تعريفه فى أنه لا يستهدف أشخاصا معينين وإنما يستهدف الرعب فى كل المجتمع الذى تنتمى اليه الضحايا وأن مسببات الإرهاب التطرف الدينى واحتكار مفهوم الدين لدى بعض الجماعات الأمر الذى يتطلب مواجهة ذلك بإظهار الفكر الدينى المتسامح، وأن مفهوم القتال فى الاسلام ليس للهجوم على الغير انما هو للدفاع، كما أوضح شوقى علام مفتى الجمهورية وعليه يجب تعديل مناهج الدراسة لمواجهة هذا الفكر المتشدد، وكذا إصدار قوانين لمحاكمة الارهابيين بما يتفق وخطورة الجرائم التى ارتكبوها وضرورة عدم الاقتصار على المواجهة الأمنية فقط وإنما دمج كل قوى المجتمع فى مواجهة مثل هذا الخطر ورفع مستوى الوعى بالشأن العام إعلاميا بتوفير المعلومة الصحيحة.

قائمة المحتويات

الزهراء أحمد رشاد

مدرس مساعد بقسم الصحافة. كلية الإعلام. جامعة القاهرة.

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس إعلام، كلية الإعلام. جامعة القاهرة. قسم صحافة. 2010.
- ماجستير في الصحافة. تقدير عام ممتاز. 2019.

الخبرات العملية:

- الإشراف على قسم الرياضة بصحيفة "**صوت الجامعة**" ومجلة "**الجامعة**" الصادرتين عن جامعة القاهرة.

الدورات الحاصل عليها:

- برامج "Word" و"Photoshop".
- تحرير المواقع الإلكترونية بقناة دويتش فيلله الألمانية.
- عدة دورات بمركز تنمية قدرات أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة منها: النشر الدولى ونظم الامتحانات وتقويم الطلاب والجوانب المالية والقانونية للأعمال الجامعية.
- اجتياز الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلى ICDl.

للتواصل: zahrarashad46@gmail.com